جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري (1980-2006)

إعداد الطالبة

أريج عازم منصور فهد الزبن

إشراف

الدكتور فايز شراري الزريقات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــــة

جامعة مؤتة، 2006

الإهـداء

إلى من اخفض لهما جناح الذل من الرحمة، إلى من ربياني صغيراً وحملا همي كبيراً، إلى من لا يجزي فضلهما علي من الشكر مقدار

أبـي و أمـي أطال الله عمرهما

إلى سندي وعزوتي ومبعث فخري...

إخواني مشهور، علي، أحمد، حمد، طراد و منصور

إلى شموع تضيء دربي وتنير طريقي...

أخـواتي

إلى وطني الغالـي **الأردن** واحة الأمن والاستقرار.

أريج عـازم الزبن

شكر وتقدير

بالبداية و قبل كل شيء الحمد والشكر لله رب العالمين لإتمامي هذه الدراسة.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى الأستاذ المشارك فايز شراري الزريقات مشرف الرسالة الذي لم يألُ جهداً في توجيهي وتقديم كافة العون والمساعدة لي حينما أحتاج.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة، وشكري الجزيل لكل من قدم لي يد العون والمساعدة في مراجعة نصوص هذه الدراسة متمثلاً بكل من الأستاذ الدكتور أنور أبوسويلم، الدكتور سعود موسى الطيب، الدكتور عبدالرحيم أبوسويلم، الدكتور علي عواد الشرعة.

وإلى الصديقة الغالية غزوة الزبن لمساندتها لي دائماً، فلها مني كل الشكر والتقدير.

أريج عازم الزبن

فهـرس المحتويـات

الملخص

تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من العمل الدبلوماسي الى العمل العسكري

أريج عازم منصور الزبن

جامعة مؤتة، 2006

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في الفترة الزمنية من 1980-2006 وأهمية العراق ومنطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة وتأثير هذه الأهمية على تكوين السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق والمنطقة وتكوين صورة واضحة حول تحول السياسة الأمريكية من العمل الدبلوماسي تجاه العراق طيلة فترة الثمانينات من القرن الماضي إلى العمل العسكري طوال الفترة الآتية.

لذلك تناولت الدراسة أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للعالم وللولايات المتحدة على وجه الخصوص، مما جعل الولايات المتحدة تعمل على وضع السياسات الدبلوماسية التعاونية طوال فترة الثمانينات التي تضمن لها الحفاظ على أمن الخليج حسب المفهوم الأمريكي، وانتقال هذه السياسة من وضع إلى وضع آخر معاكس تماماً لسابقه؛ ألا هو العمل العسكري والسياسات التصعيدية تجاه العراق؛ حدث ذلك نتيجة لظهور تغيرات عالمية وإقليمية في بداية التسعينات، جعلت الولايات المتحدة تبحث عن الهيمنة المطلقة على العالم أجمع وتأكيد تفردها في كافة النواحي.

كما تناولت الدراسة الأسباب والدوافع والأسس التي قام عليها الاحتلال الأمريكي للعراق لعام 2003.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي توضح المخاطر والتحديات الذي يفرضها هذا التحول بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق على المستويين العالمي والإقليمي.

Abstract

The Change in United States Foreign Policy Towards Iraq from Diplomacy to Military Action

Areej Azem Mansour al-Zabin

Mu'tah University, 2006

This dissertation sheds light on U.S. foreign policy towards Iraq and explores the importance of Iraq and The Arabian Gulf to the United States and their influence on shaping the U.S. foreign policy towards Iraq in particular and the Middle East in general. In addition, the dissertation presents a clear view of the change in U.S. policy from diplomacy throughout the 1980's to military action in the years to follow.

Thus, this study examines the importance of the Gulf area to the World in general and the U.S. in particular which impelled the U.S. to adopt cooperative diplomatic policies throughout the eighties to guarantee the security of the Gulf in accordance with the U.S. standards, which resulted in a complete reversal of this policy: to escalation policies as well as military action. This happens as a result of regional and world change in the beginning of the nineties, which tempted the United States to total hegemony over the world stressing its sole control in all aspects.

Finally, this study deals with the reasons and the motives of the U.S. occupation of Iraq in 2003. The study concludes a number of findings, which explain the challenges and dangers imposed by this change in U.S. foreign policy on both regional and international levels.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة

منذ أوائل عام 1980 دخلت مسألة أمن الخليج العربي مرحلة حاسمة في الاستراتيجية الأمريكية مقارنة بما كانت عليه في السابق؛ وذلك لأهمية المنطقة على خارطة السياسية الأمريكية، ومع انهيار الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينات، وجدت نخب السياسة الخارجية الأمريكية نفسها أمام وضع رؤيا لنظام عالمي جديد واعتناقها، وتحديد دور الولايات المتحدة في هذا النظام كونها القوة العظمى الوحيدة.

فكان من الضروري أن تستبدل بعقدة الأمن القومي المرتكزة على سياسة الاحتواء والقائمة على معاداة الشيوعية، وعلى الردع العسكري المتفوق، سياسة التدخل والحروب الاستباقية بل الوقائية؛ مما همش وأضعف دور الدبلوماسية إلى حد كبير، وبما أن الولايات المتحدة قد أرست مبادئ النظام العالمي الجديد وقوانينه منذ عام 1990 فقد قامت بتوكيل نفسها راعيةً وحاميةً لقيم العدالة والحرية والقانون والنظام من أجل السلام والأمن في كافة أنحاء العالم، ولكن الولايات المتحدة تطبق هذه القيم الإنسانية وفق معايير مزدوجة أو وفق مصالحها، وعلى ضوء القوة المنفردة التي تتمتع بها في العالم.

وبما أن للعراق أهمية بالغة في حسابات الاستراتيجية الأمريكية، حيث إنها دولة محورية ذات قوة اقتصادية هائلة تمتلك معادن وزراعة وموقعاً مهم، إضافةً إلى الأهمية الجيواستراتيجية؛ فإن النفط العراقي يبرز جاذباً أساسياً للمطامع الأمريكية والدولية.

وهذا ما ظهر جلياً في دراسة سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، وكيف كانت حامية للقيم الإنسانية من ناحية سياسة الدفاع عن أراضي الغير (احتلال العراق للكويت)، ومن ثم الضربات الجوية القوية؛ وذلك لعدم السماح لفرق التفتيش بإكمال التجسس، أو ربما إكمال التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، وانتهاء باحتلال

هـذا البلد؛ لأجل القيم والمثل الإنسانية، ولنشر الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان من تجاوزات النظام السياسي في العراق.

وتأكـيداً لقولنا؛ فمن الناحية النظرية ذهب مورجانثو إلى القول: إن السياسة الدولية هي صراع القوة بغض النظر عن أهدافها النهائية البعيدة، والقوة السياسية في تـصوره هي قدرة التأثير على تفكير الآخرين ومسلكهم، فإنه ومهما كانت الأهداف الماديـة لأي سياسـة خارجية، كالحصول على مصادر للمواد الأولية، أو السيطرة علـى الطـرق البحرية، أو إجراء تغيرات إقليمية، فإنها تتطلب دائماً السيطرة على سـلوك الآخرين من خلال التأثير على عقولهم، هذا إضافة إلى أن الولايات المتحدة تـسير حسب نظرية (هانز مورجانثو) للقوة من حيث سياسات التوسع الاستعماري للـسياسة الخارجـية التي تهدف إلى تغيير الأمر القائم، والتبديل في جوهر علاقات القـوة لـصالح الدولة التي تطبق هذه السياسات، وتتراوح أهداف التوسع من حيث طمـوحاتها ما بين تفوق محلي وسيطرة قارية من جانب، وهيمنة عالمية من جانب آخـر، وهـذا ما يؤيده أن التفوق في المصالح القومية عند دول العالم خاصة الدول الكبـرى يقوم على فكرة السلام العالمي، وطغيان المنفعة الذاتية في سياسات الدول الخارجـية، ومخططاتها الاستراتيجية؛ مما أجاز للولايات المتحدة تجاوز صلاحيات التفويض، والتدخل بالانفراد وبالتسوية أحياناً، وتدخلها أحياناً من دون تفويض الأمم المـتحدة (مثال العراق)، أو عدم التدخل أحياناً أخرى (مثال القضية الفلسطينية)؛ إذاً ومـن هـنا نستطيع القول إن تطبيق الاستراتيجية الخارجية للولايات المتحدة يجب علـيها الاعـتماد الزائد على الإكراه وسيلةً سياسية ودليلاً على تعاظم العسكرة في الحكـم الأمريكـي بعد الحرب الباردة؛ حيث تحولت السياسة الأمريكية من التعامل الدبلوماسـي إلى التعامل العسكري في سياستها تجاه العراق، ومما يدلل على صحة ذلـك مـيلُها الملفـت للنظـر إلى انتقاء الضباط كي يحلّوا محل المدنيين في تنفيذ سياسـاتها الخارجـية؛ أي أن المدنيين يحافظون على موقعهم باعتبارهم مخططين للاسـتراتيجية عامة، ولكن العسكريين كانوا المهندسين الذين حولوا المخططات إلى حقيقة.

إن ظهور جيل جديد من الحكام العسكريين الجدد الذين سيطروا على مناطق شاسعة شبيهة بالامبراطورية كان مجرد واحد من التطورات العديدة التي جعلت من عقد التسعينات من القرن العشرين الفترة الأكثر استثنائيةً في تاريخ العلاقات العراقية الأمريكية.

كمـا أن الأحادية القطبية جعلت من الولايات المتحدة أكثر رغبة في استخدام القـوة تجاه العراق؛ حيث إن السياسة الأمريكية تجاه العراق والخليج العربي بشكل عـام والعالم بشكل أعم قد تحولت من السياسة التقليدية التي قامت على الحفاظ على الاسـتقرار الإقليمـي (الستاتيكو) الذي يمثل الحفاظ على الوضع القائم إلى سياسة تدخل نشط تعمل على إعادة بناء المنطقة وتنظيمها من جديد من خلال استعمال القوة العـسكرية، وبـذلك أصـبحت الـولايات المتحدة تتدخل عملياً في مناطق ومواقف تختارها حقيقة عكسها تزايد التدخلات العسكرية الأمريكية عبر البر والجو والبحر، وهي حقيقة بدأت مع إدارة بوش الأب بغزو بنما عام 1989، ثم حرب الخليج الثانية 1991، ثم التدخل الانساني في الصومال عام 1992م واستمرت خلال حكم كلينتون مـع الـتدخل في هاييتي والبوسنة وكوسوفو، أما بالنسبة للعراق فقد بدأت السياسة العـسكرية تجاههـا منذ حرب الخليج الثانية عام 1991 خلال أعوام حكم الرئيس الأمريكـي بوش الأب، ثم استمر كلينتون في سياسة الغموض أو عدم الوضوح، مع توجـيه ضربات جوية لأهداف عراقية بأسلوب القصف المتقطع؛ وذلك لعدم قبولها إكمـال مفتشي الأسلحة التفتيش داخل العراق، ثم أعاد بوش الابن السياسة العسكرية القوية ضد العراق (مكملاً ما بدأ به والده)، وهذا ما يؤيد فكرة أن الأحزاب السياسية الأمـريكية تخـتلف فـي تطبيقها للاستراتيجية الموضوعة للدول عموماً والولايات المـتحدة خـصوصاً؛ فالحزب الجمهوري يستخدم الأسلوب القمعي والعسكري، أما الحـزب الديموقراطـي فينفذ نفس الاستراتيجية، ولكن بطريقة أخرى أقل استعمالاً للقـوة، وهذا ما بدا جلياً من خلال الفرق ما بين سياسة بوش الأب والابن من جهة، وأعـوام كلينـتون التي كانت تتسم بالهدوء نوعاً ما؛ وذلك لتأثير الأيديولوجية على سير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق.

وبـناء علـى مـا سبق تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول؛ حيث كان الفـصل الأول فصلاً تمهيدياً تناول مشكلة الدراسة و أهميتها و الهدف منها، إضافة إلـى ذكـر المنهج المستخدم في هذه الدراسة، والتعريفات الإجرائية، وأخيراً ذكر الدراسـات الـسابقة والإطـار النظـري، ثم كان الفصل الثاني يعنى بالدبلوماسية الأمـريكية تجـاه العراق والتي تمثل الفترة ما بين 1980-1987، حيث تم عرض الأهمـية العالمية لمنطقة الخليج العربي بشكل عام، والعراق بشكل خاص؛ ومن ثم قـدم هذا الفصل تحليلاً للأخطار والتهديدات التي تواجه الخليج العربي حسب وجهة النظر الأمريكية، ثم قدم أبرز نواحي التعاون الأمريكي العراقي؛ مما يؤكد أنها فترة دبلوماسية ذات سمة تعاونية، أما الفصل الثالث فقد بين التحول في السياسة الخارجية الأمـريكية من نمط إلى آخر، والذي هو عنوان الدراسة؛ بالتالي حاول هذا الفصل بـيان المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، ومن ثم تغطية فترة التحول التي بـدأت مـنذ عام 1988 بشكل أكثر وضوحاً تجاه العراق، وذلك في علاقاتها التي اتـسمت بنوع من الدبلوماسية والتعاون خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية، ثم بعد انـتهاء هـذه الحـرب انتهت هذه السياسة الدبلوماسية، وبدأت مظاهر التحول في الـسياسة الخارجـية الأمـريكية تبرز إلى أن ظهرت السياسة العسكرية البحتة بين الـولايات المـتحدة والعراق، عن طريق أدوات عسكرية عنيفة موظفةً بذلك أقصى حـدود تعابيـر نظـرية القـوة (لهانس مورجانثو)؛ من سياسة توسع استعماري، وسياسات الحفاظ على مكانة دولية تحفظ لها الهيبة، واستمرار تلك السياسة إلى وقتنا الحالـي، ومـن ثم عرض الفصل الآثار القانونية لحرب الخليج الثانية. وأخيراً جاء الفصل الرابع الذي يحمل السياسة العسكرية البحتة تجاه العراق، وغطى هذا الفصل الفتـرة الممـتدة مـن 1992-2006 مـن خلال استعراض السياسات التصعيدية، والـضربات العسكرية الصارمة تجاه العراق طوال الفترة التي سبقت الاحتلال، ثم بيان الاحتلال الأمريكي للعراق بجميع جوانبه؛ وأخيراً حاولت الدراسة تقييم السياسة الأمـريكية العـسكرية تجـاه العـراق، وتأكيد أن المبادئ الأخلاقية العامة تخضع لظـروف المكان والزمان، ومدى مطابقتها لأهداف السياسة الخارجية حسب نظرية القوة لمورجانثو.

هـذه هـي المحـاور الرئيسة التي يحاول الباحث في هذه الدراسة تغطيتها وتحلـيلها، مـن خـلال الإلمام بجميع الجوانب المحيطة بالسياسات الأمريكية تجاه العراق.

2.1 مشكلة الدراسة

تظهـر إشكالية الدراسة في طلب التعرف على التحول في السياسة الخارجية الأمـريكية من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري من خلال سياستها الخارجية تجاه العراق في الفترة مابين 1990 إلى 2006، وتحديد الأهداف القائمة على أساس الأهمية فوق العادية التي يحظى بها الخليج العربي عموماً، والعراق خصوصاً على المـستوى الدولـي، والمرتكزات والكيفية التي مر بها هذا التحول، والتي تتمثل في السياسات الأمريكية في تلك الفترة.

ومن هنا فإن الدراسة ستحاول الإجابة على التساؤل التالي:

مـا هـو الـتحول فـي السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من العمل الدبلوماسـي إلـى العمل العسكري؟ وماهي الأسس والأهداف التي بنيت عليها هذه الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ؟

3.1 أهمية الدراسة

تبـرز أهمـية الدراسة في انضمامها إلى دراسات تتحدث عن تحول هام في أدوات تطبيق السياسة الخارجية الأمريكية ووسائلها، وتحولها من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري في تحقيق أهدافها السياسية.

وذلـك لفهم الذي حدث في العراق من 1990-2006 من قبل القوة العظمى فـي العـالم؛ حيث ستتطرق الدراسة إلى جانب هام من جوانب السياسة الخارجية الأمريكية، وهو الاعتماد على القوة لتكون وسيلة وأساساً لتحقيق المصالح.

ومع تبني الإدارة الأمريكية بعد 1990 لاستراتيجيات عالمية ثورية تقوم على الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي، وتبنيها سياسات التدخل، وتوجيه الضربات الاستباقية أحادية الجانب للدول والمجموعات المعادية؛ بما يعني الآتي:

أ. أن الـولايات المـتحدة هي القوة العالمية المهيمنة في الساحة الدولية، وهي تستفيد من ذلك إلى أقصى حد.

ب. الانتـشار العـسكري الأمريكي على مستوى القوة البحرية والجوية والبرية طويلة الأمد في الخليج العربي.

4.1 هدف الدراسة

ســتحاول الدراسة أن تبحث لنفسها عن بقعة عمل لينزل ما فرغ القول عنده مـن قـول الحقيقة وقعد، وستحاول القراءة -لأداء مهمتها- أن تحال تحول السياسة الخارجـية الأمـريكية مـن الأداة الدبلوماسـية إلى الأداة العسكرية ببيان الجانب الدبلوماسي من العلاقات الأمريكية -العراقية المتمثلة في الفترة ما بين1980-1987 ثـم التركيـز العـسكري على الأداة العسكرية، وبيان هذا التحول من خلال تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق منذ 1990-2006، والأسباب والتداعيات التي أدت إلى التركيز العسكري، ثم عرض تقييم تحول السياسة الأمريكية العسكرية تجاه العراق.

5.1 التعريفات الإجرائية

أ. السياسة الخارجية:

الحقـيقة أنـه لا يوجد اتفاق بين مفكري العلوم السياسية، والعلاقات الدولية حـول تعـريف مصطلح السياسة الخارجية؛ فمثلا يرى بعض الدارسين أنها (جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة النظامية. إن نشاط الجماعة الحـضاري أو التعبيرات الذاتية الفردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الـباب الواسـع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية) (سليم، 1989، ص11)، ويـرى آخـرون (أنها منهج للعمل، أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للـتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المـستقبل) (سـليم، 1989، ص12)، وضـمن هذا الإطار يعرفها سيبوري (بأنها مجمـوعة الأهـداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطة

المحـددة دستورياً أن تتعامل مع الدول الأجنبية، ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة، بل العنف في بعض الأحيان) (سليم، 1989، ص12).

أدوات السياسة الخارجية:

يقسم هيرمان أدوات السياسة الخارجية إلى ثماني أدوات:

1. الأدوات الدبلوماسية:

وهـي توظيف مجموعة من الموارد؛ مثل السفارات والقنصليات والاتصال الدولـي والخبـراء؛ لـشرح سياساتها إزاء القضايا الدولية، وحماية مواطنيها، وقد استعملت في التصريحات الرسمية من المسؤولين في الولايات المتحدة ضد العراق أو معه.

2. الأدوات الاقتصادية:

وهـي الأنـشطة التـي تستعمل للتأثير في إدارة الثروة الاقتصادية للدولة، وتـوزيعها، أو لأي وحدات دولية أخرى، وقد استعملت الولايات المتحدة هذه الأداة ضـد العـراق عندما فرضت الحصار الاقتصادي عليها وأوقفت جميع المعاملات الاقتصادية معها.

3. الأدوات العسكرية:

وهي المقدرات المتعلقة باستعمال، أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضـد الوحدات الدولية الأخرى؛ وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريـبها، وتـوزيعها باسـتعمال القوة، والمساعدة العسكرية والغزو المسلح، وتتم عملـيات توزيع القوات سواء بالنقل البري أو البحري أو الجوي، والتهديد بالأدوات العـسكرية وتطويـر الأسلحة، وتغيير حجم المقدرات العسكرية (الثروة العسكرية)، وعقد المحالفات العسكرية والهجوم المسلح، وقد تم ستعمالها في الحروب الأمريكية ضد العراق.

4. الأدوات السياسية الداخلية:

وهي تلك الموارد والمهارات التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوة السياسية الداخلية، بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، وقد تم استعماله عندما حاولت

الـ ولايات المتحدة تبرير حربها على العراق بنشر الديمقراطية وحماية العراقيين من تجاوزات النظام العراقي لحقوق الأنسان.

5. الأدوات الاستخبارية:

وهـي مـوارد ومهارات تستعمل لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات الوحدات الدولية الاخرى وخططها ونواياها وسلوكياتها (استطلاع، جواسيس، أدوات رمـز وفـك الرمـز)، وتـم استعمالها لمساعدة الولايات المتحدة في حروبها على العراق.

6. الأدوات الرمزية:

وهي مجموعة من أدوات السياسة تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين (دعائـية، أيديولوجية، ثقافية)، وقد تم استعمالها من خلال نشر الثقافة الأمريكية في العـالم العربـي؛ من أجل تمهيد الشعوب العربية والإسلامية فكرياً قبل الإقدام على احتلال العراق.

7. الأدوات العلمية والتكنولوجية:

وهـي مـوارد ومهـارات تـنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة، وبالطبع تم استعمالها من القوة العالمية الأولى التي تمتلكها.

8. الموارد الطبيعية:

وهي جميع الموارد المتاحة للمجتمع، والتي تكون هبة من الله تعالى، ودافعاً ومحركاً للسياسة الأمريكية تجاه العراق (سليم، 1989، ص102-104).

ب. القوة:

تعنـي عند (سبيكمان) و(هانز مورجانثو) هدفاً للصراع في السياسة الدولية بغـض النظر عن الأسباب النهائية لهذا الصراع، والقوة في تصورهما هي المقدرة على التأثير في سلوك الآخرين وتفكيرهم بالإقناع أو المقايضة أو الإغراء أو الإكراه (مقلد، 1987 ص51،52)، وبما أن القوة الفعالة هي محصلة الأشكال المختلفة للقوة العـسكرية من جهة، والقوة الاقتصادية والاجتماعية والقيمية والدينية والعقائدية. فقد اسـتخدمت الولايات المتحدة في سياساتها مع العراق القوتين العسكرية والاقتصادية

فـي فرضها العقوبات الاقتصادية لفترة طويلة، واستخدمت القوة الدينية في محاولة شـحذ همـم الشعب الأمريكي والعالم الغربي، والقوة الأخلاقية في محاولتها تبرير سلوكها مع العراق بأنه حماية للقوانين والأخلاقيات العالمية.

6.1 منهج الدراسة

يـصعب علـى الباحث الذي يتعامل مع هذا الموضوع الاعتماد على منهج محـدد دون الاسـتعانة بمـناهج أخـرى مكملة، تساعد في فهم أبعاد هذه الظاهرة للوصـول إلـى حقيقـتها، ويعتبر منهج تحليل النظم من المناهج المهمة في تحليل العلاقات الدولية، ونظراً للمزايا التي يقدمها هذا المنهج، وانطلاقاً من طبيعة مشكلة الدراسة التي يحددها الموضوع المعني؛ فقد تم اعتماد هذا المنهج الذي يعتبر النظام هـو وحـدة التحليل، ويقوم على تحليل النظام الدولي، ومكوناته الفرعية، ومعالجة المشكلات، واكتشاف ما بينها من علاقات متبادلة.

كما يشتمل منهج تحليل النظام الدولي على عدد من المزايا؛ من أهمها:

أ. أنه يسعى للتحليل والتفسير، وليس لمجرد الوصف.

ب. أنه يسعى إلى اكتشاف الأنماط المتكررة، والمتشابهة في السلوك السياسي.

ج. أنـه ينطلق من تصور نظري للظاهرة موضع البحث، ويسمح بتحليلها على أساس افتراضات معينة.

د. أنه يسعى إلى المقارنة والتعميم والتنبؤ بالسلوك السياسي.

وسـوف يـتم توظـيف مـنهج تحليل النظم لدراسة بيئة السياسة الخارجية الأمـريكية، والظروف والمؤثرات الداخلية والخارجية للدول، والأسباب والظروف التي أدت لانتهاج مثل هذه السياسة تجاه العراق.

وبما أن دراسة الماضي تلقي الضوء على المستقبل؛ فمن الممكن استخلاص دروس مفـيدة مـن استعراض السياسة الأمريكية تجاه العراق في الفترة الماضية؛ وبالتالـي سوف نعتمد المنهج التاريخي التحليلي أيضاً للتباين والاستشهاد بالمواقف والأحداث التاريخية.

7.1 التقسيم الزمني للدراسة

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 1980 إلى عام 2006، وقد تم اختيار عـام 1980 بداية للدراسة؛ وذلك لبيان الجانب الدبلوماسي من العلاقات الأمريكية العراقية، وتم اختيار عام 2006 لتحليل الوضع الحالي بالعراق.

وقـد روعـي فـي التقسيم الزمني للدراسة، بأن يمثل بدايةً أو نهايةً لأبرز الأحـداث التـي أثرت بشكل جذري على العلاقات الأمريكية العراقية، وقد قسمت الدراسة لفترات زمنية على النحو التالي:

1- من عام 1980-1987 الفترة الدبلوماسية من العلاقات الأمريكية العراقية.

2- من عام 1988-1991 فترة التحول في العلاقات الأمريكية العراقية.

3- مـن عـام 1992-2006 فتـرة الجانب العسكري من السياسة الأمريكية تجاه العراق.

8.1 الدراسات السابقة

تمحورت الدراسات السابقة حول السياسة الأمريكية تجاه العراق من الناحيتين الدبلوماسـية و العسكرية، لذلك فان هذه الدراسة تبحث في التحول في الاستراتيجة الأمـريكية مـنذ عقـد التسعينات في التركيز على الأداة العسكرية في التعامل مع الأزمات على الساحة الدولية أكثر من التركيز على الأدوات الدبلوماسية. ومن أبرز الدراسات:

1. دراسـة لـ جمال عبدالجواد بعنوان "السياسة الأمريكية تجاه العراق: تشدد يمنـي وهوس أمني"، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الأمريكية تجاه العـراق، حـيث ركـزت واشـنطن على العراق باعتباره خطراً لا تحتمل مواجهـته التأجـيل، وخاصـة في جانب الحرب الأمريكية على الإرهاب. ويعكـس انفـراد الولايات المتحدة بهذا الموقف المتشدد ضد العراق الاتجاه المميـز لـتطور الولايات المتحدة بشكل يختلف مع ما يحدث في باقي أنحاء العـالم، وهـذا مـا يعكس المكانة النادرة التي باتت الولايات المتحدة تحتلها باعتـبارها قوةً عظمى وحيدة في العالم. وخلصت الدراسة إلى أن الولايات

المتحدة أصبحت أكثر استعداداً لاتباع سياسة خارجية نشطة، وأكثر استعداداً للتورط في صراعات في أماكن متفرقة من العالم، ولديها الجرأة على التدخل فـي الشؤون الداخلية للدول الأخرى لإعادة صياغة نظام الحكم فيها، وتطمح نحو صياغة نظام دولي تحت هيمنتها. ذلك كله في إطار من تحويل الحرب ضـد الإرهاب إلى المبدأ الناظم للسياسة والاستراتيجية الأمريكية في العالم، وحمايـة المـصالح الأمـريكية المتنوعة والمتشابكة في العالم، بما في ذلك السياسة الأمريكية تجاه العراق (عبدالجواد، 2002).

2. دراسة لـ شريف بسيوني بعنوان "الحرب الأمريكية على العراق: مشروعية اسـتخدام القـوة!"، وهـدفت هـذه الدراسة إلى التحدث عن تحول السياسة الخارجـية الأمريكية تجاه العراق كما كانت عليه قبل عام 1990، كما تحلل هـذه السياسة في عهد بوش الأب، وأحداث الغزو العراقي للكويت، وما نتج عـنها من ردود فعل أمريكي، ثم حكم بيل كلينتون؛ والضربات الجوية التي وجهـت إلـى العـراق، ثم تعرض الباحث إلى سياسة بوش الابن واحتلاله للعراق بعد ذريعة أحداث 11 سبتمبر، وقد خلصت الدراسة إلى أنه: ستكون هـناك ردود فعـل غاضـبة فـي الشارع العربي لهذا الاحتلال، وستعمل الحكـومات علـى قمعها كي تتجنب الموقف المعقد، كما أن احتلال العراق وإدارتـه مـن قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتمويل عملياته من بيع النفط العراقي شيء لا يمكن للرأي العام العالمي القبول به، وأن الحرب في العراق سـوف تغير العلاقات الاستراتيجية في الشرق الأوسط. وسوف تقوي شوكة إسـرائيل فـي المـنطقة بعـد أن أصبحت تربطها بالولايات المتحدة علاقة استراتيجية أكثر حسماً، كما أن تغير التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط سـوف يعطـي إيران تأثيراً أقوى في المنطقة، ولكنه سوف يضع الولايات المـتحدة في موقف المواجهة العسكرية المباشرة مع تلك الدولة. وأخيراً فإن العالم لن يكون بحال أفضل إذا نشبت الحرب (بسيوني، 2003).

3. دراسـه لـ أحمد ابراهيم محمود، بعنوان "العراق الجديد في الاستراتيجية الأمـريكية للـشرق الأوسـط". وهـدفت هـذه الدراسـة إلى التحدث عن

الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، والضربات الوقائية وعناصر هذه الاستراتيجية من حيث الاستفادة من موقع العراق الاستراتيجي، وتثبيت قواعد أمريكية دائمة، وتعزيز ضمان أمن إسرائيل، كما تتحدث الدراسة عن الروابط العسكرية الأمريكية في العراق، وتحويلها إلى قاعدة إقليمية محورية للوجود العسكري في المنطقة، وإعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا والبحر الأبيض المتوسط وصولاً إلى المحيط الهندي، والسيطرة الأمريكية على النفط العراقي؛ وذلك حتى تقلل اعتمادها على نفط دول الخليج، ولأن كلفة استخراج النفط العراقي قليلة الثمن مقارنة بغيره، ورفع مستوى الاقتصاد الأمريكي الذي هوى تبعاً لحربها على الإرهاب، وأخيراً ذهب الباحث إلى تناول الإشكاليات والتحديات أمام هذه الاستراتيجية، وهي تتمثل في التناقض الجوهري بين سياسة الولايات المتحدة المعلنة وغير المعلنة؛ فالمعلن هو غزوها للعراق لإحلال الديمقراطية وإقامة حقوق الإنسان التي لم تكن موجودة في عهد صدام حسين، وتخليص العالم من الخطر المحتمل من العراق، أما الأهداف غير المعلنة فهي نفط العراق، والهيمنة على العالم، وضمان أمن إسرائيل. إلا أن الشعب العراقي والمقاومة يعلمون جميع هذه الأهداف (محمود، 2003).

4. دراسة لـ صلاح النصراوي بعنوان "العراق في الاستراتيجية الأمريكية" أي مشروع للدولة الجديدة؛ حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع التفكير الأمريكي عن العراق، وعن أهداف أمريكا في العراق، وأسباب تعثر المشروع الأمريكي في العراق، وعن السيناريوهات المستقبلية للوضع الأمريكي في العراق، وبعد التحليل خلصت الدراسة إلى أنه على المستوى العربي والعراقي لا ينبغي المراهنة على الفشل الأمريكي في العراق باعتباره الحل الأمثل للمشكلة، وأن على العراقيين أن يتعاملوا مع الوجه الإيجابي للتطور الحاصل بواقع زوال الدكتاتورية؛ على اعتبار أن طرق التفكير للحياة تغيرت. وأن الحل والسياسة الصائبة الوحيدة في العراق هي تلك التي تسعى

إلـى تحويل المشروع الأمريكي المشوش المرتبك إلى مشروع عراقي ناجح للتغيير (النصراوي، 2005).

5. دراسة لـ محمد أحمد المقداد بعنوان "واقع الأمن الجماعي في ظل سياسات التدخل الدولي (العراق-حالة دراسة)، وهدفت الدراسة إلى تحليل واقع الأمن الجماعي الذي سعت الدول لإقامته منذ فترة طويلة، خاصة في مرحلة التنظيم الدولـي التـي بدأت بانتهاء الحرب العالمية الأولى بإنشاء عصبة الأمم عام 1919، حيث يناقش الباحث المفهوم النظري لنظام الأمن الجماعي، ومراحل تطـوره، والأسـباب التـي مـا زالت تحول دون تحقيقه، كسياسات التدخل وجدليـتها القانونـية وأثرها على مسائل السيادة وحقوق الإنسان، والتسلح؛ وذلـك عن طريق مناقشة سياسة التدخل الأنجلو-أمريكي على العراق حالة الدراسـة، واسـتنتج من هذه الدراسة الخلاصة التالية؛ وهي أن نظام الأمن الجماعي سيبقى مهدداً بغض النظر عن مفاهيمه النظرية التي حرصت هيئة الأمم المتحدة على تبنيها من خلال ميثاقها، بهدف الأمن والسلم الدوليين؛ لأن غياب السلطة الدولية الرادعة من جهة، ومصالح الدول الكبرى المتزايدة هما اللذان ما زالا يؤثران على حركة تطوير آليات نظام الأمن الجماعي (المقداد، 2005).

ونلاحـظ مـن خـلال استعراض الدراسات السابقة أن التحول في السياسة الخارجـية الأمـريكية من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري لم يوجه إليه قدر كافٍ من الاهتمام، وحتى عند الحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق، فقد كان يتم ذلك دون تحديد مظاهر التحول في السياسة الخارجية الأمريكية ، وآلياته بشكل واضح؛ وبالتالي تأتي هذه الدراسة لبيان تحول السياسة الأمريكية تجاه العراق بجمـيع آلـياته وأهدافه بشكل محدد، وهي سياسة كانت تهدف للوصول إلى الخليج العربي والعراق، والتحكم بهما، إضافةً إلى أنها تعتبر من الدراسات الحديثة في هذه الناحية.

9.1 الإطار النظري

تنفـرد ظاهرة الصراع الدولي عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة متناهية التعقيد؛ ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها، وتداخل مسبباتها ومصادرها، وتـشابك تفاعلاتها المباشرة وغير المباشرة، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها، وذلك من حيث المدى، أو من حيث الكثافة والصنف.

فالـصراع في صميمه هو تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاخـتلاف فـي دوافـع الدول، وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها، وفي مواردها وإمكانياتها... الخ؛ مما يؤدي في التحليل الآخر إلى انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن على الرغم من ذلك يظل الصراع -وبكل توتراته وضغوطه- دون نقطة الحرب المسلمة.

ومـن جهـة أخرى فإن أدوات الصراع يمكن تدرجها من أكثرها فاعلية إلى أكثـرها سـلبية، ومـن نماذجهـا على سبيل المثال: الضغط والحصار والاحتواء والـتهديد والعقـاب والتفاوض والمساومة والإغراء والتنازل والتحالف والتحريض والتخـريب والتآمـر، أما الحرب فلا يمكن أن تتم إلا على صورة واحدة، ألا وهي التـصادم الفعلـي بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد يجدي معها استخدام الأساليب الأكثر ليناً والأقل تطرفاً؛ ومن هنا فإن الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية.

فـي الحقـيقة إن النظريات السياسية التي تبحث في أسباب الصراع الدولي وتحاول تفسيرها كثيرة ومتنوعة، وإن من أهم **أسباب الصراع والحرب** في العلاقات الدولـية كما يقول كوينسي رايب أستاذ العلاقات الدولية، وأبرز من تصدى لتحليل الأسباب الدافعة إلى الصراعات والحروب الدولية ما يلي:

أ) الاتجاه إلى السيطرة والتوسع.

ب) ضعف الاستقرار والنظام على المستوى الدولي العام.

ج) التوزيع غير المتوازن للسكان والموارد الطبيعية.

د) الأنانية أو سيطرة الشعور الجماعي بالذات (مقلد، 1982، ص213، 214).

إلا أن مـا يهمنا من ذلك نظرية عدم التناسق في توزيعات القوة دولياً، وهذه النظرية التي تنظر في عدم التناسق بالتوزيعات الدولية لعلاقات القوة على أنه يأتي فـي مقدمة العوامل الرئيسة التي تدفع إلى الصراع والحرب، فتذبذب علاقات القوة واخـتلالها في غير صالح بعض الدول يحمل معه كل معاني الخوف والتهديد لها؛ ممـا يجعلها تتفاعل على أرجح الاحتمالات في اتجاه رد الفعل العدائي، أو الدفاعي بوسـيلة التسلح أو التحالف... الخ، وهي كلها عناصر أساسية في خلق الصراعات الدولـية وتـصعيدها، وعلـى الجانب الآخر، فإن الدول التي يحدث ذلك الاختلال لـصالحها قـد تندفع بضغط من إحساسها بالتفوق إلى ممارسة العدوان على حساب الأطراف الأضعف في معادلات القوة الدولية.

ومن ناحية ثانية، فإن فراغات القوة التي يمكن أن تنتج عن إجراءات النزاع المنفـرد بالـسلاح تـشكل سبباً رئيساً لعدم الاستقرار الدولي، وتشجع الدول على المقامـرة باستخدام العنف المسلح، أو كما تقول هذه النظرية فإن الفشل في تعويض الخلل الناتج عن توزيعات القوة هو الذي يخلق السبب الفوري لوقوع الحرب.

ومـن ناحية أخرى فإن المواقف التي يسعى أحد أطرافها إلى الحصول على مزايا يتعذر تحقيقها بغير قلب الوضع الدولي القائم وتغييره، وفي الوقت الذي يتشبث فـيه الطـرف الآخـر أو الأطراف الأخرى به وتقاوم تغييره، فإن مصير الصراع تحدده الكيفية التي تؤثر بها علاقات القوة بين الطرفين المهاجم والمدافع.

وبناء على القاعده العامة فإن السلم لا يتحقق إلا بوجود توزيع غير متكافىء لعلاقات القوة بين القوى التي تسعى إلى التغيير، والقوى التي تحاول وقفه وإحباطه، والمـنطق في ذلك أن السلم يتحقق من خلال تفوق الخصم غير الثوري أو المحافظ، والذي يعمل بكل إمكاناته في اتجاه الإبقاء على الأمر القائم دون تغيير.

وفـي الجهة المقابلة فإن هناك آراء تتحفظ على الادعاء السابق بأن التفاوت في القوة أيا كان مداها أو الحدود التي تحدث فيها تحمل خطراً كامناً ومستمراً على السلم الدولي؛ لأنها قد تنتج ميولاً ونوعاً من السياسات العدوانية حتى لدى الأطراف التي اعتادت في السابق أن تتبنى اتجاهات مسالمة ودفاعية (مقلد، 1982، ص223، 234).

ومـن بين المفاهيم التي وضعت في تاريخ العلاقات الدولية باعتبارها إحدى الحلـول التي قدمت لوجود الصراع في العلاقات الدولية ضمن إطار السلم الدولي، مفهـوم الأمـن الجماعـي الذي ترجم لاحقاً من خلال اتفاقيات مجلس فينا وعصبة الأمم، والأمم المتحدة، ومعاهداتها.

1.9.1 مفهوم الأمن الجماعي

نظـام الأمـن الجماعي يهدف أولاً، وقبل كل شيء إلى الحيلولة دون تغيير الواقـع الدولـي أو الإخـلال بأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في الاتجاه الذي يخدم مـصلحة إحدى الدول على حساب غيرها، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات وتدابير دولية جماعية قوية وضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير تلك. ونظام الأمن الجماعي لا يلغـي الاخـتلافات والتناقضات القائمة بين مصالح الدول وسياساتها، وإنما ينكر أسلوب العنف المسلح لحلها، ويركز بدلاً من ذلك على الوسائل والأساليب السلمية.

وتبنـى التقديـرات التـي يقـوم عليها الأمن الجماعي على أن أكثر القوى الـضاغطة والمؤثرة في ردع العدوان في المجتمع الدولي، لا تتحقق بالاحتكام إلى المـنطق أو الأخلاقـيات، وإنما بوضع العدوان في مواجهة قوى متفوقة عليه، فهذا الـتفوق هـو الذي ينتج آثاراً رادعة تتضمن الإبقاء على الوضع القائم دون تغيير، ونظـام الأمن الجماعي يقوم على ردع العدوان أياً كانت مصادره، وأياً كانت القوى التـي يتحـرك في إطارها، وبذلك فإنه لا يستهدف مصادر محددة بالذات، أو تقييد بعـض الدول دون غيرها، وإنما يرمي إلى معاقبة أي دولة تلجأ إلى الاستخدام غير المشروع للقوة في علاقاتها الدولية. ومفهوم السلام الجماعي يتمثل في القيم التي لا تقـبل التجزئة أو المساومة؛ لأن التجزئة تعني أوضاعاً من التمييز، وما يرتبط بذلك مـن ثغرات تسهل على العدوان تحقيق أهدافه دون مقاومة فعالة، وبمعنى آخر فإن الهجوم على أي دولة مهما كانت بعيدة أو قريبة، كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، لا بد أن يقابل بالقوة الجماعية للمجتمع الدولي كله (مقلد، 1979، ص294،293).

وتتمـثل الفكرة التي ينبني عليها نظام الأمن الجماعي، في أن إحباط العدوان أو ردعـه فـي المجـتمع الدولـي، لا يمكـن أن يتحقق بالاحتكام إلى المنطق أو

الأخلاقيات الدولية، وإنما يكون بوضع العدوان في مواجهته، وأن تحقق قوى متفوقة علـيه، وهذا التفوق هو الذي ينتج من الآثار الرادعة ما يضمن الإبقاء على الوضع الدولي القائم دون تغيير، وإضافةً إلى ذلك فإن نظام الأمن الجماعي يقوم على ردع العـدوان أياً كانت مصادره، وأياً كانت القوى التي يكون في إطارها. وبذلك فإنه لا يـستهدف مصادر محددة بالذات، أو تقييد بعض الأطراف دون غيرها، وإنما يطبق هذه التدابير العقابية في مواجهة أي دولة تلجأ إلى الاستخدام غير المشروع للقوة في علاقاتها الدولية.

2.9.1 مراحل تطور الأمن الجماعي (الترجمة الفعلية)

أمـا التدابيـر التـي وضعها المجتمع الدولي لوضع مفهوم الأمن الجماعي موضع التنفيذ فكانت على شكل اتفاقيات ومعاهدات دولية منها:

1. انعقاد مجلس فينا عام 1814 الذي استمر إلى الحرب العالمية الأولى 1914.
2. عـصبة الأمم، وأُنشئت في الفترة ما بين الحربين العالميتين 1919-1939. والتي أُنشئَ من خلالها منظمة العمل الدولية، والمحكمة الدائمة للعدل الدولية، وارتبطت جميعها بمعاهدات سلام فرساي الموقعة عام 1919 (المقداد، 2005 ، ص10).
3. مـنظمة الأمـم المتحدة منذ عام 1945، واستمرت إلى وقتنا الحالي (رشدي وآخرون، 1996، ص9).

3.9.1 طرق حل النزاعات الدولية

وتنقسم بدورها إلى:

1. تسوية الخلافات بالطرق السلمية، وهي:

أ. المفاوضـات: ويقصد بها تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول إلـى تـسوية للنـزاع القائم بينهما عن طريق دوبلوماسيي الدول الأطراف، وتتميز هذه الطريقة بالمرونة والسرية التي تؤدي إلى تضييق شقة الخلافات لكنها بالمقابل قد تؤدي إلى ضرر يصيب الدولة الضعيفة في حالة خضوعها لسلطة الدولة القوية، إذا لم تكن الدولتين متكافئتين في القوة.

ب. المـساعي الحمـيدة: ويقـصد بهـا قيام دولة بمحاولة التقريب بين دولتين متنازعتـين، وحثهما على الدخول في مفاوضات لحل النزاع القائم بينهما، دون أن تـشترك الدولـة مقدمة المساعي الحميدة في المفاوضات بأي وسيلة مباشرة.

وغالباً ما تطبق هذه الوسيلة عند إخفاق طرفي النزاع في التوصل إلى اتفاق في المفاوضات، وتهدف للتقريب بينهما من أجل تسوية الخلاف القائم بطريق ودي.

ج. الوساطة: يقصد بها سعي دولة لإيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق اشـتراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب بين وجهات النظر.

وتكون الوساطة اختيارية، وتتجلى هذه الصفة في كونها تحكيماً بما يلي:

1. مبادرة الوسيط؛ حيث لا شيءَ يلزمه بتقديم وساطته.

2. موقف الدولتين المتنازعتين اللتين تتمتعان بحرية كاملة في رفضهما للوساطة.

3. نتيجة الوساطة ليست إلزامية، ولا تُفرض على طرفي النزاع.

د. التحقيق: وهي طريقة جديدة لتسوية المنازعات الدولية تتوخى تسوية القضايا عـن طريق التحقيق في صحة الوقائع التي تثير النزاع؛ فقد يحدث أن يكون أسـاس النزاع خلافاً حول وقائع معينة، فإذا ما فصل في صحتها أمكن بعد ذلك تسوية النزاع ودياً. وفي مثل هذه الحالة يحسن بالدولتين المتنازعتين أن تحيلا موضوع النزاع إلى التحقيق لإيضاح حقيقة الوقائع المختلف فيها حتى تكون المناقشة لحل النزاع مستندة على أساس الوقائع الصحيحة الثابتة.

هـ. التوفيق: ويقصد به حل النزاع عن طريق إحالته لهيئة محايدة تتولى تحديد الوقائـع، واقتراح التسوية الملائمة على أطراف النزاع، ويكون قرار هيئة التوفـيق غيـر ملزم لأطراف النزاع، وهذا ما يميزه عن التحكيم، ومهمة لجـان التوفـيق هـي دراسة المنازعات، وتقديم تقرير عنها إلى الطرفين يتضمن اقتراحات واضحة بغية إجراء التسوية.

2. الوسائل القانونية، ويمكن مباشرة تسوية الخلاف بإحدى الطريقتين:

أ. التحكـيم: الفكـرة الأساسـية في التحكيم هي الفصل النهائي في المنازعات الدولـية بقرار ملزم يصدره المحكمون الذين اختارهم أطراف النزاع للحكم وفقاً للقانون، وقد ورد في المادة 37 من اتفاقية لاهاي الثانية لعام 1907 أن التحكيم يرمي إلى تسوية النزاعات الناشئة بين الدول بواسطة قضاة تختارهم على أساس الحق.

ب. القـضاء الدولي(التسوية القضائية): تأسست محكمة العدل الدولية عام 1945 لـتحل محـل محكمة العدل الدولية الدائمة التي تأسست ضمن نطاق عصبة الأمـم، وتعـد محكمـة العدل الدولية الأداة القضائية الرئيسة للأمم المتحدة، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي، ويعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عـضويتهم فـي المنظمة أطرافاً في النظام الأساسي للمحكمة، وتتكون من قـضاة مـستقلين، وتمثل البنيان الكبرى والنظم القانونية الرئيسة في العالم، وتتألف من خمسة عشر قاضياً.

3. الوسائل السياسية بواسطة الأمم المتحدة:

لـيس من وظائف مجلس الأمن أن يعنى بكل نزاع يقع بين الدول الأعضاء فـي الأمـم المتحدة، أو بين دول من أعضاء هذه الهيئة، ودول خارجة عنها، وإنما يعنـى بالنـزاعات والمواقف الدولية التي من شأن استمرارها تعريض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر فقط (توفيق، 2000، ص359-382).

4. تسوية الخلافات بالتدخل العسكري:

عـرف روز وارنـست اوتو التدخل بأنه "وجود مجموعة متغيرات للسلوك التدخلـي تتمـثل بمتغيـرات فردية، واجتماعية وحكومية؛ كالرؤساء والرأي العام والمؤسـسات" وجمـيعها تخضع لتوجهات الدولة المتدخلة بهدف تحقيق نمطين من المطالب، داخلية؛ حيث قطاعات المجتمع، ومطالب خارجية تمليها البيئة الدولية، مما يحكم الدولة، بالتالي سياسات تكيفية ذات أشكال وقائية، أو إذعانية، أو مقاومة.

إن عـدم الـتدخل فـي الشؤون الداخلية للدول يعتبر أحد الشروط الأساسية للمحافظـة علـى الـسلم والأمن الدوليين؛ لأن هذا المبدأ من المبادئ الأساسية في

القانـون الدولـي المعاصر، ويمثل تجسيداً للوسائل القانونية الخاصة لحماية سيادة الـدول وتثبيتها واستقلالها، وهذا المبدأ منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة في الفقـرة الـسابعة من المادة الثانية، واستناداً إلى ذلك فإنه لا يحق لأية جهة بما فيها المنظمات الحكومية وغيرها إضافة إلى هيئة الأمم المتحدة التدخلُ بالشؤون الداخلية، كمـا أكدت المنظمة نفسها على طلبها بعدم عرض أي مسألة تدخل في الاختصاص الداخلـي لأية دولة لتسويتها. وهذا المبدأ قوي الصلة بمبادئْ التعايش السلمي، وعدم اسـتعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، ومع مبدأ المساواة وحق تقرير المصير؛ لأنها ناجمة عن واقع موجود، وهو استقلال الدولة. كما أنه يرفض كـل أشـكال التدخل الهادفة للتطاول على سيادة الدولة، أو عرقلة الدولة في تسوية مشاكلها بحرية، سواء عناصرها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية (المقداد، 2005، ص370).

إلا أن ميثاق الأمم المتحدة قد حدد هذا التدخل؛ حيث جاء هذان النصان:

أ. (يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو اسـتخدامها ضـد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو علـى أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة)(الأمم المتحدة، 1996، ص8).

وبالطـبع كان التعويم في جملة (مقاصد الأمم المتحدة) قد فتح المجال لتفسير هـذا البـند حـسب مصلحة الدولة الأقوى أو مفهومها في التنظيم الدولي من خلال الحفاظ على السلام والأمن الدوليين من خلال النص التالي:

ب. (لـيس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا وقع هجوم مسلح على أحد أعضاء الأمم المـتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولـي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلـى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما -للمجلس بمقتضى سـلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام الميثاق- من الحق في أن يتخذ في

أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه)(الأمم المتحدة، 1996، ص44).

ويـشترط للمـادة سـابقة الذكر وقوع هجوم مسلح على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وأن يكون هذا الهجوم على قدر من الخطورة، ومن ثم إبلاغ مجلس الأمن بالتدابيـر المتخذة، إذ إن أي عمل يأتي مخالفاً مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية يكون باطلاً، والآثار المترتبة علية تكون لاغية، ومن ثم يتم اتخاذ إجراءات قانونـية تتـرتب على ذلك العمل تتعلق بنظام المسؤولية الدولية. ويندرج تحت ذلك إعـادة الأوضـاع علـى ما كانت عليه، والانسحاب الفوري الشامل من الأراضي المعـتدى عليها، وتلتزم الدولة التي تثبت مسؤوليتها بتقديم التعويض المالي عن كل مـا ترتب من أضرار وخسائر، هذا فضلاً عن تحميل الدولة المسؤولية المدنية عن إصلاح كافة الأضرار والخسائر المترتبة على الأفراد التابعين لها بهذا الشأن.

وحـيث إن المجتمع الدولي لم ينته بعد إلى تقرير مسؤولية الدولة جنائياً عما تـرتكبه من جرائم حرب أو جرائم ضد السلام أو ضد الإنسانية، إلا أن المستقر في العمـل والقـضاء هـو إمكانية المساءلة الجنائية للأفراد التابعين للدولة التي قامت باسـتخدام القـوة، أولـئك الأفراد الذين خططوا لارتكاب الجرائم أو ساهموا بها، وبالمقابـل إذا رأت الأمم المتحدة أن الاستخدام غير المشروع للقوة من قبل دولة أو دول سـيؤدي إلـى انتهاك السلم والأمن الدوليين فإنه يحق للمنظمة أن تتخذ تدابير قمعـية أو إجـراءات سرية في مواجهتها طبقاً للفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة (المقداد، 2005، ص371).

وبالتالـي فـإن الدول لم تعد مطلقة التصرف داخل حدودها؛ إذ هي تخضع للقانـون الدولي المفروض على جميع الدول بناء على اعتبارات تعلو على إرادتها وتحكم تصرفاتها، فالنظرة للسيادة تغيرت مع ظهور المتغيرات الدولية الجديدة التي مـن بينها مفهوم العولمة لتطرح مبادئها وتنفذها عن طريق التدخل، بحجة أن الدول وحكوماتها أصبحت تعترف بأنها لا تستطيع بمفردها مواجهة مشاكلها وحلّها.

وفي الوقت نفسه أصبحت القناعات بأن التعاون الدولي ضرورة لا غنى عنها في العلاقات الدولية الحالية؛ ووفق هذا سمحت الأمم المتحدة بالتدخل لإنهاء المشاكل والمحافظـة على حقوق الإنسان، إلا أن التفاوت في التطبيق يختلف، وفي ذلك مدى الإلحاح الذي تتطلبه تلك المشاكل لتحدث التدخل الدولي لوقفها.

الفصل الثاني

السياسة الدبلوماسية الأمريكية تجاه العراق وخصوصية الخليج العربي

1.2 مقدمـة

مـنذ عام 1980 والسنوات التي قبلها أدركت الولايات المتحدة والعالم أهمية الخلـيج العربي في السياسة الدولية؛ مما أدى إلى انتهاج الولايات المتحدة سياسات خارجـية دبلوماسية لها سمة تعاونية مع العراق، بهدف تطبيق سياسة الاحتواء التي تسعى إلى عدم قيام دولة قوية (إيران) تهدد المصالح الأمريكية بالمنطقة، وقد دعمت الـولايات المـتحدة هذه السياسات، وأسهمت في تطورها واستمرارها لعدة سنوات؛ وذلك لأن العراق بشكل خاص، والخليج العربي بشكل عام يتصف بدرجة كبيرة من الأهمية على الخارطة السياسية الخارجية للولايات المتحدة.

ولما كان الخليج العربي والعراق مهمين، وأن هذه الأهمية تؤثر بدرجة كبيرة لـدى وضع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه المنطقة كان من المناسب تناول هذا الفصل بثلاث مباحث؛ هي:

المـبحث الأول: يـبحث فـي خـصوصية الخليج العربي، وأهميتـة في السـياسـة الخارجية الأمريكية، وهي الأهمية الجغرافية والنفطية إضافةً إلى أهمية الأسواق العربية لتسويق المنتجات الأمريكية.

المـبحث الثاني: يبحث في التهديدات والتطورات التي تواجه الخليج العربي والسياسات الأمريكية التي وضعت لمواجهة تلك التهديدات التي عملت جاهدة طوال تلك الفترة؛ بهدف حمايته من تلك التهديدات للاستيلاء عليه.

المـبحث الثالث: يعالج أهم أطر التعاون بين الولايات المتحدة والعراق؛ وقد كانت في عدة نواحي طوال الفترة الممتدة بين 1980–1987.

2.2 خصوصية الخليج العربي وأهميته في السياسة الخارجية الأمريكية.

تعتبـر مـنطقة الخلـيج العربي وأمنها من الزوايا الاستراتيجية في السياسة الخارجـية الأمـريكية؛ وذلـك مـن عـدة نواحي أهمها الناحية النفطية، والناحية الجغرافية، إضافةً إلى كونها سوقاً استهلاكياً غزيراً للمنتجات الغربية.

1.2.2 النفط

يعتبـر الخلـيج مـن أكثر المناطق في العالم غناء بالنفط الذي يعتبر العمود الفقـري، وعصب اقتصاد العالم؛ فليس ثمة من ينكر أهمية النفط مرتكزاً أساسياً من مرتكزات الاستراتيجية الدولية المعاصرة؛ وذلك لأن النفط سلعة استراتيجية أولية لا يمكن أن تضاهيه في أهميته الاقتصادية والعسكرية سلعة أولية أخرى؛ ومن ثم كان ولا يـزال يمثل عصب القوة الاقتصادية للمجتمع الأمريكي، وللمجتمعات الصناعية كلها بلا استثناء.

وبـسبب هـذه الأهمية الكبرى للنفط أصبح الخليج العربي محور التنافـس الإنجلـو-أمريكي منذ مطلع القرن العشرين؛ حيث تم التوقيع على أول امتياز نفطي في إيران عام1901 بين الحكومة الإيرانية والمواطن البريطاني وليم نوكس دراسي، وكانت بريطانيا قد قيدت بعض حكام أقطار الخليج العربي بمعاهدات إضافية تلزمهم بعـدم منح أي امتياز نفطي لأية جهة كانت دون الأخذ بمشورة بريطانيا وموافقتها، في حين أخذت الولايات المتحدة تكرس اهتماماتها بالمنطقة بعد اكتشاف النفط فيها، وعمـدت إلـى مزاحمة الدول الأخرى لضمان نصيبها من النفط؛ فنفط شمال إيران حصلت عليه شركة أنجلو-فارسية (APOK) مقرها لندن.(Jones. 1981. P76)

وقد تم أخذ ثاني امتياز عام 1920 من المواطن الروسي خوستريا الذي فاز به عام 1916 (آل ثاني، 2000، ص40)، غير أن الولايات المتحدة قد اعترضت علـى هذا الإجراء، واعتبرته منافياً لسياسة الباب المفتوح؛ وهي سياسة دعت إليها الولايات المتحدة عقب محادثات السلام عام 1919 وارتكزت على ما يلي:

أ. أن يعامل جميع رعايا الأمم معاملة متساوية أمام القانون من ناحية الأراضي والانتداب.

ب. أن لا تكـون الامتـيازات الاقتـصادية التـي تمنح في الأراضي المشمولة بالانتداب امتيازات واسعة لدرجة تجعلها محصورة في فئة معينة.

ج. أن لا تمنح امتيازات احتكارية بشأن أي مادة؛ وذلك لعدم اقتصار الامتيازات على بريطانيا في مناطق الشرق الأوسط.

وجـاء الـتوجه الإيراني متماشياً مع الرغبة الأمريكية؛ بأن تتولى الشركات الأمريكية استثمار نفط المناطق الشمالية، وبالفعل دخلت الشركة الأمريكية سنكلير، وحـصلت على الامتياز في 20/كانون أول/1923، ثم تنازلت عنه لشركة أمريكية أخرى هي شركة (إِيْرَانِيُّة) في عام 1973. (آل ثاني، 2000، ص38، 39).

أما النفط العراقي فكانت الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط قد قررت إنـشاء اتحـاد يجمعها؛ بهدف القيام بالعمل المشترك في العراق، أو أي مكان آخر، وفي عام 1928 تم التوقيع على اتفاقية الخط الأحمر، وهي اتفاقية تهدف إلى توزيع امتيازات عقود النفط في العراق، وتسوية النزاع الدائر بين الأطراف المعنية.

بيـنما انـدفعت الشركات الأمريكية غير المشمولة بالاتفاقية إلى التوغل في مـنطقة الخليج العربي، وهذا يتمثل بشكل واضح في نشاط شركة النفط الكاليفورينة التي بدأت نشاطها في الخليج بنفط البحرين (آل ثاني، 2000، ص40).

أما السعودية فقد تمكن فرانك هولمز من الحصول على أول امتياز في منطقة الإحـساء عـام 1923، ولكـنه كان عديم الجدوى فألغي من تلقاء نفسه (آل ثاني، 2000، ص43)، إلا أنـه يبدو بعد فترة من الزمن اقتنع الملك عبدالعزيز بالاقتصاد الأمريكـي قياسـاً بالاقتـصاد البريطاني؛ الأمر الذي مكن الشركات الأمريكية من المـساهمة في تنمية الاقتصاد السعودي، وتم منح الامتياز إلى شركة نفط كاليفورنيا الأمريكية عام 1933.

أمـا الكـويت فقد اتحدت شركتا غولف الأمريكية والشركة الأنغلو-فارسية البـريطانية فـي شركة واحدة، وحصلت على الامتياز عام 1932، وصدرت أول شحنة نفط في 30/ تموز/ 1946 على السفينة البريطانية فوسيلير(العجمي، 2006، ص181،182)، ومـن تلك الشركات الأمريكية التي قادت الاستكشافات النفطية في الخليج الشركات التالية:

أ) ستاندرند أويل أوف كاليفورنيا المعروفة اختصاراً باسم سوكالSOCAL والاسم التجاري شيفرون Chevron، وتعمل في السعودية والكويت والبحرين وإيران.

ب)ستاندرد أويل أوف نيو جرسي التي عرفت فيما مضى باسم ستاردند أويل، واسمها التجاري إكسونExxon، وتعمل في السعودية والكويت والبحرين وإيران.

ج) موبيل أويل التي عرفت فيما مضى باسم ستاندرد أويل أوف نيويورك أو سوكوني فاكيوم Socony-vacuum ، وتعمل في السعودية، الكويت وقطر والإمارات.

د) شركة تكساس المعروفة بالاسم التجاري تكساكوTexaco ، وتعمل في السعودية والكويت.

والشركات الأربع السابقة هي المالكة لشركة أرامكو العملاقة التي تعمل في استثمار النفط السعودي (العجمي، 2006، ص190).

وتم تغيير مجرى التاريخ العربي، وفتح باب الشرق الأوسط أمام الولايات المتحدة عن طريق عقود النفط (آل ثاني، 2000 ص44)، وكانت مدة المعاهدات التي تمنح بموجبها الامتيازات تفوق مرات عديدة ما هو متعارف عليه في مثل هذه الأحوال في البلدان "المتمدنة"، وهي البلدان الأكثر تطوراً، وتسمى أيضاً دول الشمال مقارنة بالجنوب المتخلف، وتسمى أيضاً دول العالم الأول، ويقابلها دول العالم الثاني والثالث الأقل تطوراً؛ حيث كانت هذه الفترة تمتد إلى القرن الواحد والعشرين، وتتراوح بين 66 و99 سنة (بريماكوف، 1984 ص7).

ومن الجدير بالذكر أنه قبل عام 1950 كانت الشركات النفطية الأجنبية هي التي تحدد سعر النفط؛ فقد تراوح السعر بين 10-30 سنتاً لكل برميل؛ و بعد هذا أرست منظمة الأوبك أركانها في الستينات لتوجد لها موطىء قدم في سوق النفط في السبعينات؛ وهي منظمة تضم الدول المنتجة والمصدرة للنفط؛ وذلك بهدف حماية هذه الدول النفطية، وصارت هذه المنظمة قادرة على فرض الأسعار، والتحكم في الإنتاج، وكسب العداء المرير من الدول المستهلكة؛ حيث أصبحت الأوبك هي المارد

الـذي يجـب تصغيره منذ أن اجتمع أعضاؤها من العرب لقطع النفط عن الولايات المتحدة في عام 1967(العجمي، 2006، ص359،360).

هذا مختصر تاريخ النفط في الخليج العربي منذ اكتشافه، مروراً بالامتيازات والاتفاقيات التي أبرمت حوله، وختمت باستيلاء الولايات المتحدة على هذه المنطقة لضمان حصولها على النفط الذي يمثل (أمن الطاقة) بالنسبة للولايات المتحدة.

وتؤكد هذه الاتفاقيات أن للنفط أهمية جعلت منه جاذباً للسياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة؛ مما جعل الاستراتيجية الأمريكية تبحث عن أمن الخليج؛ وذلك لتحقيق مـصالحها الاستراتيجية، وهذا ما أثبتته لجنة شكلت في تشرين الثاني/1979 للطاقة والموارد الطبيعية في مجلس الشيوخ الأمريكي، فقد أعدت في نهاية اجتماع تقريراً سرياً إلى الرئيس الأمريكي كارتر، وقد أكد التقرير حاجة الولايات المتحدة للنفط من دول الخلـيج العربـي، وطالـب بوضع سياسة أمريكية للسيطرة عليه لمدة عشرين عـام (بكري، 1991، ص72).

كما أكد المسؤولون الأمريكيون أن نفط الخليج لا يهم حكام الخليج إلا بالقدر الـذي يجعلهـم أثـرياء وإنما يهم الولايات المتحدة بالقدر الذي تشغل به مصانعها وأبناءها ومؤسساتها الاقتصادية والعسكرية؛ وبالتالي إن نفط الخليج هو الذي يجعل الـولايات المـتحدة تتغلب على العوائق الاقتصادية والعسكرية (بكري،1991، ص 121).

فالوطن العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بمثابة المنجم الغني بالمواد الإستراتيجية التي لا تريد لأحد أن يشاركها في استغلاله واستثماره، وتعتبر المنطقة الخليجـية هـي الأهم بسبب الكم الهائل من النفط، إضافةً إلى قلة تكلفة استخراجه بالـضغط الطبيعي؛ الأمر الذي يجعل تكلفة إنتاج البرميل منه لا تتجاوز 10% من تكلفة إنتاج برميل النفط في ولاية تكساس الأمريكية (عودة، 1991، ص46).

وقـد بلغ حجم الاحتياط النفطي في الخليج العربي عام 1975 من 35% إلى 58% مـن إجمالي احتياط النفط في العالم، في حين كان نصيب الولايات المتحدة 3 %، والاتحاد السوفيتي 14%، وفي عام 1994 وصل الاحتياط النفطي المؤكد لدول الخليج إلى ما يقارب 70% من النفط الذي تم اكتشافه على الصعيد العالمي.

وقـد وصل هذا الاحتياط إلى أكثر من 700 مليار برميل، علماً بأنه لا توجد مجمـوعة أخـرى من الدول المتقاربة أو المتباعدة جغرافياً تنافس دول الخليج من حـيث الاحتياط النفطي، كما لا توجـد أية بقعة أخرى على الكرة الأرضية تحتوي علـى العـدد نفـسه من حقول النفـط العملاقة التي تستبعد التقارير الدولية إمكانية اكتشاف مثلها في العالـم (المرهـون، 1997، ص45).

عـلاوةً علـى ذلك، فإن هناك دراسات تؤكد أن النفط في الخليج العربي لا يتـناقص، بل هو على العكس؛ يزداد بمعدل 20 مليار برميل سنوياً على الرغم من كـل الإنـتاج والتـصدير اليومي. حيث ارتفع الاحتياط النفطي لدول الخليج بشكل متواصل من 50 مليار برميل عام 1950 إلى 120 مليار برميل عام 1960، وإلى 250 ملـيار برميل عام 1970 وإلى 370 مليار برميل عام 1980، وقد تضاعف إلى 650 مليار برميل 1990، وبلغ نحو 700 مليار برميل عام 1993، وكان يتوقع أن يصل إلى أكثر من 800 مليار برميل بحلول عام 2000 (المرهون، 1997، ص 55).

ومـا يهم الولايات المتحدة هو الاستمرار بتدفق النفط الخليجي إليها وبأسعار متدنية؛ حيث إن استجابات الولايات المتحدة الأمريكية القوية للأزمات التي واجهت مـنطقة الخلـيج العربي المتمثلة بحروب الخليج الثلاثة أكدت أن هناك خطراً يحيق بـشيء أهـم مـن الدفاع عن القانون الدولي، ومن حماية حقوق الإنسان، ذلك هو الوصول إلى نفط الشرق الأوسط الذي يشكل مصلحة اقتصادية حيوية بسعر معقول، لـزيادة رفاهية الشعب الأمريكي على حساب شعوب المنطقة، وشعوب العالم الثالث التي تزداد فقراً مع الأيام.

وبهـذا فإن أهمية أمن الخليج العربي تزداد يوماً بعد يوم، وهذه الأهمية هي فـي اسـتمرار دائـم لعدة نواحي أهمها النفط، وهذا يجعلنا نؤمن بحقيقة مؤداها أن العـصر أصبح عصر النفط، وهذا ما يعطي أهمية استراتيجية فوق عادية للمنطقة، وهـذا يعني أنها واحدة من أكثر مناطق العالم اضطراباً، وأكثرها حيوية وتهديداً في آن معاً.

2.2.2 الأسواق العربية

تعـد منطقة الخليج من أهم الأسواق العالمية (دول استهلاكية) على الإطلاق؛ حـيث لـوحظ النمو المتزايد فيها للطلب على السلع الغربية الصناعية والاستهلاكية والتموينـية؛ حيث زاد استيراد الأرز من 485 ألف طن تقريباً في العام 1970 إلى 1229 ألـف طـ ـن في العام 1980، وزاد استيراد اللحوم، من 46 ألف طن إلى 776 ألف طن، أما السكر والمعجنات فزاد استيرادها من 782 ألف طن إلى 2151 ألف طن.

فإذا كانت البلدان العربية قد دفعت في العام 1970 زهاء 230 مليون دولاراً ثمـناً لاسـتيرادها مـن الأرز واللحوم ومشتقات الحليب والسكر، ودفعت في العام 1980 ما يقارب 3780 مليون دولار ثمناً لهذه المواد نفسـها. فإن استيراد الآليات مـن الـدول الرأسـمالية زاد من 2.2 مليار دولار في العام 1970 إلى حوالي 42 ملياراً في العام 1980.

وهـذه الأرقـام إنما تدل على أن المنطقة تحولت إلى سوق مهولة لتصريف البضائع الغربية. فقد كانت هذه أسرع سوق في العالم من حيث التأثر والنمو؛ ولذلك نرى أن الشركات الغربية سارعت لاقتطاع نصيبها من "الفطيـرة النفطية". في ظل الهـبوط الاقتـصادي الحاد، ومثلت هذه الطريقة دوراً فعالاً في استرداد الدولارات النفطـية العـربية، وكان هذا مهماً جداً لإنقاذ اقتصاد الولايات المتحدة؛ إذ إن سوق الخلـيج مـثل دوراً حيوياً جداً بالنسبة لها؛ ففي العام 1982 كانت المملكة العربية الـسعودية، علـى سبيل المثال، الدولة السادسة في العالم من حيث حجم تعاملها مع الـولايات المتحدة. وفي العام 1985 كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 5% مـن حجـم تجارة الخليج مع العالم، وارتفعت هذه النسبة إلى 10% في العام 1980.

ولا ريب في أن هذا النمو جاء على حساب تصدير النفط، أما بنية الصادرات الأمـريكية إلى منطقة الخليج العربي فلم تتغير، فمنها حوالي 50% آليات ومعدات نقل، وأكثر من 10% مواد تموينية، والنسبة نفسها تقريباً سلع استهلاكية.

ومـن المثير للدهشة أن الطلبات قد تكون أحياناً غير متوقعة قط؛ ففي العام 1982 مـثلاً طلـبت العـربية السعودية إلى طلابها الدارسين في الولايات المتحدة كمبيوتراً بقيمة ما يقارب 2.5 مليون دولار (ياكوفليف، 1988، ص22، 23).

إضـافة إلـى ميـزة اقتصادية تنتج عن هذه العلاقات التجارية؛ هي تدوير الدولار النفطي لزيادة ثراء المصارف الغربية بشكل عام، والأمريكية بشكل خاص؛ ومـن ثم حرمان أقطار الخليج العربي من ميزة شرائها، باقتصاص هذا الثراء عن طـريق إغـراق أسـواق الخلـيج بالبضائع الاستهلاكية غالية الثمن لتعزيز الثقافة الاستهلاكية في تلك البلدان.

3.2.2 الجغرافيا

أمـا على الصعيد الجغرافي فإن منطقة الخليج العربي تتمتع بموقع مهم جداً كـونَها تمـثل ملتقى للقارات العالمية الثلاث، ومن خلال هذه الميزة أصبح الخليج العربـي ضمن منطقة قلب الأرض التي تم ذكرها في نظرية سبيكمان والتي تنص علـى (أن قلـب الأرض يمتد من نهر الفولجا إلى مرتفعات سيبيريا الشرقية، ومن المحـيط المتجمد الشمالي إلى جبال الهملايا، ويضم قلب الأرض بذلك جزءاً كبيراً من روسيا وإيران وهضبة التبت ومنغوليا، ويرى أن أراضي الهامش تشمل سيبيريا الـشرقية وكـوريا وآسـيا الشرقية الجنوبية والهند وأفغانستان وشبه جزيرة العرب والعراق وآسيا الصغرى والبلقان وجنوب فرنسا ودول أوروبا الغربية، ومن يسيطر على دول المحيط الأرضي يسيطر على أوراسيا، ويملك قلب الأرض، ومن يسيطر على أوراسيا سيسيطر على العالم) (الخولي،1986، ص69).

فالمـنطقة بذلك تمثل نقطة تحكم بالعالم؛ وذلك لوجودها في منطقة متوسطة (سـنتر)، إضافة إلى أنها بمثابة عقدة للمواصلات البحرية والبرية من خلال أمن الممـرات الاستراتيجية؛ فهي أقرب طريق ما بين الغرب والشرق الأقصى، وتمثل ممـراً بحـرياً وتجاريـاً حيوياً (Peele 1997, .P. 61-74.)، إضافة إلى أن المدخل الجنوبـي للخلـيج (مضيق هرمز) أخذ يحتل مكانة استراتيجية متنامية؛ حيث تم ربط مـضيق هرمـز بإمـدادات نفط الخليج، وتنامى الربط بين أمن هذا النفط وأمن العالم

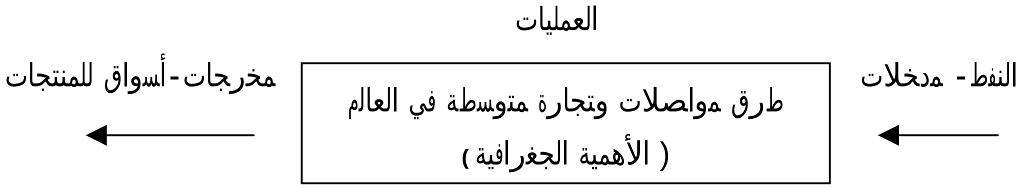
الصناعي، فأصبح مضيق هرمز يحتل المكانة الاستراتيجية الأولى بين مضايق العالم قاطبة (المرهون، 1997، ص78).

وبهذا فإن الخليج العربي من الناحية الجغرافية السياسية أكثر اتساعاً من الخليج العربي الجغرافي (المرهون، 1997، ص49) كونه يمثل موقعاً محورياً في تفاعلات العالم السياسية والاقتصادية (يتفاعل مع أمن البحر الأبيض المتوسط بموازاة تفاعله مع أمن البحر الأحمر، ومضايق هرمز وباب المندب وقناة السويس) وقد برز هذا الموقع على خلفية الثروة النفطية العملاقة التي أضحى الخليج يختزنها في بحره ويابسته، إضافة إلى قلة تكلفة استخراجه من باطن الأرض كونه خليجاً محاطاً بالمياه، مع ضرورة تأكيد أن هذا الموقع، وهذه المكانة كانا قائمين قبل اكتشاف النفط (المرهون، 2005، ص5).

من هنا نستطيع القول بأن الخليج العربي مرتبط فيما بينه على مستوى التكامل الوظيفي؛ حيث النفط والموقع الجغرافي والممرات الاستراتيجية التي تجعل منه المنطقة الأهم في العالم (مؤسسة ستراتفور،2003، ص125).

وبذلك تعتبر هذه المنطقة المشغل للاقتصاد العالمي، لا سيما الاقتصاد الأمريكي، أي أنها تمتلك المدخلات والعمليات إضافةً إلى المخرجات، المتمثلة بالمواد الخام وطرق المواصلات والتجارة بمنطقة متوسطة من العالم، ناهيك عن الأسواق العربية التي تقوم بتسويق المنتجات الغربية؛ حيث تمثل هذه الدول أعلى مستويات الاستهلاك العالمية، وعلاوة على ذلك فهي تمثل مرتكزاً وأساساً لطرق التجارة البرية، كما تتميز بطرق التجارة الأقل تكلفة؛ نظراً لما تتميز به من موقع جيو-استراتيجي يتوسط العالم (مقلد،1987، ص25).

أهمية الخليج العربي



3.2 التهديدات والتطورات التي تواجه الخليج العربي ورد الفعل الأمريكي عليها (السياسات الأمريكية) في الخليج العربي بهدف الاستيلاء عليه.

1.3.2 تهديدات منطقة الخليج العربي.

بدأت الولايات المتحدة تنظر بعدم ارتياح للتطورات والتهديدات التي تواجه منطقة الخليج العربي المتمثلة بالتهديد الإيراني على المستوى الإقليمي، وعلى المستوى العالمي كان هناك التهديد القادم من الاتحاد السوفيتي:

1. التهديد الإيراني

يتسم الخليج العربي بالتعقيد الجغرافي؛ فهناك ثماني دول تشاطئ الخليج هي الإمارات وإيران والبحرين والسعودية والعراق وعمان وقطر والكويت، وتطل كل منها على الخليج بشواطئ تختلف مساحاتها من دولة إلى أخرى، كل هذا يؤدي إلى التعقيد في المعطيات الجغرافية على مستوى الموقع والمساحة وطول السواحل والإطلالة على المضيق؛ مما يرجح كفة الجانب الإيراني على بقية دول الخليج؛ بالتالي هنالك عوامل ضعف موجودة بدول الخليج العربي، يمكن تناول أبرزها كالآتي:

أ. افتقار دول الخليج بشكل خاص إلى نظام أمني فعال قادر على حماية استقلالها وأمنها القومي في مواجهة التهديدات المحلية والإقليمية الفعلية والمحتملة، وأن كلمة الأمن تعني الطمأنينة والاستقرار والقدرة على مواجهة الأحداث المتوقعة، وغير المتوقعة، والأمن بمفهومه يطلق عادة للتعبير عن استراتيجية الدولة؛ أي تأمينها وسلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية، لا سيما سيطرة جارتها إيران (القاسمي، 1987، ص22)؛ حيث إن إيران تعتبر قُوةً إقليمية كبرى مقارنة ببقية دول الأقليم، كما أنها تحتوي على عدد كبير من الأسلحة التي قد ورثتها عن نظام الشاه؛ حيث كانت السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد الشاه تقوم بتسليح الحلفاء؛ ليقلل ذلك من تورط الولايات المتحدة عسكرياً في

الأزمـات؛ مما يزيد من الفرصة الإيرانية لاحتلال بقية دول الخليج العربي وتحويله إلى خليج فارسي.

ب. الفقـر في الموارد البشرية؛ حيث تعاني دول الخليج العربي بسبب قلة عدد مواطنيها الأصليين من عدم قدرة الدول على القيام بمهامها الحكومية في بناء البنـية التحتية، وتسيير الحياة اليومية، إضافةً إلى عدم قدرة هذه الدول على حمايـة نفسها من التهديدات الدولية؛ مما اضطرها إلى جلب عمالة وافدة من الـدول العـربية والـدول الآسـيوية للعمل في المجال الدفاعي والحكومي والاقتـصادي والخدماتـي، وترتب على ذلك اختلالات في التركيب العرقي والمذهبـي في دول الخليج، فقد أصبحت التركيبة الاجتماعية غير متجانسة؛ حـيث تطغـى الأغلبـية الشيعية لدى كل من السعودية والبحرين والكويت والإمـارات على حساب السنة؛ مما يؤدي إلى التغلغل الديموغرافي الشيعي الموالـي لإيـران في تلك الدول والذي اقترب من ابتلاع بعض دولها، وهذا التوسـع يمكـن أن يأتـي يوماً بقبول؛ حيث ستعطى الجنسية لهؤلاء لتصبح الإمـارات العـربية المتحدة مثلاً، وحتى الكويت ولاية إيرانية وتصبح اللغة الفارسـية فيها رسمية، وبعد فترة يتم إلغاء اللغة العربية على أساس الأكثرية الفارسـية؛ مثل ما حصل في الأهواز، وإذا افترضنا جدلاً أن تجنيس هؤلاء ولـو بعـد عشرة أعوام غير ممكن، وهذا صعب نظراً للقوانين الخليجية في شـأن الإقامـة والتجنيس؛ فكثرة غير العرب مستقبلاً وفي أي انتخابات ولو انـتخابات بلدية فقط سيعطي إيران فرصة السيطرة، وبالنهاية أخذ القرار في هـذه الـدول؛ مما يسبب ذلك هاجساً أمنياً يستنزف مواردها، ويضغط على قـراراتها الخارجـية والداخلية، ويؤثر على سيادتها الوطنية، كما أن إيران تسعى إلى نشر مبادئها في بقية دول الخليج؛ حيث إن من بين أهداف سياستها الخارجية سياسة تصدير الثورة.

وجميع هذه العوامل أدت إلى زيادة قلق دول الخليج العربي والولايات المتحدة مـن خطر إيران ذات الحلم التوسعي، وما يؤكد ذلك أن إيران بعد الحرب العالمية

الأولى احتلت الأهواز، وفي السبعينات احتلت الجزر الإماراتية الثلاث؛ بالتالي فهي قادرة على مواصلة الاحتلال لأراضٍ خليجية أخرى.

2. أمـا على المستوى الدولي فقد كان هناك التهديد الآتي من الاتحاد السوفيتي، فمع انهيار نظام الشـاه في إيران مات الشرطي الأمريكي في هذه المنطقة، بعد أن كـان يخـدم بـشـكل مخلص عمله أثنـاء حرب بلاده مع عدوها الأكبر (الاتحاد الـسوفييتي)؛ فقـد كانت إيران أفضل منطقة للتجسس لصالح الولايات المتحدة على الاتحاد السوفييتي من حيث التصاقها معه بمساحة حدودية لا يستهان بها، كما كانت من أكثر الدول التي تصدر النفط للولايات المتحدة، وبعد كل ذلك لم تعد هذه المنطقة تابعـة للولايات المتحدة، بل أصبحت منطقة تتنافس عليها القوتان العظميان، وكانت بمـثابة حـرب باردة مصغرة تدار بشكل غير مباشر من قبلهما، وكان هذا التنافس بالغ الأهمية؛ وذلك باعتبار أن القوة التي تنجح في السيطرة على الخليج سوف تزيد مـن قـوتها ونفوذها في المنطقة وفي سياساتها الاستقطابية، وبهذا ستحقق الولايات المـتحدة بـادراً مـن بـوادر النجاح في صراعها مع عدوها الأهم في ذلك الوقت (الاتحـاد الـسوفييتي) كون نجاحها في مثل هذه المنطقة سوف يلاحق نجاحاتها في حـربها، كما أنها ستجعل جميع الدول بما فيها الدول الحليفة لها (أوروبا) تابعة لها باعتـبارها مركـزاً لهـ ـذا العـالم جغـرافياً، واحتوائها علـى أكبر الاحتياطات النفطيـة. (درويش،2001، ص255).

2.3.2 الـسياسات الأمريكية بمنطقة الخليج العربي في الفترة من 1980-1989 (ردة الفعل الأمريكية على هذه التهديدات)

كـان من أهم هذه السياسات تصور سمي مبدأ نيكسون، كما وصفه جوزيف سيـسكو وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط آنذاك، أو مبدأ غوام في حزيران من عام 1969. وقد كان هذا التصور ناتجاً من التورط الأمريكي في الهند الصينية. ومن بين العناصر الرئيسية لهذا المبدأ أن الاستراتيجية الأمريكية في آسيا بشكل عام، سوف تتحول من الأدوات العسكرية إلى التأثير بالأدوات الاقتصادية مع دعم الدول الآسيوية الصديقة للولايات المتحدة، وجعلها تعتمد على نفسها في الدفاع

عن مصالحها، وفي حل نزاعاتها بعضها مع بعض، وتوجهها نحو إقامة نظام للدفاع عن الأمن، بدلاً من الاعتماد على التورط أو التدخل الأمريكي المباشر في هذه النزاعات (ريس، 1989، ص29).

واعتمدت الاستراتيجية الأميركية هذه بعد فشل مشروع نيكسون السالف، وانهياره في توفير الأمن في الخليج في ظل التطورات التي بدأت عاصفة إقليمياً ودولياً، والتي كان من أبرزها سقوط نظام الشاه في عام 1979 في إيران الذي أدى إلى الفراغ الاستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة، والتخوف من تطور الأوضاع في إيران والخليج بعد حجز موظفي السفارة الأمريكية بطهران لمدة 444 يوماً (أبو الشيح،2000، ص134) والتخوف من اختراق الاتحاد السوفيتي لمنطقة الخليج، إضافة إلى احتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان؛ مما أدى إلى احتدام مشكلة الأمن في الخليج.

ومن ثم أدت تلك التطورات إلى الاعتماد مرة أخرى على القوة العسكرية لضمان أمن الخليج من خلال مبدأ كارتر الذي أعلنته الإدارة الأميركية في أعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان، والذي يركز على الأهمية الحيوية والاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في السياسة العالمية للولايات المتحدة، وعلى تصميمها على الدفاع عن منطقة الخليج ومنع وقوعها في يد معادية لها، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستستخدم جميع الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية للتصدي لمثل هذا الاعتداء.

ومما يدلّ على التنفيذ العملي لمبدأ كارتر الذي حل بدلاً من مبدأ نيكسون عملت الولايات المتحدة، وفي عهد الرئيس رونالد ريغان تم تشكيل ما يعرف بمفهوم الانتشار العسكري الأمريكي الذي وضع تحت القيادة المركزية الأمريكية. (U.S. Rapid Deployment Force) (البستكي، 2004، ص78).

حيث اعتمدت إدارة الرئيس الأمريكي ريغان على مجموعة من المبادئ في تطبيق ما يسمى مبدأ القوة في الخارج الذي يقوم على إرسال قوات أمريكية لتحارب في الخارج (مركز الأهرام، 1987، ص144)، وينبغي أن يحدث ذلك بنية ودعم واضحين للفوز، كما ينبغي أن لا يشوب هذا الالتزام في إرسال القوات الأمريكية إلى الخارج أي تردد أو حذر، وأن يكون له أهداف محددة بوضوح وواقعية، أي أنه

يعنـي وجـود الأسـاطيل والقـوى العسكرية الأميركيـة بشكـل مكثـف فـي مـنطقـة الخليج (Patterson, 1993 P.735) وفي أيار من العام 1982 أثارت صـحيفة "الرأي العام" الكويتية الموضوع ذاته (تقوم الولايات المتحدة بتأزيم الوضع لتستغل ذلك ذريعة لإرسال "قوات الانتشار السريع" إلى المنطقة).

ولتطبـيق هـذا المـبدأ فقـد انتهى الجدل الحاد الدائر بين القيادات الفرعية الأمـريكية المـتعددة فـي المنطقة باتخاذ قرار استراتيجي يهدف إلى تشكيل قيادة مركـزية مـستقلة (الـسنتكوم) في كانون الثاني/1983، يشمل اختصاصها كلاً من الخليج العربي والقرن الإفريقي وجنوب غرب آسيا، وقد تزامن ذلك القرار مع بلوغ الحـرب العـراقية الإيرانية ذروتها في تلك الأثناء، كما تم تقديم تقرير مفصل من وزارة الـدفاع الأمريكية سنة 1988 إلى لجنة القوات المسلحة في الكونجرس، يبين جدولاً بالقوات التي خصصت لقوة التدخل السريع الأمريكية فيحسبها طبقاً للميزانية المرصودة لهذه القيادة سنة 1989؛ وهي مكونة من:

وحدات جوية ومارينز وطيران وقوات خاصة غير تقليدية؛ وبشكل عام يكون المجموع الكلي لأفراد القوات المتخصصة للقيادة المركزية حوالي 291600 مائتين وواحد وتسعين ألفاً وستمائة فرد أمريكي ضمن قوات موزعة جغرافياً هكذا:

قاعـدة موجودة في منطقة شمال أفريقيا وما يحيط بها، ومنطقة شرق البحر الأبـيض المتوسـط والبحـر الأحمر ومنطقة الخليج والبحر الأحمر، وهكذا كانت الحقائـق في التفكير والتخطيط والتنفيذ تفرض لنفسها نطاقاً من حديد يحيط بالبترول (هيكل، 1992، ص209-214).

وقد كان الدور الأمريكي الجديد يتمثل في ردع التهديدات التي تمارسها أحد الدول القوية أو دولة نووية. باتباع سياسة الاستقطاب والاحتواء؛ وهي سياسة اتبعتها الـولايات المتحدة تقوم على احتواء المد الشيوعي (الاتحاد السوفياتي) ومنع سريانه إلـى دول الخليج العربي، وكانت السياسة الأمريكية تعمل على تعظيم التخوف من الخطر الإيراني لتحقيق سياسة الاستقطاب؛ وبالتالي تحـقق ما كانت تطمح إليه في الخليج.

ولكـن تخوف الولايات المتحدة من أي تقارب روسي إيراني؛ بهدف تحقيق الـروس حلمـاً جديـداً لهـم عجزت عن تحقيقه كل آلاتها الدبلوماسية والعسكرية الروسـية، وهو المتمثل في السيطرة على مواقع نفطية، أو ممرات استراتيجية في مـنطقة الخليج، هذا التخوف أدى إلى أن لا تنظر أمريكا إلى ضرورة احتواء إيران فحـسب، بـل إلـى العمـل مـن أجل الحد من القدرة العسكرية الإيرانية، وتوقف مـشروعها الـثوري الإسلامي الآيديولوجي المتمثل في تصدير الثورة ومبادئها إلى دول الخلـيج غيـر القـادرة أمنـياً على الدفاع عن نفسها، ومن ثم استنزاف القوة العـسكرية والمادية والبشرية الإيرانية؛ فاندفعت الولايات المتحدة باتجاه دعم النظام العراقـي فـي الحرب من النواحي الاستخباراتية والاقتصادية والعسكرية، وسمحت لـدول أوروبـا الغـربية بتزويد العراق بمختلف أصناف الأسلحة البرية والبحرية والجـوية التـي كـان لهـا الأثر البالغ في حسم كثير من المعارك الجوية والبرية الاسـتراتيجية التي تؤشر على بداية استراتيجية أمريكية جديدة في المنطقة؛ لضمان أمن دول الخليج ولحماية مصالحها التي تتمثل في التعاون في مختلف المجالات بين العراق والولايات المتحدة.

وأخيـراً اكتـشفت الولايات المتحدة أنه لكي يكون هناك وضع أمني مستقر لوجـود القـوات الأمريكية بكثرة في المنطقة يجب عليها وضع مشاريع إصلاحات اجتماعـية وسـياسـية؛ وكان من أبرزها مؤتمر الدار البيضاء الذي عقد في 30 /تـشرين الثانـي/1994، وهو قمة بحثت الأمور الاقتصادية، وضمت دول الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيا، ثم قمة عمان التي جاءت في أواخر أكتوبر عام 1995 لتواصل ما بدأته قمة الدار البيضاء بمساحة أوسع مع المشاركة الإسرائيلية، إلا أنها ضـمت دولاً أكثـر من قمة الدار البيضاء؛ حيث شملت 63 عضواً، وكانت هناك مـشاركة أمـريكية (حوات، 2002، ص47، 78،79،77)، وبعد هذين المؤتمرين قـدمت الـولايات المـتحدة مشروع الشرق الأوسط الكبير بشكل موسع؛ وذلك لأن الـنظام الدولـي الجديد يتطلب من وجهة النظر الأمريكية ضرورة قيام نظام شرق أوسـطي يـضم في إطاره مجموعة الدول الشرق أوسطية التي تمتد من تركيا إلى

مصر مروراً بإسرائيل، وتضم في إطارها دول المشرق العربي، ودول الخليج العربي وصولاً إلى إيران وباكستان (حوات، 2002، ص32).

كما قدم الرئيس الأمريكي عام 2002 مشروع الشرق الأوسط الكبير من خلال تصريحات مسؤولين أمريكيين، إضافةً إلى المشروع المنشور في جريدة الحياة في العدد الصادر في 13/شباط/2003، والذي كان في مجمله يحمل النقاط التالية:

1. إن طرح هذا المشروع يأتي بعد احتلال العراق، ومن خلال استراتيجية الولايات المتحدة الهادفة إلى فرض هيمنتها على العالم؛ بدءاً من إعادة ترتيب المنطقة بما يتوافق وهذه الاستراتيجية التي أعلنها الرئيس الأمريكي في أيلول/ 2002.
2. لم تقدم الولايات المتحدة مشروعها إلى الدول المعنية، كما تم عرضه بمعزل عن الشعوب المعنية بمستقبلها أولاً وأخيراً؛ مما يشير إلى استهتار الولايات المتحدة، وعدم اكتراثها بأصحاب العلاقة، كما يشير إلى حالة الضعف والهوان التي وصلت إليها هذه المنطقة من خلال اعتبارها منطقة (فراغ) ينبغي أن تملأ بالتواجد الأمريكي، كما هو الحال تماماً في الخمسينات عندما طرح ايزنهاور مشروعه.
3. استخدم المشروع الأمريكي الجديد النتائج التي خاص إليها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ولعام 2003. وربط بين ما يدعى النواقص الثلاثة التي انتهى إليها التقرير الأول، تلك النواقص التي تعاني منها المجتمعات العربية وهي: الحرية والمعرفة وتمكين النساء.
4. يدعو المشروع مجموعة الدول الثماني إلى صياغة شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير؛ من أجل إطلاق رد منسق لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهو يرى بالإمكان الاتفاق على الأولويات المشتركة للإصلاح لمعالجة النواقص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية العربية عبر تشجيع الديمقراطية وبناء مجتمع معرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية.

5. يحدد المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير مهام مجموعة الثماني في مجال الإصلاح الديمقراطي في المنطقة.
6. في المجال التعليمي تقدم مجموعة الثماني مساعدات لمعالجة تحديات التعليم، ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات السرقية العالمية.
7. في المجال الاقتصادي والتجاري والإدارة الحكومية يمكن لمجموعة الثماني أن تقوم بتشجيع الشفافية، ومكافحة الفساد وتقوية القطاع المالي، وما إلى ذلك من أمور اقتصادية.

وانطلاقاً من هذه المفاهيم يلاحظ أن هذا المشروع، وعلى الرغم من تفوق العرب مساحة وسكاناً ضمن الشرق الأوسط، إلا أن مشروع الشرق الأوسط الجديد يهمش بشكل واضح وجود العرب، ويلغي تداول اسم الوطن العربي، أو النظام العربي الذي يَضم مجموعة كبيرة من السكان. وعلى الرغم من أن هذه المجموعة العربية ذات تكوين أنثولوجي/عربي متجانس، مع الاعتراف بوجود أقليات عرقية غير عربية؛ إلا أن معظمها مسلمة، وهي تشكل مع المجموعة العربية بالتالي تاريخاً مشتركاً وتراثاً روحياً وثقافياً مشتركاً أيضاً، ومع هذا فإن ما يجري الآن هو تجاهل خصوصية هذه المجموعة الكبرى داخل تشكيلة مشروع الشرق الأوسط الكبير (حوات، 2002، ص47).

ومن الناحية السياسية، فمن الواضح أن المشروع يدعو إلى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، ونزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة تتوسع لتشمل بلداناً وشعوباً مختلفة، يجمعها انتشار الدين الإسلامي في أرجائها، كما تحوي أهم منابع النفط والمياه اللذين يشكلان ركيزتين أساسيتين للاقتصاد العالمي، وتوسيع الشرق الأوسط ليشمل سيطرة الولايات المتحدة على ممرات العبور الدولية من بحر قزوين إلى البحر الأسود إلى قناة السويس إلى البحر الأحمر وخليج عدن، غرضه تحقيق الأهداف الاستراتيجية على الأرض.

كما يستهدف المشروع استيعاب الصراع العربي الإسرائيلي، دون أن يجد حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية متجاوزاً بذلك قرارات الشرعية الدولية، فهو يريد أن يفرض التطبيع على العرب، والتوطين على الفلسطينيين باعتبار أن حدود الشرق

الأوسـط الأكبـر تتـسع لكل الفلسطينيين، كما شمل المشروع إسرائيل التي تسعى الـولايات المـتحدة إلـى حمايتها، وإلى زرعها في نسيج المنطقة، ومنحها أدواراً أساسية في تحقيق الأمن والهيمنة الاقتصادية.

إلـى جانـب هذا؛ فالمشروع يهدف إلى استيعاب الاحتلال الأمريكي للعراق وتـشريعه بتقديم دولة عراقية نموذجية خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتعميم هذا الأنموذج على الدول الأخرى.

ويعـزز هـذا التوجه الأهداف الأمريكية الامبراطورية، وفرض هيمنتها على القرار الدولي وعلى شعوب العالم.

ومـن الناحية الاقتصادية للمشروع؛ تريد الولايات المتحدة زيادة هيمنتها على الأسـواق واقتـصاديات المـنطقة من خلال فرض نظام حرية الأسواق، وانفتاحها والـتحاقها بالنظام الرأسمالي العالمي، إضافةً إلى حل مشاكلها الاقتصادية، وإعطاء العولمة الاقتصادية زخماً جديداً؛ أي أنها تحاول مواجهة القوى الاقتصادية المنافسة لهـا: (الـيابان والاتحـاد الأوروبـي والـصين) (الحمـش، 2004، ص 22،23،24،27،28).

وهـذا كلـه يندرج في برنامج تطويع المنطقة الذي تمارسه الولايات المتحدة بأسـاليب مختلفة؛ فالتطبيع الثقافي هو امتداد للغزو الثقافي، ولسياسة الإخضاع التي تمارسـها الـولايات المتحدة، وهو مشروع خطط له من أجل ضمان سيطرة رأس المال الأمريكي وهيمنته واحتكاراته لاقتصاديات دول المنطقة، وخاصة النفط، وهو يخـدم في النهاية أغراض المشروع الصهيوني وأهدافه، ويضمن زرع إسرائيل في نسيج المنطقة، وضمان أمنها، إضافة إلى إسباغ المشروعية على احتلال العراق.

4.2 أهـم أطـر التعاون بين الولايات المتحدة والعراق في الفترة 1980-1989، وتقسم إلى أربعة أقسام:

1.4.2 التعاون على الصعيد السياسي:

كانـت العلاقـات السياسية الأمريكية-العراقية في أحسن مستوياتها في هذه الفترة؛ وذلك لأن الولايات المتحدة اختارت العراق لتكون منطقة عازلة للخطر القادم

مـن إيران؛ مما جعل العراق ذا أهمية في استراتيجية الولايات المتحدة القائمة على الاهـتمام بمـنطقة الخلـيج، إضافة إلى عدم انتهاج العراق سياسات عدوانية تجاه مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة؛ حيث ساعدت الولايات المتحدة العراق في حربها على إيران المتفوقة إقليمياً مقارنة ببقية دول الخليج من ناحية عدد السكان والموارد الطبيعية، يضاف إلى هذا السكوت الدولي عن تصرفات النظام العراقي على الساحة الداخلية أثناء تلك الفترة من الزمن (بسيوني، 2003، ص9).

كمـا أعلـن مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي زبنيو بجيز نسكي أن مـوقفه مـن العراق بدأ يغدو أكثر قرباً وتأييداً، ثم صرح إلى محطة سي-بي-اس التلفـزيونية فـي نيسان للعام (1980): (نحن لا نرى أن مصالح الولايات المتحدة والعـراق متباينة من حيث المبدأ؛ حيث صعدت الولايات المتحدة مساعدتها للعراق بمعـدات عسكرية ومعلومات استخباراتية في صراعها مع إيران) (سميث، 1992، ص57).

ومـن ناحـية أخرى وافقت الأمم المتحدة مدعومة برضى الولايات المتحدة، وبقـية أعـضاء مجلس الأمن على تطوير العراق لبرنامجها النووي في قرار رقم 487 لمجلـس الأمـن عام 1981، الذي أدان الغارة الجوية الإسرائيلية التي دمرت المفاعـل الـنووي العراقي في 7/حزيران/1981، وكان مجلس الأمن قد قرر عدة قرارات كان من أهمها:

أ. إدانة الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي.

ب. دعـا إسـرائيل إلى الامتناع في المستقبل عن أية أعمال أو تهديدات بأعمال مماثلة.

ج. اعتبـر أن الهجـوم الإسرائيلي يشكل تهديداً خطيراً لنظام الضمانات بأكمله الذي تتولاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

د. الاعتـراف بحق العراق الذي لا يمكن إنكاره في إقامة برامج للتطوير التقني والنووي.

هـ- اعتبار أن العراق يملك الحق في الحصول على تعويضات مناسبة عن الدمار الذي تكبده، والذي اعترفت إسرائيل بمسؤوليتها عنه. (سيمونز، 2003، ص199).

إضافةً إلى حذف اسم العراق من قائمة الدول الداعمة للإرهاب في عام 1982، علماً بأن كافة التقارير الواردة إلى الولايات المتحدة تشير إلى أن بغداد مستمرة بالوتيرة نفسها في تقديم دعمها للحركات الإرهابية، وهذا ما أكده قول مساعد وزير الخارجية الأمريكي عام 1988: (على الرغم من حذفها من قوائمنا ما تزال معقلا لإرهابين معروفين جداً) (لوران، 2003، ص43). وهذا يعني سياسياً أن الولايات المتحدة كانت تتفق مع العراق بشكل واضح.

وتأكيداً للعلاقات الجيدة بين البلدين فقد ذهب وفد أمريكي إلى العراق عام 1982؛ ليقوم بالتحري عن موضوع الفساد (نعنع، 2000، ص36).

كما تم إيفاد مبعوث أمريكي خاص ليقابل الرئيس العراقي عام 1983 حاملاً رسالة بخط اليد من الرئيس الأمريكي ريغان إلى الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وكان اللقاء ودياً طويلاً، مع العلم بأن الحرب الإيرانية العراقية كانت تزداد عنفاً وشدة. وكان تعليق المبعوث الأمريكي على الزيارة بأن رئيس العراق ممتاز، وقام بمدحه بشدة، إضافةً إلى بعثه رسالة إلى حكام دول الخليج بعد اثني عشر يوماً من هذه الزيارة تقول: "إن هزيمة العراق في حربه مع إيران سوف تكون معادية لمصالح الولايات المتحدة التي اتخذت مجموعة تدابير لتجنب مثل هذه النتيجة" (لوران، 2003، ص44).

ومن زاوية أخرى وسعت الولايات المتحدة في عام 1983 حملتها لمنع تصدير الأسلحة لإيران من قبل حلفائها (الملكاوي، 1990، ص118). وبهذا فقد وقفت الولايات المتحدة بشكل غير مباشر لصالح العراق ضد إيران في حرب الخليج الأولى.

وفي إطار التعاون السياسي بين البلدين ذهب وزير الخارجية العراقي طارق عزيز إلى الولايات المتحدة للاشتراك في الجمعية العامة (نعنع، 2000، ص38). وتطور هذا التعاون السياسي بين البلدين ليشمل زيارات وتصريحات لمسؤولين

عـراقيين وأمريكيين؛ حيث التقى وزير الخارجيـة العراقـي طارق عزيز في عام 1984 رئيس الولايات المتحدة ريغان، وكان بوش الأب حاضراً، ووزير الخارجية ونائـب الـرئيس، وسكرتير الأمن القومي، ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، حيث تم إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (نعنع، 2000، ص32).

كما كان هناك رئيس شعبة للمصالح الأمريكية في العاصمة العراقية بغداد في عـام 1984 يلتقـي بين الحين والآخر رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية العراقية وكان حينها محمد سعيد الصحاف.

ومـن الحوادث المؤكدة للتعاون السياسي العميق بين البلدين حادثة ستارت؛ حـيث قصفت القوى الجوية العراقية هدفاً في منطقة الخليج، وهذا الهدف كان قريباً مـن الـسواحل الإيرانية، حيث كان الطيران لا يميز طبيعة الهدف، ولكن يضرب الهـدف وفق موقعه الجغرافي؛ فإذا كان الهدف ضمن المياه الإقليمية الإيرانية يعتبر الهدف إيرانياً، حسب قول طارق عزيز. ولكن تبين أن الهدف هو المدمرة الأمريكية سـتارت، وقـد أدى ذلـك إلى قتل وجرح عسكريين أمريكيين، وكانت ردة الفعل الأمـريكية مفاجـئة، كونها كانت دبلوماسية للغاية؛ حيث تم تقديم معلومات للعراق بواسـطة مدير الاستخبارات في السفارة الأمريكية في العراق. ويعتبر هذا الموقف مـن العلامات الفارقة، والملفتة للنظر، وهو ما سمي بحادث ستارت (نعنع، 2000، ص41) أي أن الـولايات المتحدة كانت تنظر إلـى العراق باعتباره قلعةً ثمينة ضد إيـران الأصولية الإسلاميـة التي كان يمثلها آية الله الخميني (سميث، 1992، ص 58).

واسـتمراراً للعلاقات الجيدة بين البلدين ذهب نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجـية العراقـي طارق عزيز إلى الولايات المتحدة في تشرين الأول/1989، وقابـل وزيـر الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، ثم التقى الرئيس الأمريكي جورج بـوش نفسه، ودار حوار صريح بين الطرفين، ويبدو أن هذه الزيارة كانت ناجحة؛ حـيث إن الـرئيس الأمريكي بعدها أصدر توجيهاً داخلياً يطلب فيه إلى إداراته أن تحرص على تنمية علاقات طبيعية مع العراق، قائلاً: "إن ذلك قد يساعد على تحقيق الاسـتقرار في الشرق الأوسط"، ثم عاد الرئيس بوش بعد ذلك فأصدر أمراً رئاسياً

فـي 16/كانـون الثاني/1990 جاء فيه أن زيادة حجم التجارة مع العراق يمكن أن تكون مفيدة للمصالح الأمريكية، وكان بوش محقاً؛ ففي تلك الفترة من أواخر 1989 وأوائـل سـنة 1990 كانـت الشركات الأمريكية قد حصلت على عقود مغرية مع العـراق بما في ذلك أن واحدة من أكبر شركات المقاولات الأمريكية، وهي شركة بكتـيل التـي حصلت على عقود في العراق تصل قيمتها إلى حوالي 1200 مليون دولار، وبـدا أن العـراق من جانبه يحاول أن يساعد توجهات بنّاءه تصور أنه لمح بوادرها في واشنطن، وأراد أن يدعمها بعقود مغرية للشركات الأمريكية. وأكثر من ذلـك، فإن العراق في تشرين الأول/1989 خطا من جانبه خطوات اعتبرت إيجابية فـي تقديـر السياسة الأمريكية، فقد أوقف معوناته العسكرية للواء ميشيل عون في لبـنان، واشـترك فـي مؤتمرين لنزع السلاح في جنيف؛ أحدهما مخصص لنزع الأسلحة الكيماوية الذي حضرة العراق مراقباً (هيكل، 1992، ص235، 236).

وتأكـيداً للعلاقات الجيدة بين البلدين التقى مساعد وزير الخارجية الأمريكي جـون كيلـي بالـرئيس العراقي صدام حسين يوم 11/شباط/1990؛ حيث جرى استعراض لمسار العلاقات بين البلدين (هيكل، 1992، ص237).

ومن زاوية أخرى وصل وزير الخارجية العراقي طارق عزيز إلى الولايات المـتحدة قـبل تسعة شهور من غزو الكويت؛ ليناقش موضوع القرض الذي يريده العـراق، وهو لا يقل عن مليار دولار. وإلا فسوف ينتج عن عدم إعطاء الولايات المتحدة للقرض توتر بين البلدين، وبالفعل تم إقراض العراق مليار دولار على شكل مـراحل، وهذا ما يؤكد أهمية العلاقات الأمريكيـة العراقية في تلك الفترة، وهذا ما تم تأكيده علـى لسان وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر لوزير خارجية العراق (لوران، 2003، ص52).

وفـي الميدان نفسه استقبل الرئيس العراقي مساعد وزير الخارجية الأمريكي جـون كيلي 11/شباط/1990، وجرى استعراض لمسار العلاقات بين البلدين، وقال الأمريكي: إنكم قوة تعزز الاعتدال في المنطقة، وإن الولايات المتحدة ترغب بتوسيع علاقاتها مع العراق، إلا أن الرئيس العراقي لاحظ وجود حملات دعائية ضد العراق وقـيادته، كما حاول جون كيلي أن يشرح طبيعة الحياة السياسية في بلد مفتوح مثل

الـ ولايات المـ تحدة، وأبدى الرئيس العراقي تفهمه، ولكنه نبه إلى أن هذه الحملات زادت عـ ن الحد، وأنها تركز على جهود يبذلها العراق للتطور التكنولوجي، كما نبه الـ ضيف الأمريكـ ي الـ رئيس العراقي إلى أن التقرير السنوي الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان بالعالم سوف يحمل انتقاداً للعراق، وهو يرجو العراق أن يتقبله بصدر رحب (هيكل، 1992، ص237).

واسـ تمراراً لـ سياسة التعاون السياسي بين الولايات المتحدة والعراق اجتمع الـ سيناتور الأمريكـ ي جون كيلي، والسفيرة الأمريكية بالعراق أبريل جلاسبي مع الرئيس العراقي صدام حسين في 12 شباط لمدة تسعين دقيقة في بغداد، وأشارت كل الـ روايات إلى أن الاجتماع كان ودياً، كما أكد كيلي التزام رئيس الولايات المتحدة بـ صداقة حمـ يمة وحقيقية لمصلحة مشتركة. وأبلغ كيلي الرئيس العراقي أيضاً بأن التقريـ ر الـ سنوي للخارجـ ية الأمـ ريكية عن حقوق الإنسان المقرر أن يصدر في غـ ضون أسبوعين سيتضمن انتقاداً حاداً لنظام بغداد (بيكر، 1999، ص390)، كما عـ اد أعـ ضاء مجلس الشيوخ إلى واشنطن بعد زيارة قاموا بها إلى العراق سوف أتحـ دث عـ نها بعـ د قليل، وأعلنوا أن الرئيس العراقي صدام زعيم يمكن للولايات المتحدة أن تعمل معه. (بيكر، 1999، ص392).

وتأكـ يداً لـ تعاون الـ سياسي بـ ين البلدين التقى رئيس العراق صدام حسين بالـ سفيرة الأميركية ببغداد أبريل غلاسبي في 25/تموز/1990، وقالت: إن الرئيس الأمريكـ ي بوش الأب (لا يريد فقط علاقات أفضل، وأعمق مع العراق، وإنما يريد أيـ ضاً مساهمة عراقية في السلام والازدهار في الشرق الأوسط، كما أوضحت أن بلادهـ ا لـ ن تـ تدخل في الخلاف الكويتي العراقي الذي يرجح أن الرئيس العراقي اعتبره بمثابة "ضوء أخضر"، إلا أنه برر فيما بعد من الولايات المتحدة أنه سوء فهم دبلوماسي (برهوم، 1991، ص20-31).

وفـ ي الفتـ رة نفسها التي كان فيها العراق يستعد لغزو الكويت، حيث كانت الجـ يوش العـ راقية قـ د بدأت تحشدها على الحدود العراقية الكويتية، كانت الإدارة الأمـ ريكية تكمل بيعها لأجهزة الإشارة المتقنة والمخصصة للحكومة العراقية بمبلغ

وقـدره 695 ألـف دولار، وهذا عنصر كان من شأنه أن يدفع بغداد للاعتقاد بأن الأمريكيين لن يقوموا بضرب العراق.

كما تم إعادة فتح السفارة الأمريكية محطة للسي.اي.اى في بغداد مثلما ذكرنا سـابقاً، ولـم تكـن مهمـتها الأولية التجسس على النظام العراقي، وإنما لتنقل له المعلـومات التي تحصل عليها وكالة المخابرات الأمريكية حول أقرب جيرانه إليه. وفـي مركز القيادة العامة في لانجلي أخذ المحللون والأخصائيون في اللغة العربية يتتبعون هذا الملف دون انقطاع، إلا أنه كان في المقابل الموقف الأمريكي غاية في الغمـوض، وحتـى قبل وقت قليل من غزو الكويت استلم الرئيس العراقـي صدام حـسين مـن الأمريكيين توضيحات قيمة حول نسبة القوى داخل النظام السعودي، والكويتي (لوران، 1991، ص28).

وأخيـراً استقبل الرئيس العراقي الضيف الأمريكي جون كيلي بعد ظهر 12 /شـباط/1990، وقال الأمريكي: إنكم قوة تعزز الاعتدال في المنطقة، وإن الولايات المـتحدة ترغب بتوسيع علاقاتها مع العراق، وفي 15 شباط؛ أي بعد ثلاثة أيام من المقابلـة أذاع صوت أمريكا برنامجاً يعكس كما قال مقدمه وجهات نظر الحكومة، وكـان البـرنامج نـداء للرأي العام بأن يحشدوا أنفسهم ضد الديكتاتوريين الذين ما يزالون يحكمون في كل أنحاء العالم، وكان العراق واحداً من بين هذه الأقطار التي ذكـرها البـرنامج الذي شجب رئيس العراق، ووصفه بأنه أسوأ الطغاة في العالم، فغـضب الرئيس العراقي، ولم يجدِ نفعاً الاعتذار الذي بعثته الولايات المتحدة عبر سفارتها. (برهوم، 1991، ص8).

بعـد ذلـك وصـل بغـداد خمسة شيوخ أمريكيين في زيارة رسمية برئاسة الـسناتور روبـرت دول، وكـان محور الكلام في الجلسة حول التهديدات العراقية لإسـرائيل، وأنهـا إذا نفـذت ستؤثر على المنطقة العربية بالكامل، وبالمقابل فإن العلاقـات الأمـريكية العراقية جيدة، ولكن المشكلة الوحيدة هي الصحافة الأمريكية التـي لا يمكـن إرضـاؤها على حد قولهم، وأيدت السفيرة الأمريكية غلاسبي هذا الكـلام، وأكدت أن السياسة الأمريكية تجاه العراق تقوم على علاقات جيدة (برهوم، 1991، ص11، 12).

2.4.2 التعاون على الصعيد العسكري الاستخباراتي والتكنولوجي

لقـد كان التعاون العسكري ملحوظاً بين الولايات المتحدة والعراق؛ ففي عام 1982 تقـرر أن يرسل إلى العراق عتاد وسلاح وتأمين الترانزيت عن طريق دول في المنطقة حليفة للولايات المتحدة، بحيث تتوجه الشحنات إلى الأردن ومصر. وإلى الكويت، لتنقل بعد ذلك سراً إلى بغداد. ومن بين تلك الشحنات ستين طائرة هيلوكبتر مـن طـراز هـوغ للاستخدام المدني، لكن كانت بضع ساعات كافية لتحويلها إلى طائرات حربية وطائرات هيلوكبتر بيل مجهزة لرش المحاصيل الزراعية بالمبيدات الحـشرية (لـوران، 2003، ص43)، وكانـت تلك الأسلحة تستغل باعتبارها قوة عسكرية.

وفي عام 1987 تم نقل تجهيزات بقيمة 600 مليون دولار أمريكي إلى بغداد علـى شكل عتاد عسكري، وتكنولوجيا عالية المواصفات (لوران، 2003، ص5)، كمـا كـان العراق يحصل بكل سرية على تكنولوجيا عسكرية عالية، وعلى أسلحة اسـتعملت طيلة حرب الخليج في عام 1989 عن طريق تقديم 4 مليار دولار على شـكل قروض من ضمنها قروض 900 مليون بكفالة وزارة الزراعة، من قبل فرع اتلانـتا بنك BNK الإيطالي، إضافة إلى بنك BCCL وبنفس المكان أتلانتا أموالاً مصدرها من الفروع الأجنبية؛ وذلك للعمليات في الولايات المتحدة (لوران، 2003، ص48).

كمـا دعمت الولايات المتحدة العراق عبر حلفائها الأطلسيين، وبالذات فرنسا كمـا كـان للأسـلحة الأوربـية، وبخاصة مقاتلات تورنادو الدور الأكبر في حسم المعركة الجوية لمصلحة العراق حينما انتهت الحرب، بعد أن هدمت هذه الطائرات بيوت طهران على رؤوس ساكنيها فيما عرف بحرب المدن (المرهون، 2005، ص 55).

ومن مظاهر التعاون العسكري الأمريكي تجاه العراق قبول الولايات المتحدة تصدير الأسلحة من الدول الأوربية وخاصة فرنسا إلى العراق في تلك الفترة؛ حيث تـم حـصول العراق على طائرة سوبر ايتذار وإمكانيات أخرى من فرنسا والدول الأوروبية أيضاً (نعنع، 2000، ص39) و(بيكر، 1999، ص392). كما أكد وزير

الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ذلك بقوله "ظلت فرنسا لأمد طويل مصدراً رئيساً لأسلحة العراق" (بيكر، 1999، ص410).

أما على الصعيد الاستخباراتي فقد كانت الاستخبارات العراقية تعمل مع الاستخبارات الأمريكية بشكل وثيق، والدليل على ذلك أن كريستوفر دروغول المذنب السهل الذي حمل 287 تهمة، وقد أسر بأنه أجرى محادثة مع مدير الوزارة العراقية للصناعة والإنتاج الحربي، وأن الأخير قال: نحن جميعا يد واحدة في هذه القضية؛ فالاستخبارات الأمريكية تعمل بتعاون وثيق مع الاستخبارات العراقية (لوران، 2003، ص49). إذ تم تقديم دعم معلوماتي واستخباراتي من الأقمار الصناعية إضافة إلى التخطيط العسكري.

وبعد كل هذا فإن من السذاجة الظن بأن أي دولار يقدم إلى العراق لم يكن ينفق على شراء الأسلحة. وهذا ما أكده لوران في كتابه أن العراق أعطي قروضاً تحت اسم المساعدات الغذائية. لكنه كان يمول في الحقيقة لشراء الأسلحة (لوران، 2003، ص48).

3.4.2 التعاون على الصعيد الاقتصادي

كان هناك تعاون اقتصادي ملحوظ، وملفت للنظر بين الولايات المتحدة والعراق؛ حيث كانت الولايات المتحدة تدعم العراق بشكل شبه كامل، وبكافة الطرق الرسمية، وغير الرسمية حتى تستطيع السير قدماً في الحرب العراقية الإيرانية لإضعاف إيران القوية؛ ففي عام 1984 أعطت الإدارة الأمريكية موافقتها المبدئية على إنشاء خط بترولي يسمح بنقل البترول العراقي نحو الأسواق العالمية بكل هدوء وطمأنينة دون خوف من الحصار البحري، وهجمات الأسطول الإيراني في منطقة الخليج. ولقد اصطدم هذا المشروع بعقبتين:

أولاً: التمويل الذي يقدر بمليار دولار وضمانات الأمن؛ حيث كان يمر الأنبوب أقل من عشرة كيلومترات من إسرائيل أشد خصوم العراق، وفي عام 1984 أعطى بنك اكسبورت امبورت صرف قرض مكفول قيمته 200 مليون دولار مخصص للمشروع.

ثانـياً: مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً قوية على بنك اكسبورت امبورت لإقـناعه بمنح قرض جديد للعراق قيمته 200 مليون دولار، وفي نهاية العام أثبت الخبراء الاقتصاديون من بنك اكسبورت امبورت أن العراق سوف يعجز عن تسديد خدمـة ديـونه على مدى خمس السنوات المقبلة، ودعا الخبراء إلى الابتعاد عن كل برنامج أو مشروع يتعلق بالعراق.

بعـد ذلـك قدم بنك اكسبورت امبورت قرضاً مقداره 200 مليون دولار من خـلال الـضغط الـذي مورس على البنك من قبل الإدارة الأمريكية؛ للدلالة على الأهمـية التـي تولـيها الولايات المتحدة للمنطقة العربية (لوران، 2003، ص46، 50،47).

وفي عـام 1989م تمت الموافقـة على إعطـاء العراق قرضاً بمليار دولار (لـوران، 2003، ص53). وهـذا مـا تم إثباته في نفس العام في قرار دوغلاس فرانتز، وهو أي واس أثناء توقيعه أمراً إدارياً حول الأمن القومي هو الأمرNSZ6، وكان الهدف منه تدعيم المساعدات المقدمة إلى العراق وطلب التعاون من الولايات الفدرالـية (لوران، 1991، ص53)؛ حيث أدى ذلك إلى ازدهار التجارة مع العراق وارتفعـت قيمتها إلى 3.6 مليار دولار سنوياً، وأصبحت الولايات المتحدة من أكثر المشتركين بالنفط العراقي (لوران، 1991، ص59).

4.4.2 التعاون على الصعيد الزراعي

كان هناك تعاون أيضاً في تصدير المنتوجات الزراعية من الولايات المتحدة إلـى العـراق تحت هذا الاسم (المجال الزراعي) لكنه في الحقيقة كان يستخدم في أغراض عسكرية، وذلك بعلم الولايات المتحدة، والذي يؤكد صحة ذلك أنه منذ عام 1983 ولغاية 1990 صدرت الولايات المتحدة إلى العراق منتوجات زراعية ممولة فـي قـسم كبيـر مـنها بقروض يقدر مجملها بخمسة مليارات دولار، وبكفالة من واشنطن؛ حيث قدمت إلى العراقيين كل الغذاء الذي هم بحاجة إليه بأسعار مدعومة مـن الدولة. وبتفصيل أكثر، جرى منح العراق إمداداً غذائياً من الولايات المتحدة،

وكـان العـراق أكبـر مـستفيد على امتداد العالم من البرنامج الأمريكي لقروض الصادرات الغذائية.

إضافة إلى تقديم قرض مكفول قدمته وزارة الزراعة بقيمة 4.2 مليار دولار منح عام 1983.

كمـا أعطـى بنك اكسبورت امبورت عام 1984 العراق قرضاً قيمته 200 ملـيون دولار، وفي العام نفسِه تم منح العراق 513 مليون دولار (لوران، 2003، ص47).

كما اشترى العراق حبوباً وسلعاً أخرى من الولايات المتحدة بشروط ائتمانية وتمويلية مواتية (بسيوني، 2003، ص10) عن طريق إعطاء ما يشبه القرض سنوياً وبمـبلغ: ملـيار ونصف، والعراق يقوم بتسديده بعد فترة ثلاث سنوات، مقابل ذلك تجهز الولايات المتحدة العراق بالقمح والأرز واللحوم (نعنع، 2000، ص53).

إلا أنـه تبين أن قسماً كبيراً من تلك القروض كان يمول لشراء الأسلحة، كما بيـنت مئات القوائم بتراخيص صادرة عن وزارة الزراعة بخصوص مبيعات بقيمة 600 ملـيون دولار للتكنولوجـيا، على أن تلك المعدات استخدمها العراق لتطوير برامجه في الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

وفي عام 1989 كشف تقرير خاص لوزير الزراعة بأن المسؤولين العراقيين اعتـرفوا بـأن الأموال الممنوحة لشراء منتوجات زراعية تم تحويلها باتجاه غايات عسكرية.

فالعـراق –إذن- مـا كـان لـيوجد ويتقوى بهذا الشكل إلا بإدارة الولايات المـتحدة؛ حيث إن أي شكل من أشكال التعاون بينهما كان يهدف إلى تقوية العراق عسكرياً لإضعاف قوة أكبرَ منه في المنطقة، وهي إيران.

وفـي عـام 1982م حطـم الإيرانيون هجوم القوات العراقية على أراضيهم وأجبروها على تراجع كثيف إلى ما وراء الحدود، وفي حزيران قامت إيران بدورها بـشن هجـوم على العراق، وقد أقلقت هزائم بغداد واشنطن وحلفاءَها الرئيسين في منطقة الخليج (لوران، 2003، ص43).

يتـضح مما سبق أن تعاوناً كبيراً كان بين الولايات المتحدة والعراق؛ فقد كانت الـولايات المـتحدة تـدعم بشكل كبير العراق في حربها ضد إيران، وفي اعتقادنا أن الـولايات المـتحدة كانت تسعى بذلك إلى إضعاف إيران القوية إقليمياً كونها تهدد أمن الخليج بمفهوم الولايات المتحدة.

5.2 خاتمة الفصل الثاني

مـن خلال دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في الفترة ما بين 1980-1989 تبين أن هناك سياسة دبلوماسية تعاونية أمريكية تجاه العراق تميزها عن النمط المعهود من السياسات الأمريكية تجاه العراق في ما تلاها من سنين.

وذلـك باعتبار الخليج العربي أهم منطقة في العالم على الإطلاق؛ كونه يمتلك أكبر احتياطٍ نفطي بالعالم، ويقع بمنطقة متوسطة واستراتيجية؛ مما يؤهله لامتلاك زمام الممـرات المائـية (المضائق) الأربعة فيها؛ مما زاد من أهميتها علاوة على أسواقها المستهلكة لكم هائل من البضائع الغربية والأمريكية.

وفـي مجـال الأمن، فإن منطقة الخليج العربي واجهت تهديدات إقليمية ودولية متمـثلة بالمـد الأحمر الذي يهدد منطقة الخليج العربي تحت مظلة الاستقطاب الدولي (الاحتواء) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ناهيك عن حلم إيران القديم بخليج فارس، ونعزو ذلك لفقر الموارد البشرية في الخليج العربي مقارنة بإيران، إضافة إلى عـدم امتلاك دول الخليج العربي لنظام أمني فعال قادر على مواجهة التهديدات الفعلية والمحتملة.

وللوقـوف فـي وجه تلك التهديدات وضعت الولايات المتحدة سياسات لدرئها متمـثلة بسياسة نيكسون، ومبدأ كارتر وسياسة الاحتواء تجاه إيران والعراق؛ ومن ثم اسـتخدام مـبدأ القـوة فـي الخـارج، وأخيراً، وفي مجال الإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية تم تقديم مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ومـن جهة أخرى كانت الولايات المتحدة تدعم العراق على مختلف الأصعدة، وقد رأينا أن الولايات المتحدة كان لديها سياسات دبلوماسية تجاه العراق بهدف إضعاف إيـران والعـراق، لمحاولـة حماية المصالح الأمريكية بالمنطقة، إضافة إلى استدراج العراق ليصبح الأداة التي تتحكم به الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي والعالم.

الفصل الثالث

التحول في السياسة الأمريكية تجاه العراق

1.3 مقدمـة

فـي بدايـة الفتـرة مـا بين (1988-1991) تعرضت السياسة الخارجية الأمـريكية تجاه العراق لتغيرات جذرية؛ جراء جملة من الأحداث والمستجدات التي أثـرت في المنطقة، ومن بين أبرز تلك الأحداث والأسباب: انهيار الاتحاد السوفيتي الـذي أدى إلى بحث الولايات المتحدة عن عدو جديد تضعه في سياستها الخارجية، وتـزايد الأهمية العالمية للنفط، وضمان أمن إسرائيل، إضافةً إلى بروز قوة العراق على المستوى الإقليمي؛ مما يهدد الأمن في الخليج حسب المفهوم الأمريكي؛ والذي أدى بـدوره إلى ظهور سياسة جديدة للولايات المتحدة تجاه العراق، ولما كان هدف الدراسة بيان التحول وكيفيته وأثره في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من نمط دبلوماسي إلى آخر عسكري، سيتناول الفصل الثاني ثلاثة مباحث هي:

المـبحث الأول: التغيرات الدولية والإقليمية والأسباب التي أفضت إلى تعاظم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، وقسم بدوره إلى أربعة محاور هي:

انهـيار الاتحـاد الـسوفيتي، والبحث عن عدو جديد يتم وضعه في السياسة الخارجـية الأمريكية، وتزايد الأهمية العالمية للنفط، وبروز العراق قوة إقليمية في قدراتها العسكرية، والحفاظ على أمن إسرائيل.

المبحث الثاني: يتناول التحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق، وقـسم بدوره إلى محورين؛ تحول غير مباشر وتحول مباشر، إضافةً إلى السياسات العراقية التي ساهمت في التحول.

المـبحث الثالث: يتناول الآثار القانونية لحرب الخليج الثانية بالنسبة للعراق؛ وهـي: برنامج التفتيش عن الأسلحة، وبرنامج النفط مقابل الغذاء، ولجنة الأنموفيك، وكـيف عملـت الـولايات المتحدة على إفشال هذه الجزاءات القانونية؛ ليكون ذلك مبرراً لاستخدام المزيد من القوة العسكرية، واستمرارها تجاه العراق.

2.3 التغيرات الدولية والإقليمية

1.2.3 انهيار الاتحاد السوفياتي

وقـد أثر بشكل واضح وجلي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج العربي؛ فالاتحاد السوفياتي قبل انهياره كان يعتبر المنافس الأول للولايات المتحدة؛ نظراً لأنه كان يمثل دولة عظمى، وله دور في سياسات المنطقة (الدهراوي، 2004 ، ص22) ثـم لقربه ومتاخمة حدوده للخليج الذي كان ينظر إليه باعتباره جزءاً من محـيطه الأمني، وأيضاً بسبب غنى المنطقة بالنفط وباحتياطاته الهائلة؛ فلقد ركزت الولايات المتحدة ومنذ بداية اهتمامها بالمنطقة خاصة بعد الانسحاب البريطاني منها علـى الخطـر الشيوعي، وعلى إمكانية اقتراب السوفييت منها، وبالغت في تصوير هـذا الخطـر مـن خلال إقناع الدول الخليجية بضرورة احتواء الخطر السوفييتي، ومنعه من السيطرة على المنطقة، وعلى مواردها النفطية (أبو جاموس، 1996، ص 62).

وما يهمنا أن نموذجاً أحادي القطبية قد سمح للولايات المتحدة أن تكون سيدة العـالم، من خلال أثر ذلك على النظام العالمي وعن طريق السلوك الخارجي للدولة من ناحيتين: فهو يسمح من ناحية بمدى معين من الحركة الممكنة من خلال الفرص التـي يتيحها حال الدولة الأقوى الولايات المتحدة، كما يولد من ناحية ثانية الضغوط التـي تفـرض الحـركة في اتجاه معين للدول الأضعف مثلما هو الحال بالعراق؛ وبالتالي يلعب شكل النظام العالمي سواء أحادي القطبية أو ثنائي القطبية كما كان في السابق دوراً كبيراً في إمكانية نجاح أو فشل هذه السياسات الأمريكية تجاه العراق.

أي أنـه ترتب على نموذج النظام العالمي ذي القطب الواحد تقليص لمساحة حـرية الحـركة الخارجية التي كانت تتمتع بها الدول الصغيرة، ومنها العراق إبان عقود القطبية الثنائية الأربعة في الساحة الدولية (1945-1989)، خاصة أن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة أو المتوسطة (العراق) أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي مـن السياسات الخارجية للوحدات الكبرى والعظمى (الولايات المتحدة)؛ حيث تقلل محدوديـة المـوارد بالنسبة للوحدة الصغيرة أو المتوسطة من قدرتها على مقاومة الضغوط الآتية إليها من الوحدات الكبرى والعظمى التي تمتلك من الموارد ما يمكنها

من حرية الحركة، والتأثير على السلوك الدولي للآخرين، أي أنه يعطيها مجالاً من المناورة بين القوتيين العظميين.

ومن زاوية أخرى فعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أن الأهداف الروسـية في منطقة الخليج ظلت قائمة، وظهر ذلك من خلال استمرار التعاون بين روسـيا والعراق، وهذا ما ظهر جلياً في السياسات الروسية تجاه العراق في حرب الخليج الثانية 1991 التي كانت تحاول الوقوف مع العراق بأكبر قدر ممكن.

وفـي المجال نفسه، حاولت روسيا إيجاد علاقات جيدة مع إيران، ومثال هذه العلاقـات أن إيـران اشـترت غواصات من روسيا موجودة بموقع استراتيجي في الخليج العربي؛ مما أدى إلى مزيد من القوة لصالح إيران على حساب دول الخليج لا سـيما الإمـارات، حـيث كان لتلك الغواصات الفضل في احتلال إيران لجزر أبو موسـى (أبوالشيح، 2000، ص218). إضافة إلى وجود علاقات روسية مع دول الخلـيج العربـي، وقـد سعت روسيا إلى ذلك من أجل إيجاد توازن روسي بجانب السياسات الأمريكية الواسعة بالمنطقة.

2.2.3 الـبحث عـن عـدو جديد تضعه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية (لتكريس نموذج أحادي القطبية).

فقد كانت الولايات المتحدة تبحث عن طرف تواجهه، وعن عدو جديد تضعه فـي سياسـتها الخارجية القائمة على الهيمنة، ليكون ميداناً تثبت نفسها فيه، وكذلك كانت المؤسسة العسكرية، وكذلك أيضاً مؤسسة الأمن القومي الأمريكي، إلا أنه كان لا بـد مـن خطر مقنع يبرر حجم الإنفاق وحجم القوة العسكرية الأمريكية، ويعطي الاثنـين هـدفاً استراتيجياً له معنى وله موضوع، ولتبرير وجودها في المنطقة فقد وجدت الولايات المتحدة من العراق الفرصة السانحة لذلك، وهذا ما أكده ديك شيني وكـولن بـاول فـي قـولهما "إن انهـيار الاتحاد السوفياتي، والصدع البادي في امبـراطوريته سـيخلقان نـوافذ غير مرتقبة"؛ فحسب رأيهما قد يقتضي الأمر في المـستقبل أن يكون الاهتمام بإبطال مفعول المبادرات المسلحة لعدد من بلدان العالم الثالث أكبرَ من تحدي قوة الاتحاد السوفييتي المسلحة (لوران، 1991، ص17).

وفـي أول خطاب ألقاه جورج بوش في كانون الثاني/1989 ركز في خطابه علـى أمرين؛ الأول: هو مكافحة المخدرات، والثاني: هو مكافحة الإرهاب الدولي، والـذي سـاعد علـى إيصال الحديث إلى الرأي العام العالمي هو أن مأساة حادث الانفجـار الـذي تعرضـت له طائرة تابعة لشركة بان أمريكا فوق قرية لوكربي ببـريطانيا كانت قريبة زمنياً، إضافةً إلى قضية الرهائن الأمريكيين الذين كانو في أعمـاق الظـلام في سراديب لبنان الموحشة (هيكل، 1992، ص219)، وذلك في توقـيت أمريكي مناسب لإحداث تأثير على الرأي العام العالمي، واستثارة عواطفه حتـى يـؤيد السياسة الأمريكية المعلنة؛ حيث تم حشد الرأي العام العالمي مع هذه الـسياسة الجديدة للولايات المتحدة، والتي هدفها العدو الجديد المنتشر في كل البلدان التـي يـوجد لأمريكا فيها مصالح، حيث تعمل الولايات المتحدة على إيجاد الذريعة المناسبة لتأمين مصالحها في تلك المنطقة تحت مبرر مكافحة الإرهاب، ويعد العراق مـثلاً يدلل على صحة هذا الكلام، وقد تكررت هذه الذريعة عقب أحداث 11/أيلول/2001.

وفـي 1/آذار/1990 وقف وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس يطلب الموافقة على زيادة ميزانية الدفاع، -وهذه هـي العادة في كل ميزانية-، وما يهمنا في قوله ما يلي: "أننا نشهد ونحن نبدأ حقبة التـسعينات تغيـرات عميقة الأثر أمامنا، وهي اختلاف مناخ الأمن الذي نعمل فيه بأعمـق مما رأيناه طوال الأربعين سنةً الماضية، إن هذه الحقبة تعطينا آمالاً كبيرة، وهي في نفس الوقت تطالعنا بشيءٍ من عدم اليقين ... إن الأوضاع الاقتصادية في تلـك المنطقة (الشرق الأوسط) تضعف النظم المحلية وتؤجج سباق السلاح بينها، وربمـا تـؤدي إلـى مخاطر حروب مسلحة بين هذه الدول. ثم إن عدم الاستقرار المزمن (الإرهاب) في هذه المنطقة قد يؤدي إلى اعتراض تدفق البترول في الخليج الفارسـي، وإن الإرهاب الدولي زاد زيادة درامية في حقبة الثمانينات، والمعلومات المؤكدة لدينا تجعلنا معتقدين أن هذه الزيادة متصاعدة في حقبة التسعينات. والرعايا الأمريكيون المحتجزون الذين كانوا في الماضي مستهدفين من هذا الإرهاب، سوف يظلون مستهدفين" (هيكل، 1992، ص220).

ثـم جاء دور رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية كـولن بـاول فـي الجلسة نفسها قائلاً: (يجب أن ننظر إلى التاريخ وإلى الحوادث الجارية وعيوننا على المستقبل -ومهما كانت الظروف فإن هدفنا لا يمكن أن يصبح حـل أوصال القوة الأمريكية أو تفكيكها، إنني توليت مسؤولية منصبي رئيساً لهيئة أركان الحرب آملاً أن أساعد على تشكيل القوة الأمريكية لمواجهة تحديات المستقبل، وليس لأقوم بتسريح الجيش الأمريكي، وأضعف موقف الولايات المتحدة في العالم)، ثم حدد أهداف القوة الأمريكية بـ:

أ. ردع أي هجـوم عـسكري ضـد الولايات المتحدة، وحلفائها، وأي بلد مهم بالنـسبة لمصالحها، ومن بينها الخليج العربي، والتأكد من أن هذا الهجوم تم ردعه وهزيمته.

ب. زيـادة نفوذ الولايات المتحدة في العالم بما يساهم في خلق مناخ يساعد على التطور الديمقراطي والتجارة الحرة، وفتح أسواق العالم أمام الولايات المتحدة بمـا ييـسر لهـا الحصول على كل الموارد، والوصول إلى كل المحيطات، وحرية الحركة في الفضاء.

ج. إن هـذه الأهداف لابد أن تذكرنا جميعاً في أمريكا بأننا لا نستطيع أن نفرق بـين الأمن العسكري، والأمن الاقتصادي؛ فكل واحد منهما مندمج في الآخر (هيكل، 1992، ص221).

فالـسياسة تـصنع الاقتصاد بمقدار ما أن الاقتصاد يصنع السياسة، ثم إن بعض النزاعات، وربما أكبرها، تتصل مباشرة بالرؤى الاستراتيجية للدول، وأولها بالطبع تجارة السلاح، والفضاء، وغيرها؛ فهي علاقة تقوم إذن على التكامل.

إلا أن قـضية ربـط البحث عن عدو جديد تضعه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية وبتحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق يوضحه التقرير السري الذي أرسل إلى رئاسة الأركان الأمريكية في تشرين الثاني لعام 1988 والذي يؤكد فيه:

(أن أسـوأ مـا يمكن أن يحصل في منطقة الخليج هو استيلاء العراق على آبار الـنفط الـسعودية؛ فـبعد أن تمتلك أقوى جيش في المنطقة..... والمملكة العربية

السعودية بالنسبة لهذا البلد هي الباب القريب) (لوران، 1991، ص21) ومما زاد من هذا الشك حلم العراق بأن يكون دولة له قوة ونفوذ على المستوى الإقليمي.

3.2.3 تزايد الأهمية العالمية للنفط

فقد كانت الولايات المتحدة دائماً، ولا زالت على استعداد للحرب من أجل تأمين نفط الشرق الأوسط كونه يمثل ثلثي الاحتياط العالمي؛ فالوطن العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بمثابة المنجم الغني بالمواد الاستراتيجية التي لا تريد لأحد أن يشاركها في استغلاله واستثماره، وتعتبر المنطقة الخليجية هي الأهم بسبب الكم الهائل من النفط؛ ففي البداية بسبب الأهمية الاستراتيجية، وفي النهاية أيضاً بسبب هذه الأهمية الاستراتيجية مضافاً إليها فوائضه؛ ففي السابق كان النفط مهماً للحياة الاقتصادية، وبعد ذلك أصبح مهماً لتكريس مفهوم الهيمنة للقوة الأحادية في العالم؛ أي بمعنى أن أمن الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة واستغلاله لتطبيق مصطلح الهيمنة على العالم؛ فالذي حدث عام 1973 من قطع النفط العربي عن الغرب، وإدخاله -عامل ضغط- في الميدان السياسي لا يريد العالم الغربي بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص تكرير ذلك الموقف؛ لما كان له أثر عميق وبالغ ومتشعب في مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الغربية؛ حيث يمثل النفط عصب الحياة الاقتصادية للغرب عامةً، والولايات المتحدة خاصة؛ ففي دراسة عن النفط نشرها الكونجرس الأمريكي عام 1980 تأكد ما يلي: إن نقصاً مقداره 9 ملايين برميل يومياً من صادرات نفط الخليج؛ (أي ما يعادل خسارة الإنتاج السعودي تقريباً) لسنة واحدة -على افتراض أن مصادر التصدير الأخرى ستبقى مستمرة- سيتسبب في نقص الناتج القومي بالمعدل التقريبي 7% للولايات المتحدة و 9% بالنسبة إلى دول أوروبا الغربية و 10% بالنسبة إلى اليابان. وإذا افترضنا توقفاً تاماً في صادرات الخليج لمدة عام كامل، أي حوالي 18 مليون برميل يومياً، فإن الخسائر المتوقعة ستكون في الناتج القومي الإجمالي تقريباً، بواقع 18% لأميركا، و23% لأوروبا و27% لليابان (Berberoglu, 1989, P.38-31) (المرهون،1997، ص348).

وفـي نفـس الاتجـاه أثبت السيناتور الأمريكي روبرت دول في حديثه إلى الـرئيس العراقي: "إننا نريدكم أن تعرفوا أهمية العراق بالنسبة لنا، أنتم البلد الثاني في الاحتياط النفطي" (بعد السعودية) (هيكل، 1992، ص248).

وبالتالي فإن ذلك يجعل من النفط سلعة استراتيجية، وأن هذه الأهمية بازدياد، وبوتيـرة اطّـرادية، فلـو افترضنا توقف النفط مرة أخرى عن الغرب والولايات المـتحدة خاصـة، فإن ذلك يمهد لهدم هذه الامبراطورية بأكملها؛ كونها قامت على الـنفط، وجعلـت الهيمـنة عليه من أهم أهدافها الاستراتيجية، والواقع أن الولايات المـتحدة الأمـريكية كانـت مؤهلة للهدف الذي أخذت على عاتقها تحقيقة (الهيمنة العالمـية) (الـدوري، 2004، ص181)؛ فهـي القوة الأولى التي اكتشفت البترول وطوعـته للإنـتاج، وهي القوة الأولى في إنتاجه في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وهي القوة الأولى التي بنت نفسها ومستقبلها على وجوده، وهي القوة الأولى التي سادت أسواقه، وهي القوة الأولى التي اكتشفت أكبر موارده في المملكة العربية السعودية، وهي القوة التي استطاعت في النهاية أن تمسك بمنابعه الرئيسة في العالم، وأهمها منابع الخليج، وهي القوة التي وضعت الترتيبات اللازمة لحمايتـه، خصوصاً إذا كانت الوحيدة التي تملك القدرة الكافيـة والجاهزية لحمايته (هيكل، 1992، ص214).

إذن؛ فلقـد كانـت صـورة الـتوازنات الدولية والإقليمية تتغير وتتبدل تبعاً لمصلحة الولايات المتحدة، وتبعاً لمدى المنافسة التي تتعرض لها.

4.2.3 بروز العراق قُوةً إقليمية في قدارتها العسكرية

فقـد دفعت الحرب العراقية الإيرانية باتجاه بروز قوتها؛ حيث أمكن تصنيفها علـى هـذا الـصعيد، بأنهـا قوة كبرى إقليمية بحيث تصبح مصدر تشاؤم حقيقي لإسـرائيل باعتـبارها القاعدة الأمريكية في المنطقة، وكان ذلك سبباً إضافياً لزيادة مخـاوف أمريكا وإسرائيل؛ فهي آخر طرف في الشرق الأوسط يناسبه الحديث عن نزع السلاح أو عن تحديده.

فالقوة العسكرية بالنسبة لإسرائيل هي الضمان الوحيد لأمنها، بل لوجودها في حد ذاته، الوجود الذي يضمن استمرار الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط بشكل أقوى؛ فالـولايات المتحدة قد باعت للعراق عتاداً قوامه ناظمات آلية متقنة متقدمة، وآلات تتـيح رسـم الـصواريخ واختبار تحليقها، وأجهزة معلوماتية، وقطعاً تسمح بالـتقاط رمـوز الـصور التي تنقلها الأقمار الصناعية وفكها، ويفوق قدرها ملياراً ونـصف دولار، وهذا ما جعل مؤسسات العراق تعد على قدر كبير من الحساسية؛ كوزارة الدفاع والداخلية، ولجنة الطاقة الذرية (لوران، 1991، ص27).

عـلاوة علـى ذلك فقد كان لدى العراق أوآخر الثمانينات وبداية التسعينات ترسـانة حـربية هائلـة، فهناك 25 ألف دبابة، و4500 طائرة، وهي على استعداد للصدام في أي وقت، وصواريخ يصل مداها إلى 2500 كيلومتـر (هيكل، 1992، ص193،194)، وجـيـش قوي مارس حرب قاسية لمدة ثماني سنوات، إضافة إلى أن أفـراده أصبح لديهم خبرة قتالية، وكانت الولايات المتحدة على علم بهذا الأمر؛ فمع وصول الرئيس جورج بوش إلى سدة الحكم، وتزامناً مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، كان هناك مزيد من التأكيد في أوساط النخبة الاستراتيجية الأميريكية على ضرورة منع قيام العراق، وإيران باعتبارهما من القوى العظمى الإقليمية. وقد سعى مستـشارو بـوش إلى التركيز على هذه المقولة، وهم يضعون أعينهم على القدرات العسكرية المتعاظمة التي خرج بها الإيرانيون والعراقيون من الحرب.

فـضلاً عـن أن العـراق ممـثلاً بقيادتـه بدأ يبحث لـه عن دور في هذه المـنطقة(Keller. 1995. P1-19)، فقـوة العـراق الإقليمـية متعاظمة في ثقلها العـسكري كمـا سـبق و ذكرت، لكنها خاوية في الوقت نفسـه في قدراتها المالية والاقتصادية؛ نتيجة الإنفاق على شراء الأسلحة لتحقيق النصر أمام إيران، وهي قوة كانـت معرضـة بالتالي لاحتمالات الانفجار الأمني والاجتماعي الداخلي، وفي ظل محدودية آفاق الخروج المرن المتدرج من المأزق عبر مشروع تنموي طويل يسمى التنمـية المـستدامة كما هو الحال في أغلب دول العالم؛ فقد سعت العراق لتعويض وهـنها الجيوسياسـي بمقـولات أيديولوجية، فابتدعت مقولة الجناح الشرقي للوطن

العربي، وأعطت لنفسها صفة الحارس القومي لهذا الجناح في وجه تطلعات طهران (المرهون، 1997، ص199).

وقـد شكلت المعطيات المذكورة واقعاً مغرياً للقيادة العراقية بتحويل الأنظار باتجاه تحد خارجي جديد؛ سعياً لأن يفضي هذا التحويل إلى تنفيس الاحتقان الداخلي أو التخفـيف عن البلاد بعض معضلاتها؛ فمن المعروف أن تحويل أنظار الشعوب إلى عدو خارجي يجعلهم يقفون مع حكوماتهم مهما كانت لديها من مشاكل. وهنا بدأ العـراق معـركة جديـدة، لكـنها هذه المرة ليست مع إيران، بل مع حلفاء الأمس الإماراتيـين والـسعوديين والكويتيـين، وكانـت قضايا الحدود والنفط عناوين هذه المعركة التي تُوجت بتوجيه الجيش العراقي باتجاه الكويت، وإعلان ضمها للعراق؛ وبهذا أصبح العراق يشكل خطراً على أمن الخليج ضمن الرؤيا الأمريكية.

وقـد كـان ذلك أحد مبررات التحول في استراتيجية السياسة الأمريكية تجاه العـراق مـن العمـل الدبلوماسـي إلى العمل العسكري؛ خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبروز الولايات المتحدة قوةً عظمى أحادية، وهذا ما أكده رئيس العراق صـدام حـسين في مؤتمر قمة التعاون العربي في عمان في شباط/1990، وهو أن الـولايات المـتحدة سيكون لها أكبر تأثير في منطقة الخليج، وستحافظ على تفوقها دولـة عظمى من دون منافس لها. وهذا يعني أن شعب الخليج والعرب كافة، ليسوا يقظين ليعلموا بأن الخليج العربي سوف يحكم حسب رغبات الولايات المتحدة، وأن أسـعار الـنفط سـوف تحدد بما يناسب وجهات نظر الولايات المتحدة ومصالحها متجاهلة بذلك مصالح الآخرين.

5.2.3 الحفاظ على أمن إسرائيل

يعتبـر العـراق مـن القوى الإقليمية التي ترفض الوجود الإسرائيلي؛ حيث ضـربت الصواريخ العراقية مواقع إسرائيلية في حرب الخليج الثانية؛ مما يعني أن وجـود عراق قوي هو تهديد لأمن إسرائيل، ومن ناحية أخرى فإن المحافظة على أمـن إسرائيل باعتبارها القاعدة الأمريكية في المنطقة، وتفوقها بالمنطقة، يساعدان على تنفيذ سياسة الولايات المتحدة بالمنطقة، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي كلينتون

فـي عـام 1992 فـي قـوله: "علينا ألا ننسى بأن إسرائيل تبقى صديقاً قوياً يمكن الاعتماد عليه، وحليفاً استراتيجياً مستقراً " (فندلي، 1993، ص248)؛ وذلك لتلعب دور الموازن للقوى في هذه المنطقة إسرائيل والعراق وإيران؛ لذلك فإن أي محاولة للعراق أو إيران بمد نفوذها إلى الخليج فإن إسرائيل ستكون العقبة لذلك؛ إذ إن مكانة اسـرائيل واسـتمرار تفـوقها يعد في غاية الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة (زهر الدين، 2004، ص56).

3.3 التحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق.

1.3.3 الـتحول المبطن (سياسة عدم الوضوح الأمريكية تجاه العراق في الأشهر التي تسبق التحول).

مـن الملفت للنظر أن الولايات المتحدة لم تكن قد أعلنت أية معارضة جادة لخطـط العراق لغزو الكويت، والواقع قبل الغزو بفترة قصيرة أن الولايات المتحدة كانـت تواصل مساعدة العراق بطرق مختلفة، كما كانت تتبع سياسة الغموض التام. وفـي بعـض الأحـيان تهدف إلى توريط العراق، وهذا ماظهر عندما غزا العراق الكويت تحت مظلة عدم وجود معاهدة دفاع مشترك بينهما.

ففـي أوائـل عـام 1991 طلـب الـرئيس العراقـي من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن وضع دراسة تبحث في أسعار النفط، كما استمع إلـى نـصيحة هنري شولر مدير برنامج أمن الطاقة حول موضوع الدول العربية المـصدرة للـنفط؛ حيث أشار الطرفان على الرئيس العراقي بأنه يجب على الدول المصدرة للنفط تعظيم إيراداتها النفطية بدلاً من ترك الأموال على الطاولة؛ مما يدل على أن العلاقات الجيدة بين البلدين لا زالت مستمرة.

ومـن ناحـية أخرى عندما سئل وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في 1/أيار/1990 أمام لجنة فرعية لشؤون التخصيصات التابعة لمجلس الشيوخ حول ما إذا كـان علـى الـولايات المتحدة أن ترد على استعداد العراق لاستعمال الأسلحة الكيمائية والبيولوجية وتهديد إسرائيل بالصواريخ، أجاب بأن مثل هذا القرار سيكون مبكـراً بعـض الـشيء. وأكد أن من المحتمل جداً أن حلفاءنا سيتحركون بسرعة

ويحصلون على حصتنا في السوق. وبالروح نفسها علقت مارغريت تتوايلار الناطقة بلـسان وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك، رداً على ما ورد من أن فرقتين مدرعتين عـراقيتين قـد أخـذتا مواقع لهما على الحدود الكويتية، قائلة: إنها ليست للولايات المـتحدة معاهـدات دفاعية مع الكويت، وليست هناك أي التزامات دفاعية أو أمنية خاصة نحو الكويت.

ومـن ناحية أخرى، عندما ازدادت الأدلة على النيات العراقية لغزو الكويت، أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي جون كيلي في 31/تموز/1990 في رده على سـؤال عما سيحدث إذا غزا العراق الكويت، أجاب بأن الحكومة الأمريكية ستشعر بالقلـق الـشديد، غير أنه أكد مرة أخرى أنه لا توجد معاهدة تلزم الولايات المتحدة باستعمال قواتها العسكرية.

ومما لا شك فيه أن العراق فهم رسالة مبهمة بأن الولايات المتحدة لن تتدخل، وأنها رسالة مشفرة من الولايات المتحدة بأن يغزو العراق الكويت (سيمونز،1998، ص28، 29)؛ حيث قال السيناتور جون كيلي: (ليس لنا أية معاهدة دفاعية مع دول الخليج، وهذا شيء واضح، إننا نؤيد استقلال كل الدول الصديقة وأمنها في المنطقة؛ فمـنذ أيـام حكومة ترومان، يوجد لنا قوات بحرية في المنطقة؛ لأن استقرارها من مصلحتنا، ونحن ندعو إلى حل سلمي لكل النزاعات، ونعتقد أنه يجب احترام سيادة كل دولة.

ثم سأله النائب الأمريكي هاملتون: إذا اجتاز العراق الحدود الكويتية مثلاً لأي سبب كان، كيف سيكون موقفنا فيما يتعلق باستخدام القوات الأمريكية؟.

قـال جون كيلي: إنه سؤال افتراضي لا أستطيع الخوض فيه، ويكفي القول أننا سنقلق جداً، لكنني لا أستطيع أن أخوض غمار الفرضيات.

قال هاميلتون: لكن إذا حدث شيء من هذا القبيل، فهل من الصواب أن نقول إنه ليس هنالك أي معاهدة أو التزام يجبرنا على استخدام القوات الأمريكية؟

قال كيلي: ذلك صحيح تماماً) (برهوم، 1991، ص34).

ويفهـم مـن هـذا الحوار أن الولايات المتحدة حاولت توريط العراق بغزو الكويت؛ بهدف الوصول إلى المصالح الأمريكية في الخليج العربي.

ومن جهة أخرى، وبينما كانت القوات العراقية قد احتلت الكويت كانت كذلك المحادثات بين الرئيس الأمريكي والملك السعودي حول الأزمة، وكان أيضاً الرئيس العراقـي يـستقبل القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد جوزيف ويلسون، وكان أول سؤال يطرحه على الرئيس العراقي: ما الأخبار السياسية والدبلوماسية؟ وكان مجمل رد فعـل الرئيس العراقي: أنتم أعلم مني بهذه الأخبار؛ حيث إنني على اطلاع على الموقـف الأمريكـي، كمـا أن هدفكم هو الاستفزاز، وكانت تصريحاتكم من نوايا العراق تجاه السعودية، وأن السعودية بعد الكويت (برهوم، 1991، ص55،54).

وممـا يثيـر الدهشة عدم وضوح الموقف الأمريكي؛ ومما يؤكد أن السياسة الأمـريكية في ذلك الوقت كانت تسعى للوصول بشكل فعلي إلى الخليج العربي، أنه في تموز/1990 بينما كانت الجيوش العراقية قد بدأت تحشدها على الحدود العراقية الكويتية، كان الموقف الأمريكي قد بلغ ذروة غريبة؛ ففي الواحد والثلاثين من تموز، عشية الاجتياح، وبينما بدت جميع التقارير مثيرة للقلق أكثر فأكثر، كانت إدارة بوش تحـبذ بيع أجهزة الإشارة المتقنة، والمخصصة للحكومة العراقية بمبلغ يقدر بحوالي 695 ألف دولار. وهذا عنصر كان من شأنه أن يدفع بغداد للاعتقاد بأن الأمريكيين لن يقوموا بضرب العراق. كما أن إعادة فتح السفارة الأمريكية محطةً للسي.آي.إى في بغداد دون أن تكون مهمتها الأولية التجسس على النظام العراقي، وإنما لتنقل له المعلـومات التي تحصل عليها وكالة المخابرات الأمريكية حول أقرب جيرانه إليه. وفـي مركز القيادة العامة في لانجلي أخذ المحللون والأخصائيون في اللغة العربية يتتـبعون هذا الملف دون انقطاع، إلا أن الموقف الأمريكي كان غاية في الغموض حتـى قبل وقت قليل من غزو الكويت؛ حيث استلم الرئيس العراقـي صدام حسين من الأمريكيين توضيحات قيمـة حول نسبة القوى داخل النظام السعودي، والكويتي (لوران، 1991، ص28).

وفـي الاتجـاه نفسه أرسل وزير الخارجية الأمريكي في 19/تموز/1990 برقية موجزة لسفارات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تتضمن توجيهاً بالسياسة الجديـدة حـول النـزاع العراقـي الكويتـي، وصدرت تعليمات إلى الدبلوماسيين الأمريكيين بتأكيد نقطتين في كافة اتصالاتهم مع نظرائهم العرب، وهما:

ضـرورة تـسوية النـزاعات بالوسائل السلمية، وليس عن طريق التخويف والتهديد باستخدام القوة.

وأن الـولايات المـتحدة لا تزج بنفسها في موضوع هو من صميم القضايا الثنائية التي تخص العراق والكويت (بيكر، 1999، ص395).

ومـن المهـم قـوله: أن الولايات المتحدة لم تعلن أي معارضة جادة لخطط العـراق لغـزو الكـويت، والواقع أنه تم العكس؛ حيث إنها كانت تواصل مساعدة العراق بطرائق مختلفة حتى قبل الغزو بفترة قصيرة.

2.3.3 التحول الظاهر (آليات ومظاهر التحول الأمريكية)

كـان مسار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق يسير بالطريق المنافق الـذي يظهـر عكس ما يبطن طوال الفترة الماضية الممتدة من 1980 إلى 1988، وسـأبين الخطـوات التي خطتها الولايات المتحدة ذات سمة معاكسة لما كانت عليه سابقاً.

وقـد كـان أول موقـف أمريكي معادٍ للعراق هو إدانة العراق في الحرب العراقية الإيرانية، وإصدار قرار من الأمم المتحدة رقمه 598 يدين العراق بالحرب، فقد بدأت في جنيف مفاوضات إيرانية عراقية في 25/آب/1988، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار. وعقدت الجولة الأولى من المحادثات برئاسـة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز، عن الجانب العراقـي، ووزيـر الخارجـية الإيرانـي علي أكبر ولايتي عن الجانب الإيراني. وتركـزت هـذه الجولة على انسحاب قوات الطرفين إلى الحدود الدولية، كما ينص قرار مجلس الأمن 598، لكن الجانب العراقي أصر على إلغاء اتفاقية الجزائر لعام 1975، والتي تنص على ما يلي: (المرهون، 1997، ص217)

1. إن الطرفين سوف يحددان حدودهما على أساس بروتوكول القسطنطينية لعام 1913، والاتفاقية الشفهية الخاصة بالحدود لعام 1914.

2. إن الطـرفين سوف يرسيان من جديد الثقة والأمن المتبادلين عبر حدودهما المـشتركة، ويـتعهدان بممارسـة أقصى درجات الرقابة الصارمة والفعالة

هادفـين من ذلك إلى وضع حد لجميع حركات التسلل ذات الطابع التخريبي من كلا الجانبين.

ومـن جهـة أخرى فقد أشار الجنرال الأمريكي شوارزكوف، وهو الرجل الذي خطـط لعملية عاصفة الصحراء (حرب1991)؛ حيث كتب في مذكراته التي تحمل عنوان: (الأمر لا يحتاج إلى بطل) أنه بعد أن عين قائداً للقيادة المركزية الأمريكية، طلـب منه أن يزور الشرق الأوسط ليقَيم الأخطار التي تواجه الولايات المتحدة فيه، ونتـيجة لهذه الجولة رفع تقريراً قال فيه: إن الخطر الأول والرئيس على المصالح الأمـريكية يتمـثل في العراق؛ حيث إنه بدأ التدريب على حرب 1991 منذ تموز/ 1990، وليس قبل عاصفة الصحراء (حسيب، 2004، ص692، 693)؛ أي قبل أن يقوم العراق باحتلال الكويت؛ مما يبين لنا حتمية السياسة الأمريكية المعادية للعراق، وسياساتها التي تحاول الوصول إلى الخليج العربي.

كمـا تم إذاعة تقرير من محطة صوت أمريكا في برنامج باللغة العربية في 15 /شباط/1990 يعكس وجهة نظر وزارة الخارجية، وأعقبه تعليق قاسٍ وطويل شديد اللهجة إلى العراق، كما كان هذا البرنامج بمثابة نداء للرأي العام بأن يحشدوا أنفسهم ضد الديكتاتوريين الذين ما يزالون يحكمون في كل أنحاء العالم، وكان العراق واحداً مـن بين هذه الأقطار التي ذكرها البرنامج الذي شجب رئيس العراق ووصفه بأنه أسـوأ الطغـاة بالعـالم؛ فغضب الرئيس العراقي ولم يجدِ نفعاً الاعتذار الذي بعثته الولايات المتحدة عبر سفارتهـا، وقال: إنه يلاحظ أنها مسألة سياسيـة ذات وجهين (برهوم، 1991، ص8) (هيكل، 1992، ص237).

وفـي حادثـة أخرى، تم طرد أحد الدبلوماسيين العراقيين من نيويورك في 19 /شـباط /1990 علـى إثر إعلان الولايات المتحدة القبض على مواطن عراقي في كاليفورنـيا متهم بالشروع في قتل، وكان المستهدف بالمحاولة مواطن عراقي آخر لاجـىء في الولايات المتحدة. ثم أعلنت الولايات المتحدة أن المتهم كان على صلة بالبعثة العراقية الدبلوماسية لدى الأمم المتحدة، وبناء عليه أُصدر الطرد، وكانت ردة الفعـل العـراقية في اليوم نفسه، وذلك بطرد دبلوماسي أمريكي من سفارة الولايات المتحدة في بغداد (هيكل، 1992، ص238).

كما تم إظهار التحول في وسائل الإعلام الأمريكية؛ فقد علت الحملة الأمريكية خصوصاً والغربية عموماً ضد العراق بحجة تصنيعه للأسلحة، واتهمته باستخدام العلماء الغربيين في صنع مدافع عملاقة، وتطوير نظم صواريخ؛ حيث قامت الولايات المتحدة باغتيال الدكتور جيرالد بولفي في 22/آذار/1990، وهو خبير في صنع مدافع عملاقة؛ وذلك لأنه قدم للعراق تصميمات مدفع عملاق، وأشرف عليه بنفسه (هيكل، 1992، ص239، 240)، كما أعلنت بريطانيا مصادرتها لشحنات من أجهزة الكريتون التي تستخدم في التفجيرات النووية، والتي كانت متجهة إلى العراق، على الرغم من أن الرئيس العراقي أوضح بأنها تستخدم للصناعات البتروكيماوية (هيكل، 1992، ص240).

كما أعلنت السلطات البريطانية في 29/آذار/1990 أنها عثرت على قطعة من مواسير المدفع العملاق، وقامت بتحذير العراق من التورط بمغامرات من هذا النوع (هيكل، 1992، ص241).

وتأكيداً لسياسة التحول الأمريكية، فقد زار وفد أمريكي مكون من أعضاء الكونجرس يرأسه السيناتور روبرت دول زعيم الأعضاء الجمهوريين في مجلس الشيوخ في 1/نيسان/1990، زاروا مصر والتقوا الزعيم المصري حسني مبارك، وكان محور الحديث حول القلق الأمريكي من برنامج التسليح العراقي، وبالذات في المجال غير التقليدي، لكن الرئيس المصري اقترح عليهم معرفة وجهة النظر العراقية، واقترح عليهم زيارة العراق، وبالفعل تم ذلك، وذهب الوفد إلى العراق وكان محور الحديث حول تقريرين صحفيين؛ أولهما: منقول من محطة التلفزيون "NBC"، وهو يدور حول النشاط العراقي في مجال تطوير الأسلحة البيولوجية، والقدرات الكيماوية، والتقرير الثاني يحوي ملخصاً لما نقلته بعض وكالات الأنباء عن اقتراحات قدمت إلى الكونجرس بفرض عقوبات على العراق إذا لم يتوقف عن برامج تصنيع الأسلحة المتطورة، وعن التهديدات العراقية لإسرائيل، وأنها تساهم في زعزعة الأمن في الشرق الأوسط (هيكل، 1992، ص243، 244، 245، 247).

كمـا يلاحـظ أن الولايات المتحدة عملت على تكثيف الحضور الأمريكي بشقيه العسكري والمخابراتي في مناطق المصالح الأميركية، مع تكثيف تحركات الأسطول الأميركي في الخليج العربي، وتطوير هذا الوجود في المنطقة، وأخذِهِ أبعاداً مؤسسية ونظامـية لـم تنـته بانتهاء حرب الخليج الثانية، بل حافظت على وجودها بدعاوى ومبـررات تتم صياغتها حسب الظروف؛ حيث عملت على تكريس اقتناع لدى دول الخليج العربي بأن أفضل طريقة للتعامل مع التحديات الأمنية للمنطقة التي تواجهها هـذه الـدول، والمتمثلة بالعدوين المحتملين إيران والعراق، على الرغم من الإجهاد الـذي أصابهما بعد حرب الخليج الأولى هي المظلة الأمنية الأمريكية التي من أبرز ملامحهـا سياسـة الاحـتواء المزدوج التي صاغها مارتن أنديك، مسؤول الشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية، في عام 1993، والتي تهدف إلى محاصرة الطموحات العـسكرية لإيـران والعراق، وخاصة أسلحة الدمار الشامل، وتأمين تدفق النفط في أوقـات السلم والحرب، ودعم رؤية ديمقراطية أمريكية في المنطقة تتبنّى الإصلاح الثقافـي والاجتماعي تحت مسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومن الملاحظ أن هـذه المظلـة الأمنـية للـدول الخليجية تميزت بارتفاع مبالغ فيه لفاتورتها المالية والـسياسية، إضافةً إلى ضغوطات أكثر من اللازم على الموارد الخليجية، حتى بدا واضحاً أن الولايات المتحدة تريد الهيمنة على المنطقة بالوجود العسكري الأميركي الكثيف، وأصبحت سمة عسكرة السياسة الأمريكية في الخليج لها بعد ومحتوى أكثر مـن السابق؛ ففي السابق كانت العلاقات استغلالية ودية دبلوماسية ونفطية، أما الآن فأصبحت العلاقات استغلالية قمعية ونفطية.

وممـا يـؤكد على التحول الأمريكي تجاه العراق أنه بعد فترة من الزمن قامت الطائـرات الأمـريكية بالطيـران الاستطلاعي فوق المنطقة والعراق؛ حيث أعلنت العـراق أن طائـرات اسـتطلاع أمريكية بما فيها طائرات من طراز أواكس قامت باسـتطلاع فـوق العـراق، وفي الاتجاه نفسه أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها اكتـشفت وجود ست قواعد صواريخ عراقية قرب القاعدة "هـ2" الجوية الأردنية، وقـد كـان ذلـك كلـه على إثر قيام إسرائيل بالإعلان عن اكتشاف وجود وحدات عسكرية عراقية في الأردن (هيكل، 1992، ص249،239).

أمـا علـى صعيد السياسات الاستراتيجية التي كانت متبعة، فقد تم إيقاف جميع مظاهـر الـتعاون الأمريكـي العراقـي (العسكري والاستخباراتي والتكنولوجي، والـسياسي)؛ أي أن جمـيع أنواع العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة الأمـريكية بمـا فـي ذلك الواردات النفطية ستتوقف انسجاما مع القرار الأمريكي (حرب عاصفة الصحراء).

كما تم تجميد الأموال العراقية والكويتية في الخارج؛ حتى لا يستفيد العراق من هذه الأموال أثناء وجودها بالكويت، واستمر تجميد الأموال العراقية حتى بعد خروج العراق من الكويت، بحيث وقع رئيس الولايات المتحدة في 2/آب أمرين لتنفيذ تجميد الأرصـدة الحكومـية العراقية والكويتية التي كانت تحت السيطرة العراقية (لوران، 1991، ص29،30).

ومـن جهة أخرى فقد أصرت الولايات المتحدة على سياسة القوة تجاه العراق بـإعلان النـية لتصفية الأزمة العراقية بالقوة العسكرية؛ فعندما وقع الغزو العراقي للكـويت تحركت الولايات المتحدة بسرعة على جبهات كثيرة، كما خوفت السعودية من امتداد الجيوش إليها حتى أصبحت الحرب ملازمة. وكان جلياً ولا سيما بعد وقوع الأحـداث أن الحرب تخدم الاستراتيجية الأمريكية جيداً؛ إذ يمكن اختبار مجموعات جديـدة مـن الأسلحة غير المجربة، ونظم الاتصالات في بيئة حقيقية، وتوجيه هزة أخـرى إلى الامبراطورية السوفياتية الكونية الأمريكية على نحو جلي، وفضلاً عن ذلـك، وبفـضل جـولة ناجحة من دبلوماسية استجداء الأموال؛ فليس ضرورياً أن يـنطوي المـشروع على تبديد أموال أمريكية طائلة؛ لأن الولايات المتحدة مستعدة لتولي دور المرتزق في النظام العالمي الجديد الذي وضعت إطاره بنفسها (سيمونز، 1998، ص30).

ومما يؤكد إصرار الولايات المتحدة على استخدام القوة تجاه العراق، رفضها أو عـرقلتها للحلـول العربية والدولية الداعية إلى تسوية أزمة الخليج عام 1991 قبل البدء بعملية عاصفة الصحراء؛ حيث سعت أطراف عربية لحل المشكلة سلمياً، وهي تتمـثل فـي محاولات جماعية، ومحاولات فردية لكل من الأردن والمغرب ومصر وسوريا.

فقد حاول الملك الأردني بدايةً حل الأزمة عربياً، وحاول جاهداً إقناع الرئيس العراقي بالانسحاب من الكويت تزامناً مع ترتيبه مع الرئيس الأمريكي بإعطائه الفرصة لإقناع العراق بالانسحاب، وأنه قادر على ذلك شريطة عدم انتقاد تصرف العراق عربياً ودولياً؛ إلا أن الرئيس الأمريكي ضغط على الدول العربية للتنديد بالغزو العراقي للكويت؛ حيث عقدت الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً في 3/آب/1990 وقامت بإدانة السلوك العراقي. وفي 9/آب/1990 صوتت الدول العربية ما عدا 3 لإرسال قوات عربية إلى السعودية (قوات مغربية وسورية ومصرية)؛ مما أجهض محاولات الملك الأردني؛ وبالتالي تم إفشال هذه المحاولة من خلال تصعيد الموقف الأمريكي ضد العراق على عكس ما كان متفقاً عليه بين الأردن والولايات المتحدة؛ ساعيةً من وراء ذلك إلى إفشال الحل السلمي والعربي للأزمة.

يضافُ إلى ذلك محاولة المغرب عن طريق ملكها الذي حاول إقناع الرئيس العراقي بعدم غزو الكويت، وبعد الغزو حاول أيضاً إقناعه بالانسحاب، لكن دون فائدة. حيث حاول ساعياً الملك المغربي إلى إيجاد حل سلمي بدافع حرصه على حل الأزمة عربياً، وذلك بتنفيذ قرارات قمة القاهرة التي كان من بينها إرسال قوات عربية لحل الأزمة بشكل أقل استعمالاً للقوة، وضمن إطار الحل العربي.

أما بالنسبة لمصر فقد طالبت بانسحاب القوات العراقية فوراً من الأراضي الكويتية، والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم في الكويت بالقوة، وحذر الرئيس المصري من ضربة قوية للعراق قد يتلقاها من جهات متعددة معرباً عن اعتقاده بأن هناك إجراء قادماً قد يكون مفزعاً ومدمراً للعراق، وكرر دعوة العراق للانسحاب، إضافة إلى دعوة مصر الأخيرة للعراق للانسحاب، والتي كانت في أول أيام عاصفة الصحراء (المرهون، 1997، ص257،258). إضافةً إلى إرسال قوات مصرية لحل الأزمة إلى السعودية تنفيذاً لقرارات قمة القاهرة التي سبق ذكرها (عودة، 1991، ص83، 86).

كما مارس الرئيس الأمريكي الضغط على وزراء خارجية الدول العربية في اجتماعهم؛ لبذل عقد للمصالحة السعودية قبيل الغزو العراقي للكويت في اجتماع جدة من خلال نقد تصرف العراق في جامعة الدول العربية (برهوم، 1991، ص48).

ومن ذلك نلاحظ أن محاولات كثيرة تمت لدرء الحرب، لكن مجريات الأحداث أكـدت أن الولايات المتحدة كانت كلما لاحت في الأفق بوادر الحل السلمي للأزمة تدخلت لإجهاض الحل العربي والسلمي للأزمة.

كمـا حاولـت الولايات المتحدة جمع أكبر تأييد لها في حربها على العراق عام 1991 ضمن إطار الدبلوماسية الأمريكية قبل الحرب، والتي كانت كالتالي:

قـام مسؤولون أمريكيون بجولات إلى غالبية دول العالم في محاولة لجمع أكبر عـدد ممكن إلى جانبهم محاولة لتسويق الأزمة إعلامياً؛ حيث ذهب وزير الخارجية الأمريكـي جـيمس بيكر إلى الصين في 6/تشرين الثاني/1990؛ لمحاولة الضغط علـيها للتـصويت مـع قرارات الأمم المتحدة المتعلقه بالعراق، كما صرح وزير الخارجية الصيني تشيان تشيتشين الذي كان في طريقه إلى العراق؛ حيث كان يعتزم إبـلاغ الـرئيس العراقـي بأن الصين ملتزمة بالتطبيق الكامل لكافة قرارت الأمم المـتحدة، وبأن الانسحاب غير المشروط هو السبيل الوحيد لتجنب إراقة الدماء؛ إلا أن الـصين كانـت تحبذ من ناحية أخرى أن تأخذ العقوبات الاقتصادية وقتاً لتحدث التأثير المطلوب، وتأجيل استخدام القوة (بيكر، 1999، ص451).

وفـي المجـال نفـسه ذهب وزير الخارجية الأمريكي إلى فرنسا في 7/تشرين الثانـي/1990، واجـتمع مـع الرئيس الفرنسي أوزال الذي كان يعتقد مثل الوزير الـصيني أن الحظر الاقتصادي بدأ يأخذ مفعوله. وأيد أوزال القرار المتعلق بالحظر الاقتـصادي ووافـق على دراسة طلب بإرسال لواء مدرع إلى السعودية، كما سمح بـزيادة القـوات الأمـريكية الموجودة في القواعد التركية من 48 طائرة إلى 130 طائرة، إلا أنه كان متردداً بقصف العراق (بيكر، 1999، ص452).

وكـذلك روسـيا؛ حـيث أجرى وزير الخارجية الأمريكي مباحثات مطولة مع شـيفرنادزة وجورباتـشوف فـي 7/تشرين الثاني/1990، وقد أفضت بالنهاية إلى وقـوفهم إلـى جانـب الـصف الأمريكي، لكن بمضض، ولعل القرض الذي قدمه الـسعوديون إلـى الـسوفييت لعب دوراً جوهرياً في وقوف السوفييت إلى الجانب الأمريكي طوال فترة الأزمة (بيكر، 1999، ص425-430).

أمـا بالنـسبة إلى ألمانيا فقد حرصت الولايات المتحدة من الناحية المالية على كـسب تأييد ألمانيا؛ حيث سافر وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في 6/أيلول 1990 إلـى السعودية لمحاولة تغطية نفقات الحرب، وقابل العاهل السعودي وكانت مـساهمة الـسعودية بالحرب حوالي 15 مليار دولار؛ حيث تم قبل ذلك في مقابلة لوزيـر الـدفاع الأمريكي موافقة السعودية على التقديم المالي لكن بشرط أن تؤجل الـسعودية الإعلان عن ذلك بعد وصول أول القوات، ثم أمر الرئيس الأمريكي عن طريق كولن باول بثلاثة أهداف للقوات الأمريكية في عاصفة الصحراء:

1. ردع العراق عن القيام بأي عدوان.

2. الدفاع عن السعودية.

3. تقوية القدرات العسكرية لشبه الجزيرة العربية (برهوم، 1991، ص60).

وقـد وافقت الكويت عن طريق أميرها الموجود بالسعودية على تقديم 15 مليار دولار، إلا أن الأهـم كانت زيارة وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر إلى ألمانيا في 15/أيلول/1990؛ حيث وافقت ألمانيا بتقديم ملياري دولار إضافة إلى تقديم عتاد إسناد للقوات الأمريكية في الخليج بقيمة ملايين الدولارات، ومن ناحية أخرى وافق المستـشار الألمانـي على زيادة المساعدة العسكرية والاقتصادية لتركيا بقدر مهم، وتقـديم سفن ألمانية لنقل القوات المصرية الثقيلة إلى الخليج (بيكر، 1999، 422، 135،136).

أما بالنسبة للدول العربية، فقد ذهب وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر إلى الدول العربية الآتية للبحث في أمور حرب عاصفة الصحراء، ولجمع أكبر عدد من الدول لتأييد القرارت الصادرة ضد العراق من الأمم المتحدة، فذهب إلى البحرين في 24/تـشرين الثانـي/1990 والتقى الأمير الشيخ عيسى آل خليفة وكان رأي الأمير إيجابـياً؛ حـيث قـال: "إن البحرين سوف تؤيـد كل جهد ضد العراق؛ فلن يجدي الـسلام مع صدام؛ فالكلب المسعور يعض كل من يقف في طريقه" (بيكر، 1999، ص447). وفـي الـسعودية (الطائـف) تمـت موافقة أمير الكويت جابر الصباح، وبالطـبع كـان يريد استرداد بلاده وهزيمة العراق (بيكر، 1999، ص448). أما الـسعودية فقد وافقت على نشر 100 ألف جندي أمريكي إضافي، كما وافقت على

دفع مبلغ أكثر من 2.5 مليار دولار (بيكر، 1999، ص450). ووافقت مصر على هجـوم أمريكـي علـى العراق، واستعمال اثنتين من قواعدها وإرسال فرقة ثالثة مصرية للمشاركة في الحرب (بيكر، 1999، ص450).

وذهـب وزير الخارجية الأمريكي إلى سوريا مرتين؛ لإقناع رئيسها بالانضمام إليه (بيكر، 1999، ص422،423،432).

ومن ثم إلى مصر ليلتقي هناك الرئيس المصري لنفس الغرض (بيكر، 1999، ص424).

وأخيـراً؛ كـان مـن أبرز مظاهر التحول الأمريكي تجاه العراق حرب الخليج الثانـية (عاصـفة الـصحراء)؛ ففي مطلع فجر 2/آب/1990 دخل الجيش العراقي الكويت وتوغلت المدرعات والدبابات العراقية في العمق الكويتي، وقامت بالسيطرة على مراكز رئيسية في شتى أنحاء الكويت، وفي 7/آب من نفس السنة أعلن العراق قـيام جمهـورية الكويت بدلاً من دولة الكويت، وفي 7/آب أعلن بوش بدء عملية درع الـصحراء (Clinton. 1994. P. 435) في مؤتمر صحفي، كما حدد المهمة المـنوطة بالقـوات الأمريكية الدفاعية كلياً، والتي تتضمن الانسحاب الفوري دون شروط من الكويت، وإعادة حكومة الإمارة الشرعية، وضمان أمن الخليج، ولاسيما التزود بالبترول وأمن حياة الأمريكيين.

وفـي 28/شباط/1991 أعلن الرئيس بوش وقف العمليات العسكرية في الخليج بعـد مـرور مائـة ساعة على بدء الهجوم البري، وستة أسابيع على بدء عاصفة الـصحراء. حـيث نفذت طائرات التحالف ما يزيد عن 100 ألف طلعة جوية على امتداد 43 يوماً من القتال حسب التقرير الرسمي الذي قدمته وزارة الدفاع الأميركية للكونغـرس فـي شهر نيسان/1992، وكانت حصة القوات الأميركية منها 56 ألف عملـية، ومـا تبقـى منها كانت في غالبها من نصيب البريطانيين والفرنسيين. وتم إطـلاق مائة صاروخ توماهوك من البحرية الأميركية الراسية في مياه الخليج، كما تم إنزال ما يزيد عن 95 طناً من القنابل على امتداد ستة أسابيع متتالية؛ أي بمعدل 16 ألف طن في الأسبوع (سيمونز، 1998، ص34، 41، 42، 43).

ومـنذ الساعات الأولى من القصف الجوي تم تدمير 90% من محطات الطاقة الكهـربائية، وأربـع محطات كبرى لضخ المياه من مجموع سبع محطات يمتلكها العراق، كما تعرضت أغلب مواقع النفط ومخازن الوقود، إلى جانب مراكز التموين الغذائي والمواقع المدنية؛ من مساكن ومدارس ومستشفيات ومراكز اتصال ومساجد وكـنائس إلـى عمليات قصف مسترسل، والواضح أن هذه الحرب لم تكن من أجل تحرير الكويت فقط، إنما كانت من أجل تدمير العراق بشكل عميق وكبير؛ حيث قال جـيمس بيكـر فـي أثناء حديثه لنائب رئيس وزراء العراق طارق عزيز فـي 9 /كانون ثاني/1991: (سيحول العراق إلى دولة متأخرة وضعيفة) (سيمونز، 1998، ص39).

وفـي 22/شباط/1991 وافق العراق على مقترح سوفيتي بوقف إطلاق النار، والانسحاب من الأراضي الكويتية خلال فترة قدرها 3 أسابيع، على أن يتم الإشراف على الانسحاب من قبل مجلس الأمن. ولم توافق الولايات المتحدة على هذا المقترح ولكـنها تعهدت بأنها سوف لن تقوم بمهاجمة القطاعات العراقية المنسحبة، وأعطت مهلة 24 ساعة فقط للقوات العراقية لإكمال انسحابها من الكويت بالكامل.

وفي 24/شباط/1991 بدأت قوات الائتلاف توغلها في الأراضي الكويتية، وبعد 3 أيام تم إعادة السيطرة على الكويت 24/شباط، مستخدمين كما شبه الكاتب الغربي جارودي: "الوسائل التقنية الأكثر تعقيداً ساديـة وبربرية، حيث قدمت إعلامياً كأنها لعبـة إلكترونيـة مـع لوحات التصويب التي لا نرى عليها أبداً الضحايا الممزقين" (جـارودي، 2000، ص15). وفي 26/شباط/1991 بدأ الجيش العراقي بالانسحاب بعـد أن أضـرم الـنار فـي حقول النفط الكويتية، وتشكل خط طويل من الدبابات والمـدرعات ونـاقلات الجـنود علـى طول المعبر الحدودي الرئيسي بين العراق والكـويت، وعلى الرغم من تعهد الجانب الأمريكي بعدم استهداف القطعات العراقية فـي حـال انـسحابها، إلا أن هذا الخط الطويل من القطعات العسكرية العراقية تم قـصفها بقـساوة شـديدة. هذا القصف الشديد الذي اعتبره الكثير غير مبررٍ؛ لكون الجيش العراقي في حالة انسحاب، وقد سمي هـذا الطريق فيما بعد بطريق الموت.

كمـا أعلـن الـرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن تحرير الكويت في 27 /شباط/1991، أي بعد 100 ساعة من الحملة البرية. ومن الجدير بالذكر أنه خلال اليومين من 24 إلى 26 فبراير قامت قوة أمريكية –بريطانية- فرنسية مشتركة بشن هجوم على أجنحة الجيش العراقي الذي كان متواجداً غرب الكويت، وقاموا بالتوغل لمـسافات بعيدة داخل الأراضي العراقية؛ مما يدل على أن الحرب لم تكن إلا لسبب أكبر من تحرير الكويت، ألا وهو الدخول إلى الخليج العربي للأهمية التي يتمتع بها (Clinton, 1994, p.435).

وتشكلت قوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة من الدول التالية:

الأرجنتـين وأسـتراليا والبحـرين وبـنغلاديش وبلجيكا وكندا وتشيكوسلوفاكيا والـدانمارك ومـصر وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا واليابان والكويت والمغرب وهولـندا ونيوزيلـندا والنيجر والنرويج وعمان والباكستان وبولندا والبرتغال وقطر والمملكـة العـربية الـسعودية والسنغال وكوريا الجنوبية وإسبانيا وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والهند.

كمـا طالـبت الولايات المتحدة العراق بإطلاق سراح كل أسرى الحرب فوراً، وإعـادة رفات من سقط في الحرب، وإطلاق سراح كل المعتقلين الكويتيين، وإبلاغ الـسلطات الكويتية بمواقع كل الألغام البرية والبحرية، وطبيعتها، والامتثال الكامل لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (الجزيرة نت، 2004/10/3).

كمـا قـام الرئيس الأمريكي بتأكيد التحول الأمريكي تجاه العراق؛ حيث شجع بـصورة غير مباشرة العراقيين على القيام بثورة ضد الرئيس العراقي، وصرح أن المهمة الرئيسية لقوات الائتلاف كانت تحرير الكويت، وأن تغيير النظام السياسي في العـراق هـو شأن داخلي، إذ كان الجيش العراقي بعد انتهاء الحرب جيشاً منكسراً ومحطماً، والحكومة العراقية في أضعف حالاتها، وكان كل المراقبين يتصورون أنْ يـتم الإطاحـة بحكـومة صدام حسين وبدأ تذمر واسع النطاق بين صفوف الجيش العراقي المنسحب، وبدأت ما تسمى بـ الانتفاضة العراقية سنة 1991 عندما صوب جـندي مجهـول فـوهة دبابـته إلى أحد صور الرئيس العراقي في أحد الساحات الرئيـسية فـي مدينة البصرة، وكانت هذه الحادثة باعتبار بعض المراقبين الشرارة

الأولى للانتفاضة التي عمت جنوب العراق، وتبعتها المناطق الشمالية، ولكن وحدات الحـرس الجمهوري، وبعض قيادات الجيش العراقي ظلت موالية للرئيس العراقي، وقامـت بإخماد نيران الانتفاضة بسرعة، وبدأ ملايين الأكراد في الشمال بالنزوح نحـو الحـدود العـراقية مع إيران وتركيا. ويرجح معظم المؤرخين أن سبب فشل الانتفاضـة كـان الاتفاق الذي عقد في صفوان، وعرف باسم اتفاقية خيمة صفوان، وفـيه سـمح قائـد القوات الأمريكية نورمان شوارزكوف لقيادات الجيش العراقي باسـتعمال المـروحيات بكـثافة لإخمـاد الانتفاضة، ولعل هذا يبين لنا أن السياسة الأمريكية كانت تسعى للوصول إلى الخليج العربي من خلال العراق، لكن بعد تقديم الذريعـة القوية لاحتلال العراق، فلو قامت بتغيير نظام الحكم في العراق آنذاك، لا يعود هناك سبب لاحتلال 2003؛ لذلك ساعدت الولايات المتحدة العراق على إخماد الانتفاضة عام 1991.

ولعل أهم الانقلابات في السياسة الأمريكية هو خروجها التام على مبدأ الاحتواء والـسياسة الدبلوماسية (السياسات غير السليمة) للسياسة الأمريكية، واستبدالها بهما مـبدأ اسـتخدام القوة العسكرية بالصورة المباشرة تجاه العراق. وهو ما بينته أزمة الخلـيج الثانية المتناقضة تماماً مع السلوك السياسي الدبلوماسي للإدارة السابقة؛ فقد تخلـت هـذه الإدارة الأمـريكية عن الأسلوب الدبلوماسي للسياسة الأمريكية تجاه العراق.

3.3.3 قمة التحول الأمريكي إلى العمل العسكري والعقوبات ضد العراق:

كانـت الأمـم المـتـحدة الأداة الأولـى لتشكيل التحالف؛ فقد كانت الأداة الدبلوماسـية للولايات المتحدة تسبق القوة العسكرية في السياسة الأمريكية بحرب الخليج؛ كي تكسب الصفة الشرعية لتصرفها. وفي خضم هذه التحشـدات العسكرية صدرت سلسلة من القرارات عن مجلس الأمن تزيد عن خمسة عشر قراراً:

1. فـي الثانـي من آب، وبتوصية من وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر أقر مجلـس الأمـن الدولـي القرار 660 بإدانة غزو العراق للكويت، كما طالب

بانسحاب شامل، وغير مشروط، وصدر القرار بإجماع 14 صوتاً مقابل لا أحد، مع امتناع اليمن فقط عن التصويت (بيكر، 1999، ص406، 407).

2. صدر القرار 661 في 6 آب (1990) الذي يفرض عقوبات اقتصادية مشددة على العراق (بيكر، 1999، ص414)؛ حيث تمثل العقوبات الاقتصادية بوصفها علاجاً قاتلاً صامتاً، وإجراء شديد الفعالية في مواصلة الحرب بوسائل غير عنيفة إسمياً، وفي إطار العلاقات العامة فإن العقوبات أكثر مدعاة للاحترام من الحرب العسكرية، ومقبولة أخلاقياً، ولا يحتمل أن تؤدي إلى موت الكثير، وهي طريقة لا تدحض بالضغط عندما تفرض على نحو مناسب، إلا أن أثرها يدوم طويلاً، وللإجراءات الاقتصادية المتخذة ضد العراق عواقب كثيرة؛ منها: حرمان العراق من السيطرة التامة على موارده، ومن ناحية أخرى تم طرد العراق من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا يحدث في حين أن الولايات المتحدة مدينة الأمم المتحدة بمبلغ 1.6 مليار دولار (سيمونز، 1998، ص64).

3. في 9 آب؛ القرار رقم 662؛ حيث أدان مجلس الأمن بأسلوب شديد اللهجة إقدام العراق على ضم الكويت إليه، وأعرب عن تصميمه على إنهاء الاحتلال العراقي للكويت (سمعان وآخرون، 1995، ص36).

4. في 18 آب 1990 صدر القرار 664 الذي شجب احتجاز العراق لرعايا بلدان ثالثة في العراق والكويت بوصفه انتهاكاً لقواعد القانون الدولي، وطالب العراق بالسماح لهؤلاء الرعايا بالخروج، وعدم تعريضهم للخطر. وأكد القرار من جديد بطلان ضم الكويت إلى العراق؛ وبناء عليه طالب العراق بإلغاء جميع أوامرها التي صدرت بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت، وبسحب الحصانة من أفراده، وبالامتناع عن القيام بأي من هذه الأعمال في المستقبل. وقد صدر القرار بالإجماع (سمعان وآخرون، 1995، ص37).

5. في 25/آب 1990 صدر القرار 665 الذي يقر بمنع كافة التعاملات التجارية مع العراق، باستخدام كافة الوسائل، وصدر القرار بأغلبية 13 مقابل لا شيء، مع امتناع اثنين عن التصويت هما كوبا واليمن (بيكر، 1999، ص419)، ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد السوفييتي وافق بعد تردد على هذا القرار بعد رفض

الـ ولايات المتحدة جهود الاتحاد السوفياتي لتشكيل لجنة عسكرية لضمان عدم فرض الولايات المتحدة الاحتكار وفق ميثاق الأمم المتحدة في المادتين 46، 47 ، لكـ نه اشترط عدم استعمال القوة إلى أن يتم انتهاك للعقوبات، ومع ذلك بقي الاتحاد السوفييتي متردداً، وأجل التصويت على القرار (سيمونز، 1998، ص 74).

6. القرار 666 الصادر في 13 أيلول 1990، والذي كرر فيه مجلس الأمن تنديده باستمرار العراق احتجاز رعايا دول ثالثة، وتعريضهم للخطر باعتباره انتهاكاً لقـ واعد القانـ ون الإنساني الدولي بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة 1949 الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب (سمعان وآخرون، 1995، ص37).

7. القرار 667 الصادر في 16 أيلول 1990، والذي شجب من جديد قرار العراق بإغلاق البعثات الدبلوماسية، واختطاف الرعايا الأجانب، كما أدان أعمال العنف التي ارتكبها العراق في الكويت (سمعان وآخرون، 1995، ص37).

8. القرار 670 الصادر في 25 أيلول (1990)، الذي أدان معاملة الجيش العراقي للمواطنين الكويتيين، وسوء معاملـ ة الممتلكات الكويتيـ ة، وقـ د صدر القرار بأغلبيـ ة 14 صوتاً مقابل صوت واحد (كوبا) (سمعان وآخرون، 1995، ص 38).

9. القـ رار 674 الـ صادر في 29 تشرين الأول (1990)، والذي جدد فيه مجلس الأمن بأسلوب أكثر صرامة إدانته لممارسة القوات العراقية، وقد صدر القرار بأغلبـ ية 13 صـ وتاً مقابـ ل لا شيء وامتناع عضوين (كوبا واليمن) (سمعان وآخرون، 1995، ص39).

10. القـ رار رقـ م 678 الصادر في 29 تشرين الثاني 1990، والذي أعطى فيه مجلـ س الأمـ ن موعداً نهائياً للعراق لسحب قواتها من الكويت، وإلا فإن قوات الائتلاف سوف تستعمل كل الوسائل الضرورية لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 660 إذاً؛ ومـ ن هـ نا قام مجلس الأمن بتبرير العمل العسكري الأمريكي ضد العراق.

11. القرار 687 الصادر في 3 نيسان (1991)، والذي ندد في جملة أمور أخرى، بهذه الممارسات العراقية، واعتبر أخذ الرهائن من مظاهر الإرهاب الدولي (سمعان وآخرون، 1995، ص40)، وكما تناول المطالب والشروط بمسألة الحدود ونشر وحدة مراقبي الأمم المتحدة، ومسألة الأسلحة العراقية، ودفع التعويضات ومسائل أخرى، وقد صدر بأغلبية 12 صوتاً مقابل صوت واحد، وامتناع الأكوادور واليمن عن التصويت، كما نص القرار (20-29) على الشروط التي سيستمر بها الحصار بالمواد والمعاملات المالية، كما تضمن القرار مراجعة مجلس الأمن مدى امتثال العراق للشروط المحددة كل 60 يوماً (سيمونز، 1998، ص79، 80).

12. القرار 688 الصادر في 5 نيسان (1991)، والذي ندد بالقمع الذي يتعرض له العراقيون في أنحاء مختلفة من العراق، والذي شمل المناطق السكانية، الكردية وحدوث غارات على الحدود (سمعان وآخرون، 1995، ص40).

13. القرار 707 الصادر في 15 آب (1991)، والذي أدان مجلس الأمن به انتهاكات العراق للالتزامات الدولية بشأن الحصانات والامتيازات والتسهيلات التي تتمتّع بها فرق التفتيش المكلفة من قبل مجلس الأمن، والوكالة الدولية للطاقة النووية بتفتيش قدرات العراق فيما يتعلق بالأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية، والصواريخ السيارة (سمعان وآخرون، 1995، ص40).

14. القرار 806 الصادر في 5 شباط (1993)، والذي أدان مجلس الأمن به سلسلة حوادث الحدود التي تعرضت لها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في المنطقة منزوعة السلاح على جانبي خط الحدود بين العراق والكويت (سمعان وآخرون، 1995، ص40).

15. القرار 949 الصادر في 15 تشرين الأول (1994)، والذي أدان به مجلس الأمن بشدة الحشود العسكرية العراقية على الحدود الكويتية التي تشكل تهديداً لجيرانه، ولعمليات الأمم المتحدة في العراق (سمعان وآخرون، 1995، ص40 41).

16. يضاف لكل ما تقدم قائمة طويلة أخرى من قرارات مجلس الأمن، تدين العراق لعدم امتثالة الكامل للقرارات ذات الصلة بحالة الكويت والعراق، وعلى رأسها القرار 687 (1991) الذي وضع شروط وقف إطلاق النار رسمياً في عاصفة الصحراء (سمعان وآخرون، 1995، ص41).

وبهذه القرارات تحول نظام العقوبات إلى حصار شامل. وكانت نتيجة الحصار ما يلي:

أ. انخفاض الناتج المالي الإجمالي في العراق إلى ما لا يزيد على ثلث المستوى الذي بلغه قبل عام 1991.

ب. تدمير البنى التحتية الاقتصادية والصناعية للعراق بواسطة القصف الأميركي البريطاني المستمر.

ج. موت أكثر من مليون طفل عراقي دون سن الخامسة نتيجة مباشرة للحصار، وحوالي 170.000 طفل دون الخامسة يموتون في غضون كل سنة واحدة نتيجة لظروف سوء التغذية، وضعف الخدمات الصحية التي خلفها الهجوم العسكري والحصار المستمر (سيمونز، 1998، ص343).

وفضلاً عن قرارات الأمم المتحدة، وما نجم عنها من حصار، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا فرضتا مناطق حظر جوي دون الاستناد في ذلك إلى المنظمة الدولية؛ فظلتا تقصفان العراق وتراقبان مجاله الجوي. ومن الناحية القانونية كانت الولايات المتحدة تطبق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تخول الدول الأعضاء الدفاع عن النفس (بيكر، 1999، ص407) الذي كان يطبق بمعايير مزدوجة حسب مصلحة الدولة العظمى؛ أي أنه كان واضحاً أن الولايات المتحدة قد وضعت العقوبات على قاعدة دائمة.

لكن الحقيقة هي أن الدول الغربية تتبنى استراتيجية مرتبطة بالهيمنة على نفط الخليج، لا صلة لها بدعم حقوق الإنسان، أو إدانة العدوان؛ فقد سكت الزعماء الأمريكيون والأوروبيون طويلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان عندما كانت تعتقد أنها تخدم المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية؛ وهذا يعني أن الولايات المتحدة قد استغلت باستمرار الأمم المتحدة لخدمة أهداف سياستها الخارجية، وعندما لم يكن

هذا الخيار ممكناً عملت منفردة متحدية رأي الأغلبية في الأمم المتحدة، كما اعترفت مادلين أولبرايت مندوبة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة: "سنعمل مع الآخرين على نحو مشترك عندما نستطيع، وعلى نحو فردي عندما ينبغي"، وفي الوقت نفسه تبقى الـولايات المـتحدة تنـتهك باستمرار التزاماتها نحو الأمم المتحدة عندما تحدد أي قـرارات الأمـم المـتحدة تـتجاهل، وأي قرارات الأمم المتحدة تدعم، ومتى تدفع مستحقاتها المالية، أو تقرر إن كانت ستدفعها (سيمونز، 1998، ص19).

4.3.3 المساهمة العراقية بالتحول

لا يمكنـنا إغفال المساهمة العراقية بالتحول، فقد كان العراق ممثلاً بقيادته قد لعب دوراً مهماً أدى إلى التحول في السياسة الأمريكية تجاه العراق؛ ففي 17 شباط كـان هناك اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون العربي في بغداد، واستقبل الرئيس العراقي صدام حسين وزراء الخارجية الأربعة لدول مجلس التعاون، وانتهز الفرصة لأن يركز على التواجد العسكري البحري المتزايد في الخليج قائلاً: "إنه كان مـستعداً لفهـم أسباب هذا التواجد أثناء معارك الحرب العراقية الإيرانية، وأما بعد انتهاء هذه الحرب وزوال الأخطار عن الملاحة في الخليج؛ فإن استمرار الأساطيل الأمـريكية في مياهه، وزيادة هذه الأساطيل لا تعني إلا أنها تهديد بالقوة ماثل قرب شواطئنا) (هيكل، 1992، ص238).

وفي 9/آذار ألقت السلطات العراقية القبض على صحفي إيراني يحمل جواز سـفر بريطانـي، ويعمل مراسلاً لجريدة "الأوبزرفر"، واسمه فارزاد بازوفت، وقد قـبض عليه بعد أن قام بزيارة منطقة عسكرية محظورة، والراجح أنها كانت تضم مجمعـاً للـصورايخ، واتهمـته السلطات العراقية بالتجسس، وقدمته للمحاكمة وقام باعتراف كامل بالصوت والصورة، ثم صدر عليه حكم بالإعدام، ونفذ في 15/آذار بعد محاولات غربية كثيفة للدفاع عنه. ثم قامت حملات عنيفة، على بغداد، ووصف الرئيس العراقي بجزار بغداد في جريدة الأوبزرفر.

وفـي 12/نيـسان بعد عشرة أيام من خطاب الرئيس العراقي الذي ألقاه أمام الجـيش العراقـي، والذي أشار فيه إلى الأسلحة الكيماوية الجديدة التي أتقن العلماء

العراقيون تصنيعها: "والله إذا الإسرائيليون قاموا بأي عمل ضدنا، فإننا سنحرق نصف إسرائيل، وكل من يهددنا بالقنابل الذرية سوف نقضي عليه بالأسلحة الكيماوية" (برهوم، 1991، ص11)، كما هدد الرئيس العراقي إسرائيل مرة أخرى في 18/أبريل أثناء مقابلة لوفد عربي من اتحاد العمال العرب؛ حيث قال: "إن أي هجوم إسرائيلي على العراق سوف نواجهه بحرب شاملة لن تتوقف إلا بتحرير كل الأراضي العربية المحتلة" (هيكل، 1992، ص249).

ومن ناحية أخرى أعلنت العراق أنها تستخدم جهاز كمبيوتر عملاق في مشروعاتها للصواريخ (هيكل، 1992، ص249).

4.3 الأزمة العراقية واستمرار تبعاتها القانونية (العقوبات والتدخلات الأمريكية)

استمرت الولايات المتحدة في إضعاف العراق، من خلال الإصرار على استمرار العقوبات الدولية المفروضة على العراق طوال تسع سنوات؛ بإخضاع العراق لنظام تفتيش تابع للأمم المتحدة، وبعد ذلك قدمت الولايات المتحدة برنامج النفط مقابل الغذاء محاولةً لإضفاء صبغة شرعية تغطي سياساتها تجاه العراق.

1.4.3 إخضاع العراق لنظام تفتيش تابع للأمم المتحدة.

فُرضت العقوبات الاقتصادية على العراق أول مرة في آب/1990، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 661؛ لتأمين انسحاب القوات العراقية من الكويت، وأعيد فرض العقوبات على العراق في واحد من أطول القرارات، وأكثرها تعقيداً، وهو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 687 (راي، 2003، ص80)، الذي صدر بتاريخ 3/نيسان/1991؛ حيث نص القرار على قيام اللجنة الخاصة اليونسكوم، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، وإزالة جميع ما يتصل بها من منظومات فرعية، ومكونات جميع مخزونات العوامل الكيميائية، وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية، ومكونات جميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصميم، وجميع القذائف الصاروخية التي يزيد مداها عن 150 كم، والقطع الرئيسية المتصلة بها، ومرافق إصلاحها وإنتاجها، كما طالب القرار الموافقة دون شرط على عدم حيازة أسلحة نووية، أو مواد يمكن

استعمالها للأسلحة النووية، وقد شدد القرار على ضرورة أن تتم هذه العملية تحت إشراف دولي من خلال الأمم المتحدة، مع تدمير كل ما يرتبط بها من منشآت الإنتاج والمكونات الأخرى، وفي الوقت نفسه دعا القرار أيضاً إلى اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية من أجل التأكد من أن العراق لن يستأنف عمليات إنتاج مثل هذه الأسلحة، أو امتلاك مستقبلاً.

وفي المجال نفسه أصدر المشرع الأمريكي عام 1998 تعريفاً لمصطلح أسلحة الدمار الشامل الذي ينص على: (أن تعبير سلاح الدمار الشامل يعني ذلك السلاح الذي يحدث الموت، أو الأذى الجسماني لعدد كبير من الناس، ويشمل هذا السلاح بعض المواد الكيماوية، أو الجرثومية المشعة) (ضياء جعفر وسعد الدين، 2004، ص160، 161).

كما أصدرت الأمم المتحدة معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (Non-Proliferation Treat (NPT))، كما تم إبرام اتفاقية الضمان والأمان النووي (ضياء جعفر وسعد الدين، 2004، ص163، 164).

وقد تم توزيع مهمة البحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية بين لجنتين؛ هما: لجنة أونسكوم، UNSCOM التي أنشئت في19/نيسان/1991؛ من أجل تنفيذ البنود غير النووية في إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية (الأسلحة الكيمائية والصواريخ الباسلتية التي تزيد عن 150كم)، في حين تولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجالات الأسلحة النووية، وقد ألزم العراق بدافع قوي للتعاون؛ (إذ ما من دولة كان سيسمح لها باستيراد النفط من العراق حتى يقوم مجلس الأمن، بناء على تقارير المفتشين، بالتأكد من القضاء على كل المواد والبرامج المحظورة) (بليكس، 2005، ص34).

وظلت العلاقات بين العراق ولجنة اليونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية تخضع لمعادلة ثابتة؛ فالعراق يتعاون مع الفرق في أضيق الحدود في الوقت الذي تلجأ فيه فرق التفتيش إلى اتهام العراق بعدم التعاون، وتلجأ إلى مجلس الأمن الذي يستصدر بدوره قرارات مشددة تطالب العراق بالامتثال الكامل للقرارت الصادرة عن المجلس بشأن الأسلحة العراقية المحظورة، فإضافةً إلى القرار 687؛ جرى

تنظيم عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية من خلال مجموعة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن؛ حيث صدر القرار رقم 699 في 17/حزيران/1991 الذي يؤكد أن لجنة اليونسكوم تتمتع بسلطات مستمرة بتنفيذ الأنشطة التي تتطلبها عملية إزالة تلك الأسلحة، كما أصدر المجلس القرار 715 في 11/تشرين أول/1991، الخاص بإقرار خطة الرقابة الدائمة على العراق لمنعه من إعادة تطوير أسلحة الدمار الشامل العراقية، أو إنتاجها إضافة إلى القرار رقم 1051 الصادر في 27/آذار/1996، ويتضمن موافقة مجلس الأمن على آلية الرقابة على حركة الصادرات والواردات العراقية، كما استمر مجلس الأمن بإصدار قرارات متكررة بإدانة الموقف العراقي خلال كل أزمة من الأزمات المتكررة بين العراق ولجنة الأنسكوم.

وفي الوقت نفسه أصدر مجلس الأمن بعد ذلك سلسلة طويلة من القرارات الخاصة بعمليات التفتيش، وظلت هذه القرارات تطالب العراق بالامتثال غير المشروط لقرارات مجلس الأمن الخاصة بعملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية. وقد أعلن العراق موافقته على قرار مجلس الأمن 687 في 6/نيسان/1991، وقام من جانبه بتدمير ما لديه من أسلحة الدمار الشامل، وصواريخ باليستية عقب قبوله قرار مجلس الأمن رقم 687، وقد امتدت هذه العملية إلى تدمير كافة مكونات البرامج الكيميائية والبيولوجية والصاروخية المحظورة، بما في ذلك الأسلحة والمعدات والمواد والعوامل الكيميائية والبيولوجية والمواد الأولية، وبرر العراق هذه الخطوة من جانبه بأنها كانت بادرة حسن نية، وتعبيراً عن تمسكه بالتخلص من الأسلحة المحظورة، ولكن الخطوة العراقية أثارت احتجاجاً واسعاً من قبل لجنة اليونسكوم التي اعتبرت هذه الخطوة انتهاكاً جسيماً لقرارات مجلس الأمن؛ لأن القرارات تنص على ضرورة تدمير الأسلحة العراقية، وإزالتها تحت إشراف دولي، وهو مالم يتحقق بالخطوة العراقية السابقة.

ولقد ظلت المشكلات تثور بشدة بين الجانبين طيلة الفترة من 1991-1998 حتى انهارت تلك العملية تماماً في كانون أول/1998 مع قيام الولايات المتحدة بتنفيذ

سلسلة من الهجمات الجوية المكثفة (عاصفة الصحراء) عقاباً على ما زعمته من عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن (أبو جاموس، 2005، ص179).

2.4.3 برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة ضمن السياسة الأمريكية تجاه العراق في تلك الفترة

في منتصف التسعينات، عندما انخفض الدعم السياسي للعقوبات ضد العراق، اقترحت الولايات المتحدة برنامج النفط مقابل الغذاء في القرار رقم 986 في عام 1995 حلاً مؤقتاً للأزمة الإنسانية؛ حيث تم اقتراح تصدير النفط العراقي ضمن أسس معينة، واستعمال عائداته بإشراف الأمم المتحدة؛ لشراء الاحتياجات الإنسانية للعراق (سيمونز، 2003، ص122)، كما أصدر المجلس قراراً معدلاً رقم 1111 في 1997 مع تحفظات محددة على مبيعات النفط (سيمونز، 2003، ص14)، ولكون الحكومة العراقية تواجه أزمة اقتصادية خطيرة ومتصاعدة، فقد وافقت على شروط المجلس في السنة التالية في أيار/1996، وبدأ تدفق النفط في كانون الأول/ 1996، كما تم اتفاق مجلس الأمن والحكومة العراقية في أيار/1996 على هذا البرنامج، ومن المفروض أن يكون البرنامج قد ساهم بتحسين ظروف العراق إلا أنه في الواقع ساهم بشكل ظاهري فقط؛ حيث سمح مجلس الأمن للعراق بأن يبيع مبدئياً ما يعادل 2.0 مليار دولار من النفط كل ستة أشهر، إلا أن الحقيقة كانت عكس ذلك؛ فمن الناحية الفعلية لم يستلم العراق المبلغ المذكور؛ حيث جرى عليه خصومات كبيرة تتعلق بلجان التفتيش الدولية في محاولة من الولايات المتحدة لإفشال العمل الدبلوماسي؛ ليؤدي ذلك إلى وقوع العمل العسكري، ومن ناحية أخرى كانت الولايات المتحدة تسعى لإضعاف العراق إلى أكبر قدر ممكن طوال تلك الفترة، وقد كانت المحاولات الأمريكية لإفشال البرنامج تشملُ ما يلي:

1. الاقتطاعات العقابية التي وصلت إلى حوالي 34%؛ من أجل تعويضات الحرب وأعمال الأمم المتحدة وبنود أخرى؛ حيث كان هذا التفاوت البالغ تقريباً 2.10 مليار دولار يرجع إلى عقبات الإجراءات المفروضة بقواعد مجلس الأمن باعتبارها تعويضات حرب الخليج الثانية؛ حيث دعا القرار إلى اقتطاع

30% مـن جمـيع مبيعات النفط العراقي لتمويل اعتمادات تعويضات حرب تحريـر الكويت (حرب الخليج الثانية)، كما سمح القرار باقتطاع حوالي 4% أيـضاً مـن أجل وكالات الأمم المتحدة؛ ومن ضمنها مكتب برنامج العراق، ووحدات التفتيش عن الأسلحة (اللجنة الخاصة للأمم المتحدة اليونسكوم، وهيئة الطاقة الذرية الدولية)، كما تم عدة اقتطاعات لدفع أجور استخدام أنابيب النفط التركية لصادرات النفط العراقي.

وبالتالي فإن المبلغ الذي وصل العراق كان قليلاً جداً على الرغم من أن المبلغ المعلـن عـنه كان عالياً؛ فقد بلغ إجمالي مبيعات الحكومة العراقية من النفط 55.4 ملـيار دولار، ورغم أن هذا الرقم يبدو ضخماً، إلا أن البضائع التي وصلت للعراق كانت زهيدة القيمة.

2. كما يؤثر في البرنامج التأخير غير المقبول في تسليم البضائع منذ كانون الأول لعـام 1996؛ حيث وصل للعراق أقل من 60% من المشتريات التي تم طلبها مـن مبـيعات الـنفط، إضافةً إلى أن المكتب يفتقد لعدد كاف من الموظفين، ويواجه مسؤوليات ضخمة، ومتزايدة لإدارة العقود والإشراف عليها.

ورداً علـى الانتقادات حول بطء التسليم؛ فإن مجلس الأمن قد بسط إجراءات المـوافقة على العقود منذ بدء البرنامج؛ ففي عام 2002 عرض مكتب الأمم المتحدة لبـرنامج العـراق إجراءات إصلاحية تتضمن تسهيلات اليكترونية لتفاصيل العقود الفنية، وتقنيات اليكترونية لعناصر التفتيش على الحدود، إضافة إلى عدة قوائم سهلة المتابعة للمواد، بحيث تستخدم لمرة واحدة، وعقود مجهزة سلفاً من قبل خبراء مكتب برنامج العراق التابع للأمم المتحدة، إضافةً إلى تحسين وسائل التحويلات المالية.

3. مـن الناحـية الاقتـصادية، فإن الحكومة العراقية تبيع النفط ثم تدفع بالعملة الـصعبة مـن الحساب الاحتياطي المعتمد بإشراف الأمم المتحدة للمستوردات التي سمحت بها لجنة العقوبات في مجلس الأمن.

وكان نتيجة لذلك أنه على مدى نحو خمس سنوات من تزويد 23 مليون نسمة في العراق، أوصل البرنامج ما يعادل حوالي 200 دولار من البضائع للفرد الواحد فـي الـسنة، بما فيها قطع التبديل اللازمة لإنتاج النفط، وبضائع أخرى لا يستهلكها

الـشعب مباشرة، وهو ما يمثل ثلثي القيمة المتفق عليها، كما أن البرنامج لم يعكس نـتائج لتحـسين دخـل المواطنين، وبقي دخل الفرد منخفضاً لأقل من دولار واحد للـشخص فـي الـيوم، ويعتبـر هذا الحد بالنسبة للبنك العالمي فقراً مطلقاً (مركز الأهرام، 1997، ص118).

وبالتالـي؛ فـشل هـذا البرنامج في حل الأزمة الإنسانية، ولم يكن فعالاً على المـدى الطـويل، إلا أنه من الزاوية الإيجابية حقق ترميمات بسيطة للبنية التحتية المتدهورة، والتي تتضمن معالجة المياه والكهرباء والصحة العامة.

3.4.3 لجنة الأنموفيك

بعـد سـبعة أعوام من أعمال التفتيش والمفاوضات والمراقبة التي قامت بها لجـنة أونسكوم، تشكلت لجنة الأنموفيك التابعة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتـيش بمـوجب قرار مجلس الأمن رقم 1284 في 17/كانون أول/1999 الذي صدر بعد تدخل شخصي من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، عندما قام بحل أزمة عـام 1998 التي حصلت جراء وقف تعاون العراق مع لجان التفتيش الدولية (راي، 2003، ص83)، وكلفت اللجنة بالقيام بمهمة لجنة أونسكوم لتكون بديلة عنها فـي تجريد العراق مما لديه من أسلحة الدمار الشامل، كما طالبت اللجنة من العراق أن يمـنحها حـرية الدخـول إلى أي مكان بدون قيود، إلا أن هذه اللجنة لم تمارس مهامهـا بشكل فعلي؛ بسبب البدء بالتحضير لاحتلال العراق على الرغم من موافقة العراق على التعاون مع اللجنة (أبو جاموس، 2005، ص178).

وقـد حرضت الولايات المتحدة بصورة حاسمة ضد عمليات التفتيش، حيث صـرح مسؤول أمريكي بـ: "أن الشيء الذي يزعج أمريكا هو أن يسمح للمفتشين بالدخـول، وألا يكونـوا نـشطين للغايـة، وألا يجدوا شيئاً؛ فالعقوبات الاقتصادية ستخفف، وستكون الولايات المتحدة عاجزة عن التصرف" (راي، 2003، ص100).

وأضاف وزير الخارجية الأمريكي كولن باول: "أن الولايات المتحدة عازمة على خوض الحرب مهما يجري للمفتشين، وبصرف النظر عما يفعله المفتشون فإن شعب العراق، وشعوب المنطقة ستكون بحال أفضل مع نظام مختلف بالعراق، وإن

الـ ولايات المتحدة ستحاول عمل ما تعتقد أنه سيكون ملائماً لترى ما إذا كان تغيير النظام ممكناً" (راي، 2003، ص100).

وهذا ما يؤكد أن السياسة الأمريكية تجاه العراق كانت من أجل الوصول إلى مصالحها في المنطقة، وليس من أجل حماية النظام العالمي، أو مسوغاتٍ ومسبباتٍ أخـ رى مزيفة؛ حيث نلحظ أن العقوبات المفروضة على العراق من حصار ونظام تفتـ يش عـ ن الأسـ لحة لم تحقق طموحات السياسة الأمريكية تجاه العراق بالشكل الكامـ ل، علـ ى الـ رغم من أن العراق كان إلى حد ما يتجاوب بشكل جيد مع تلك العقـ وبات المفروضـ ة علـ يه من مجلس الأمن، حيث كانت الولايات المتحدة –في الحقيقة- تريد الوصول إلى خيار عسكري يتيح لها استخدام القوة بشكل كبير؛ لذلك كانت كل السياسات الأمريكية تجاه العراق لها سمة استفزازية، فقد وسعت الولايات المتحدة من حملتها الشرسة ضد العراق من خلال ضربات عسكرية يغطيها تصعيد سياسي.

ومن المهم قـ وله: إن الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق خلال أعوام حرب الخلـ يج الأولى (الحرب الإيرانية العراقية) كانت تمثل سياسات أمريكية غير سليمة (عكـ س الوضـ ع الافتراضي) (البزاز، 1993، ص138)؛ حيث تم اختيار العراق لـ تكون منطقة عازلة بين الخطر القادم من إيران والخليج العربي؛ مما جعل للعراق أهمـ ية استراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية، ودول الخليج العربي، وهو ما جعـ ل الولايات المتحـ دة تنتهج سياسات غير واضحة تجاه العراق في تلك الفترة، فقـ د كانت انعكاساً لسياسة تقوم على ضرب كل خصم للآخر، لاستنزاف كل دولة للأخرى اقتصادياً وعسكرياً، ومن ثم فقدان الاثنتين لقدرتهما على الإيذاء في أماكن أخـ رى على المستوى الإقليمي، كما قدمت الولايات المتحدة الدعم للعراق في شتى المجـ الات، إضـ افةً إلـ ى أنهـ ا تعامت عن التعذيب الذي كان يحدث في العراق، وانتهاكاته لحقوق الإنسان، واستخدام الأسلحة الكيماوية المحظورة دوليا، وخلال هذه الفترة كانت دول الخليج تؤيد السياسة الأمريكية. لأنها تفعل ذلك في أغلب الأحيان، وأيـ ضاً لخشيتها من طموحات إيران السياسية والإقليمية القائمة على تصدير الثورة

الدينـية، ومـن جهـة أخرى كانت الولايات المتحدة تؤيد مساعدة الدول الأوروبية للعراق والتعاون معها.

وحتـى فـي أعقـاب حـرب الخليج الأولى كانت مواقف الإدارة الأمريكية متـضاربة، وغير مفهومة في أغلب الأحيان؛ أي أن السياسة الأمريكية تجاه العراق كانـت في تلك الفترة تهدف للسيطرة بشكل مباشر على الخليج العربي، وقد وجدت فـي العـراق الوسيلة إلى ذلك الهدف، فقامت باستدراجها لنيل ذلك من خلال حرب الخلـيج الثانية، وإيجاد الذريعة والمبرر لدخول القوات الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي بشكل كبير، لتكرس هيمنتها الأحادية على العالم كما سأبين لاحقاً.

5.3 خاتمـة الفصل الثالث

خـلال الفتـرة مـا بـين (1988-1992) أثـرت مجمـوعة من الأحداث والمـستجدات على السياسة الأمريكية الخارجية تجاه العراق، فعلى الصعيد الإقليمي انتهت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وبرزت العراق قوةً كبيرة عسكرياً فـي المـنطقة، وعلـى الصعيد العالمي كان هناك انهيار للاتحاد السوفيتي وعمل الولايات المتحدة على إيجاد عدو جديد تضعه في سياستها، إضافة إلى تزايد الأهمية العالمية للنفط، ونتيجة لهذه التغيرات حدث هناك تغير جوهري في السياسة الخارجية الأمـريكية تجـاه العـراق؛ وبالتالـي تناول الفصل موضوع التحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق؛ ففي بداية هذه الفترة كان هناك تحول غير مباشر أو تحول ليس ظاهراً بذلك الشكل الواضح مثلما حدث في حرب الخليج الثانية؛ حيث كـان التحول الأمريكي مباشراً وبشكل أكثر وضوحاً بعد قرار العراق غزو الكويت (حرب الخليج الثانية)، حيث وجدت الولايات المتحدة ذريعة ومسوغاً للتواجد الكثيف فـي المـنطقة بحجـة حمايـة دول الخليج من القوى الإقليمية في الخليج (العراق وإيران). كما بين هذا الفصل طرق الولايات المتحدة لإفشال كل الحلول السلمية التي كـان يمكـن التوصل لها لحل الأزمة بشكل سلمي؛ سواء كانت محاولات عربية أو دولـية، إضافةً إلى عرض آليات التحول الأمريكي ومظاهره تجاه العراق من العمل

الدبلوماسـي إلى العمل العسكري، والذي هو هدف هذه الدراسة، ثم قدم هذا الفصل التبعات القانونية والدولية التي ترتبت على العراق بعد حرب الخليج الثانية (1991).

الفصل الرابـع
السياسة الأمريكية العسكرية تجاه العراق

1.4 مقدمـة

بـدأ التحول في السياسة الأمريكية تجاه العراق يأخذ منحى مغايراً لما كانت علـيه العلاقـات الأمريكية العراقية في الفترة السابقة، وقد تبين أن هذا التحول جاء نتـيجة لغزو العراق الكويت بتاريخ 2/آب/1990، إضافة إلى أن أحداث 11/أيلول أعطـت دفعة قوية لتحول السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث اقترن الموقف الجديد ضد العراق مع الحملة على الإرهاب، وتمثل هذا التحول في جانبين رئيسين الجانب السياسي والجانب العسكري.

ولمـا كـان هدف هذا الفصل بيان الجانب العسكري من السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق، فقد تم تقسيمه إلى المباحث الآتية:

المـبحث الأول: الحرب الأمريكية على العراق في الفترة (1991-2002)، وتقسم إلى حرب سياسية وحرب عسكرية، إضافة إلى السياسات العراقية المناهضة للولايات المتحدة التي ساهمت في تنفيذ السياسة الأمريكية في تلك الفترة.

المـبحث الثاني: يتناول الاحتلال الأمريكي للعراق؛ حيث تم عرض أسباب الاحـتلال وأهدافه، إضافة إلى عرض المحاولات الغربية والعربية والعراقية لتجنب الحرب على العراق، لكن دون فائدة.

المـبحث الـثالث: تقييم السياسة العسكرية الأمريكية تجاه العراق طوال تلك الفترة، وعرض نتائج السياسة الأمريكية العسكرية، وأخيراً تناول المبحث موضوع خطأ قرار العمل العسكري الأخير تجاه العراق.

2.4 التـصعيد الـسياسي والعسكري الأمريكي تجاه العراق في الفترة (1991-2002).

1.2.4 التصعيد السياسي الأمريكي.

أ. أنشأت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا "منطقة حظر الطيران":

وذلك في شمال العراق، في نيسان/1991؛ من أجل حماية عمليات الائتلاف العسكري في المنطقة، وتوفير ملاذ آمن لسكان المنطقة الذين هم من الأكراد (راي، 2003، ص75)؛ حيث عملت هذه السياسة على حظر الطيران على الطائرات العراقية فوق أراضيها لأكثر من 36 درجة شمال خط العرض، كما تم إضافة "منطقة حظر طيران" أخرى في شهر آب عام 1992 في الجنوب ذات الأغلبية الشيعية أيضاً، ومنعت الطائرات العراقية من الطيران فوق هذه الأراضي لأقل من 32 درجة.

كما قامت الولايات المتحدة و فرنسا و بريطانيا بتوسيع نطاق الحظر إلى خط عرض 32 جنوب بغداد، على الرغم من عدم وجود تفويض من الأمم المتحدة (مركز الأهرام، 1997، ص116)، إلا أن فرنسا انسحبت من الحظر في الشمال في نهاية عام 1996، وانسحبت من الجنوب في نهاية عام 1998؛ لعدم صدور قرار من مجلس الأمن بذلك؛ أي لعدم مشروعية الخطر.

وكانت الطلعات الجوية الأمريكية والبريطانية تتم بشكل دوري، ولأكثر من مرة بهدف التجسس والضغط على العراق، فضلاً عن تشجيع الأقليات أو الفئات الكردية والشيعية للمطالبة بحقوقها السياسية، ومعارضة نظام الحكم في العراق بصفته نظاماً ديكتاتورياً، ومجحفاً بحقوق الإنسان، باعتبار أن الحظر الجوي على مناطقهم سيؤمن لهم الملاذ الآمن.

ب. ومن أشكال التصعيد الأمريكي تجاه العراق؛ المواقف والخطابات الأمريكية التي شنت ضمن التصعيد السياسي ضد العراق، والممثلة بالوقائع التالية:

1. أعلنت سفيرة الولايات المتحدة مادلين أولبرايت في الأمم المتحدة في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز عام 1993 أن على العراق التخلي عن برامجه للتسليح النووي، والكيميائي والبيولوجي، كما يطالب القرار (687) (سيمونز، 1998، ص88).
2. رفض مقابلة وزير الخارجية العراقي طارق عزيز من قبل رئيس الولايات المتحدة بل كلينتون عام 1994 (سيمونز، 1998، ص91،92).

3. نشر دعاية دفاعية لتبرير الحظر الاقتصادي على العراق، والتي كان فحواها أن العراق يشكل تهديداً للكويت مرة أخرى، كما أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون: "أننا لن نسمح للنظام بتحدي إرادة الولايات المتحدة، والمجتمع الدولي"، إضافةً إلى إعلان وزير الدفاع الأمريكي أن القوات الأمريكية قد تشن هجوماً وقائياً على العراق (سيمونز، 1998، ص94).

4. وجه عدد من المتنفذين الأمريكيين في الإدارة الأمريكية في 26/كانون الثاني/1998 رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون؛ حثوه فيها على اتخاذ إجراء أمريكي لإسقاط نظام صدام حسين، وكان من بين الموقعين جورج بوش الابن، وروناالد رامسفيلد، وآخرين من الإدارة الحالية (سيمونز، 2004، ص311).

5. تصعيد لغة الخطاب الأمريكي بشأن العراق؛ حيث جرى التركيز على إظهار الطبيعة العدوانية للنظام في العراق، وتصنيف العراق من ضمن الدول التي أطلق عليها محور الشر، ثم تأكيد إصرار الولايات المتحدة على إزالة هذا الخطر الذي يهدد العالم، وكان من أبرز بنود خطاب الرئيس الأمريكي إبان افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/2002 في الشأن العراقي ما يلي: تأكيد ضرورة نزع أسلحة العراق غير التقليدية، وإلا سيكون هناك عملٌ عسكري حتمي، والتحذير من أن العراق سيكون قادراً على امتلاك قنبلة نووية في غضون عام واحد، إذا ما نجح في الحصول على مادة انشطارية، واتهام النظام العراقي بالاستمرار في انتهاك التزاماته الدولية طوال المدة المنصرمة منذ انتهاء حرب تحرير الكويت، سواء بالتهرب من الكشف عن مخزونه وبرامجه من أسلحة الدمار الشامل، أو استمراره في تطوير هذه البرامج. إضافة إلى التشديد على أن رفض العراق الانصياع لقرارات مجلس الأمن يهدد سلطة الأمم المتحدة، وأن واشنطن ستعمل مع غيرها من أعضاء مجلس الأمن على استصدار قرار جديد بشأن العراق يهدف إلى نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية.

يـضاف ذلك إلى الدور الأمريكي في الأمم المتحدة عن طريق سفيرها الذي صرح في 11/كانون الثاني/2001 بأن الرئيس العراقي هو خطر واضح وماثل في كل الأوقات (سيمونز، 2004، ص271). و زيارات المسؤولين الأمريكيين المتعاقبة لمـنطقة الشرق الأوسط؛ لجس نبض دول المنطقة بشأن تأييدها للحرب ضد العراق تحـت مـبدأ الحـرب ضد الإرهاب، وبحث ما يمكن أن تقدمه هذه الدول من دعم للـولايات المـتحدة، وكـان من أبرز هذه الزيارات زيارة نائب الرئيس الأمريكي للمنطقة في أوائل آذار/2002 التي شملت إحدى عشرة دولة عربية وإقليمية.

ج. دعم المعارضة العراقية في الخارج:

حـيث قـدمت الـولايات المتحدة المساعدة السياسية والإعلامية للمعارضة، وحاولـت إعطاءهـا دوراً فاعلاً على المستوى العالمي من خلال توحيدها، وتنسيق جهـودها ونـشر دعاية عالمية للتعريف بماهيتها وأهم أهدافها، إضافةً إلى التعريف بطبيعة انتماءاتها السياسية، وتوجهاتها عن طريق تقديمها للعالم من خلال المؤتمرات الدولية التالية:

1. المؤتمر الاحتفالي الأول في بيروت في آذار/1991
2. المؤتمـر الثانـي في فينا (المؤتمر الوطني العراقي)، الذي عقد من 16-19 /آذار/1992 (مركز دراسات العراق، 1992، ص3).
3. اجتماع لعدد من المعارضين العراقيين في السعودية بتاريخ 27/شباط/1992، حضره في حدود 40 شخصاً (مركز دراسات العراق، 1992، ص20).

كما تم تقديم الدعم المالي للمعارضة من قبل الولايات المتحدة؛ ففي 9/كانون الثانـي/2001 مـرر الـرئيس الأمريكي كلينتون إلى الكونجرس تقريراً عن توفير أشـكال مختلفة من المساعدة للمؤتمر الوطني العراقي (جماعة المعارضة الرئيسة)، وقد حدد التقرير الخطوط العريضة لخطط إمداد ببعض المساعدات الإنسانية، ودعم إذاعـة المؤتمر الوطني العراقي وتلفازه ومطبوعاته، وكان إجمالي المبلغ حوالي 4 ملايين دولار (سيمونز، 2003، ص184).

ولاحقـاً كان هناك تخصيص المساعدات للمؤتمر الوطني العراقي تماشياً مع الجـزء 575 من قانون العمليات الخارجية، وتمويل الصادرات، واعتمدت البرامج

ذات العلاقـة للسنة المالية 2001 حسب قانون (عام106-429)، وتم التفويض لهذا التقريـر بمقتـضى هذا التشريع، وقد تم تشكيل هذا التخصيص بفعل قانون تحرير العراق الصادرعن الكونجرس عام 1998 (مركز الأهرام، 2003، ص32) (سيمونز، 2003، ص186).

وكـان مجمـل الدعم المادي للمؤتمر الوطني، إلى ذلك الوقت من قبل وكالة المخابـرات الأمريكية حوالي مئة مليون دولار (جعفر ضياء و سعد الدين، 2004، ص183).

إضافة إلى تزايد الدعم الأمريكي للمعارضة العراقية طوال عام 2002؛ حيث تواتـرت الاتصالات بين ممثلي المعارضة العراقية، ومسؤولين أمريكيين مختلفين، كمـا أصـدر الرئيس الأمريكي قرارين هامين؛ يتعلق أولهما بتقديم دعم مالي يقدر بحوالي 92 مليون دولار لتمويل 12 مجموعة معارضة عراقية، وهو المبلغ المتبقي مما كان مخصصاً للمعارضة بمقتضى قانون تحرير العراق الصادر عن الكونجرس عـام 1998، أمـا القـرار الثانـي فينص على الموافقة على انضمام ستة فصائل معارضـة عراقية أخرى إلى حركة المؤتمر الوطني العراقي بما يؤهلها بالمشاركة بنـشاطات المعارضة (مركز الأهرام، 2003، ص32)، ثم عينت الولايات المتحدة سفيراً لها ممن أطلقت عليهم العراقيين الأحرار، وهو الدبلوماسي زلماي خليل زاده؛ مما يدل على أن واشنطن قد أولت أهمية أكبر من السابق للمعارضة بوصفها واحدةً من أوراق الضغط على النظام العراقي (مركز الأهرام، 2003، ص53).

د. فرض الحصار الاقتصادي على العراق طوال تلك الفترة.

حـيث إن العقـوبات الاقتصادية تعد مقبولة أخلاقياً أكثر من القصف، وهي أكثـر مـدعاة للاحترام من الحرب العسكرية، كما أنها تخدم الهدف الأمريكي تجاه العراق.

وبالتالي خدم هذا الحصار السياسة الأمريكية العسكرية، وكان له آثار ونتائج عديدة على العراق:

أولاً: مواصـلة الحـرب بوسـائل غير عنيفة ظاهرياً، حيث تم تدمير قدرة العراق الكيميائية، والنووية، وتدمير طاقة العراق العسكرية التقليدية، هذا فضلاً عن

الحرب النفسية التي واجهها العراقيون؛ وذلك لموت عدد كبير من الشعب نتيجة لمنع دخول المواد الغذائية والأدوية الطبية التي يحتاجونها.

فهـي عقـوبات مشددة إذن؛ كي لا يستطيع العراق إعادة بناء نفسه من كافة النواحي،إذ قالت مصادر دبلوماسية أمريكية: "إن العقوبات المشددة ستبقى مفروضة على العراق كي لا يستطيع إعادة بناء نفسه عسكرياً بسهولة" (سيمونز، 1998، ص 78)؛ وبذلك تم تهيئة العراق لإقدام الغزو عليه.

إنـنا نفهـم مـن ذلك أن واشنطن إنما تسعى إلى تضييق الخناق على النظام العراقـي، من خلال السعي لتمرير مشروع العقوبات الذكية الذي كان قد رفض مع نهايـة العام 2001؛ بفضل الرفض الروسي في مجلس الأمن، والذي كان قد حمل وعداً ببحث قائمة الواردات ذات الاستخدام المزدوج، إلا أن الولايات المتحدة نجحت فـي 14/أيار/2002 -موعد التجديد نصف السنوي لبرنامج النفط مقابل الغذاء- في تمريـر المشروع؛ حيث صدر قرار مجلس الأمن رقم 1409 بالإجماع على تشديد الـرقابة علـى هـذه الواردات، فضلاً عن استمرار الحظر المفروض على السلع والمواد العسكرية (مركز الأهرام، 2003، ص30).

ثانـياً: نـتج عـن الحصار محاولة الولايات المتحدة تغيير نظام الحكم في العـراق؛ ففـي آذار أعلن السكرتير الصحفي للبيت الأبيض دي دي مايرز أنه: "لا يمكـن تـصور بقـاء الرئيس العراقي في السلطة حتى إذا امتثل إلى قرارات الأمم المتحدة كافة" (سيمونز، 1998، ص85).

هـ. تطبيق مبدأ الاحتواء المزدوج.

وهـو جـزء من سياسة أمريكية طبقت على إيران والعراق؛ بهدف إضعاف هاتـين الدولتـين فـي الوقت نفسه، للمحافظة على أمن الخليج حسب وجهة النظر الأمريكية، ومن الجدير بالذكر قوله: إن أول من تحدث عن هذه السياسة هو مارتن أنديك مسؤول الشؤون الخارجية في مجلس الأمن القومي الأمريكي، وذلك في أيار/ 1993 خـلال الاجتماع السنوي لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ثم تحدث عنها مستشار الرئيس الأمريكي آنذاك أنطوني ليك في مجلة (Foreign Affairs) الصادرة في آذار/1994؛ في مقالة بعنوان (الدول المتمردة)؛ حيث قام بشرح سياسة

الاحتواء المزدوج مكرراً أفكار مارتن أنديك، وجرت العادة أنه عندما يقوم مستشار الـرئيس بـالإعلان في المجلة أعلاه، فإنها تعتبر بمثابة سياسة رسمية (سجادبور، 1995، ص65).

ومـا يهمنا هو أن سياسة الاحتواء المزدوج تمثلت في قيام الولايات المتحدة بتقيـيد العراق، وذلك بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة من خلال الحصار ونظام التفتيش الـصارم؛ وذلـك لإضعاف سيطرة العراق على المستوى الإقليمي (دول الخليج)؛ لتحافظ على أمن الخليج حسب المفهوم الأمريكي(Lake. 1994. pp 45-55)، وفي الاتجاه نفسه فإن العراق بلد غني بموارد بترولية؛ إذ يوجد حوالي 65 في المائة من نفط العالم في الشرق الأوسط، ويملك العراق ثاني أكبر موارد النفط في العالم، وبما أن الـنفط سـلعة استراتيجية مهمة فيمكننا القول بأن الدولة التي تسيطر على النفط، تسيطر أيضاً على الاقتصاد العالمي، وفيما يخص الولايات المتحدة فإنه يجب عليها السيطرة على موارد النفط العراقية كي تحقق سيادة العالم.

ومـن زاوية أخرى فإن العراق لديه القدرة على تطوير أسلحة دمار شامل؛ حـيث إن بإمكانه الاستفادة من موارده البترولية الغنية في هذا الغرض، كما يمتلك العـراق الخبرات الكافية في هذا المجال، وما إن يتخذ قراراً بإعادة إنتاج العناصر الكيميائية، فإنه يستطيع ذلك.

كـل هـذه الأسـباب جعلت الولايات المتحدة تطبق سياسة تهدف إلى تفتيت العـراق؛ كي لا يستطيع أن يلعب دوراً إقليمياً في المنطقة، فهو على الرغم من أنه كان خاضعاً لعقوبات الأمم المتحدة لمدة اثني عشر عاماً بعد حرب الخليج الثانية، إلا أنـه ظـل قـوياً وواصـل تحديه لتفوق الولايات المتحدة في العالم، إضافةً إلى أن الـولايات المـتحدة تحـاول أن تـستفيد من الموارد الموجودة فيه؛ كالنفط والذهب وغيرهما (جونز، 2003، ص8).

وفـي الـوقت نفـسه فإن سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية موجهة أيضاً لإيـران؛ حـيث ترى الولايات المتحدة أن احتواء التهديد الآتي من إيران أمر أكثر صـعوبة مـن احتواء ذلك الآتي من العراق؛ حيث إن إيران تشكل تحدياً للولايات المتحدة والمجتمع الدولي؛ فهي الدولة الأكثر دعماً للإرهاب، والاغتيالات في العالم

حسب المفهوم الأمريكي عبر دعمها لحركة حماس، وحزب الله، كما أنها دولة معادية لإسرائيل، إضافة إلى أنها تسعى للحصول على الهيمنة على الخليج بالوسائل العسكرية (هدار، 2003، ص140). ولعل أكثر ما يثير القلق أن إيران تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل؛ بما فيها أسلحة نووية سرية، وصواريخ باليستية لنقل أسلحة الدمار الشامل إلى الشرق الأوسط (المرهون، 1997، ص201).

وبالتالي فإن ذلك يمهد لوجود أنظمة مناهضة للولايات المتحدة، وتمتلك أسلحة دمار شامل في المنطقة؛ مما سوف يشكل تهديداً كبيراً لمصالح الولايات المتحدة فيها.

كما تمثلت هذه السياسة في التواجد العسكري الكثيف (بريزنسكي وآخرون، 1999، ص3)؛ حيث كشف وليم بيري وزير الدفاع الأمريكي في مؤتمر صحفي عقده في الكويت، في 29/تشرين الثاني/1996 أن الولايات المتحدة أبقت في الخليج بعد حرب الخليج الثانية 1800 من مشاة البحرية على متن سفن قبالة السواحل الكويتية، وكذلك أبقت على ثماني طائرات مقاتلة من طراز اف-117 ايه (ستيلث) في الكويت إلى أجل غير مسمى، وقال إن الهدف من ذلك هو الحفاظ على ردع قوي في المنطقة، في إطار سياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق، والتعامل مع أي خطر نابع من أي هاتين الدولتين.

وقال أيضاً، خلال زيارته لحاملة الطائرات الأمريكية كيتي هوك في الخليج، "إن مهمة الجنود الأمريكيين هي منع العراق وإيران من السعي للسيطرة على إمدادت النفط العالمية. وخاطب الجنود العاملين على السفينة بالقول: إن لدى هاتين الدولتين خططاً للسيطرة على ثلثي إمدادات النفط العالمية الموجودة في الخليج، ولا يمكن أن يكون هناك شئ أكثر إثارة للرهبة من وجود مجموعة قتالية لحاملة طائرات. هذه هي مهمتكم: تخويف العراق وإيران" (المرهون، 1997، ص372-379).

و. استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

تلقى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون تقريراً بشأن تدعيم الأمن في المنطقة، وقد ورد فيه فيما يتعلق بمنطقة الخليج أن هذه المنطقة يجب التركيز عليها، وعدم

تعريضها للتهديد من أجل الاستقرار الإقليمي، وأمن مصادر الطاقة، والوقوف في وجه التهديدات التي تشكلها الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل وحماية أمن الشركات الأمريكية في المنطقة بصفة خاصة من التهديدات الدولية والإقليمية.

وتتمثل استراتيجية الأمن القومي في استمرار تشجيع دول الخليج، على أن يعملوا معاً وبطريقة وثيقة من أجل التوصل إلى ترتيبات دفاعية وأمنية جماعية، ومساعدة كل دولة من دول المجلس للوفاء بمتطلباتها الدفاعية، وتطوير العلاقات الدفاعية الثنائية، وقد تمت ترجمة هذه الرؤية الأمريكية لأمن الخليج في استمرار معاهدات الدفاع المشتركة بين الولايات المتحدة ودول الخليج، ومن ناحية أخرى في وجود القوات الأمريكية الدائمة في المنطقة، والعمل على إيجاد المسوغ والذريعة الدائمة لبقائها، واستخدامها المنشآت العسكرية، وكذلك الدعم التي تتلقاه من الدول المضيفة (مركز الأهرام، 2001، ص95،96).

2.2.4 التصعيد العسكري الأمريكي.

تمثل التحول في السياسة الأمريكية تجاه العراق من العمل الدبلوماسي المباشر، وغير المباشر المتمثل في تدخل دول أخرى إلى جانب الجهود السياسية للولايات المتحدة، إلى الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية بشكل مكثف؛ حيث تعرض العراق طوال الفترة من 1992-2002 إلى مجموعة من الحملات والهجمات العسكرية؛ حيث قامت الولايات المتحدة بهجمات جوية بعد عملية عاصفة الصحراء التي تعرض العراق خلالها إلى ضربات جوية استهدفت منشآت حديثة وعسكرية، إضافة إلى ملاحقة الطائرات العراقية التي كانت تخترق مناطق حظر الطيران في المناطق الجنوبية والشمالية من العراق. وقد ساهم في هذه الهجمات كل من القوات الجوية الفرنسية والبريطانية.

وفي 17 /كانون الثاني/1993 قامت القوات الأمريكية بعدة هجمات؛ أرضية وبالسفن البحرية بمشاركة بريطانيا، وقد تم إطلاق حوالي 46 صاروخ كروز من طراز توماهوك (سيمونز، 2003، ص260) على مصنع يزعم الأمريكيون أنه جزء من البرنامج النووي العراقي (راي، 2003، ص76).

أمـا الهجـوم الـثالث في هذا المجال فكان فـي 26/حزيران/1993؛ حيث أطلقـت الولايات المتحدة 23 صاروخاً من نوع كروزعلى مقر قيادة الاستخبارات العراقية (راي، 2003، ص76) رد فعل على ادعاء الولايات المتحدة والكويت قيام العراق بمحاولة اغتيال الرئيس الأمريكي السابق بوش الأب (سيمونز، 2003، ص 261).

كمـا قامـت الولايات المتحدة في الفترة ما بين 3/أيلول/1996 حتى كانون الأول/1998 بـضربات جـوية رداً على سحق العراق المقاومة الكردية؛ حيث تم إطـلاق 24 صاروخاً من طراز (كروز) على محطات الرادار المتواجدة على بعد مئات الأميال إلى الجنوب (كسينجر، 2002، ص193)(سيمونز، 2003، ص261). كما تم توسيع مناطق حظر الطيران على الأراضي العراقية لتصبح إلى 33° درجة موازية، بجانب ضواحي بغداد) (راي، 2003، ص76).

أمـا في العام 1998 فقد كانت الضربة الأكثر قوة وشدة من سابقتها؛ حيث عرفت باسم ثعلب الصحراء، التي أعقبت قيام العراق بطرد المفتشين الدوليين (لجنة يونـسكوم) من أراضيه بعد اتهامهم بالتجسس لصالح الولايات المتحدة، وتم إطلاق حوالي 325 صاروخ كروز على مدى أربع ليالٍ دمر خلالها عدد من مصافي النفط في العراق، وضربت المباني الحكومية، والحساسة؛ مثل مباني المخابرات، ومواقع عسكرية؛ مثل مضادات الطائرات (سيمونز، 2003، ص262).

ومـن الملاحظ أن التغير في عملية الاستهداف من حرب الخليج الثانية إلى عملـية ثعلـب الـصحراء يكمن في أن الهجوم البري في حرب الخليج الثانية كان مدعـوماً بـضربات جوية مكثفة على كل عنصر هام من قدرات العراق مزدوجة الاستخدام، كوسائل الاتصال، والمواصلات، والقطاعات الصناعية، أما في ضربات ثعلـب الصحراء فإنها حرب يمكن أن يتطاول مداها؛ فقد كان تدمير قدرة العراق، ومـصافي الـنفط، ومـصانع إنتاج الذخيرة، وكذلك تدمير المستودعات الاحتياطية للذخيـرة والمعـدات الـصناعية أمـراً مفهوماً، حيث سعت الولايات المتحدة إلى الاستمرار في إضعاف العراق، وتدمير البنية التحتية له بشكل منسق ومنظم؛ لإجبار العراق على اتباع سياسات معينة لدعم المعارضة العراقية.

أمـا التـصعيد العـسكري الأمريكي تجاه العراق خلال السنوات القليلة التي سـبقت الغـزو، فكان يهدف إلى شل القدرة العسكرية للعراق إلى أكبر قدر ممكن تمهـيداً لتنفـيذ الخطـة العسكرية الأمريكية التي تريد احتلال العراق بشكل كامل، وإسقاط نظامه السياسي، وقد تمثل هذا التصعيد في الضربات الجوية من 2/نيسان/ 1999 إلـى 17/أيـار/2000؛ حيث شمل القصف الجوي أهدافاً مدنيةً؛ مثل بيوت المدنيـين، ومخازن الغذاء، واقتصادية مثل، محطة الضخ الرئيسة التي تخدم ميناء البحر النفطي في البصرة (سيمونز، 2004، ص264، 270).

كمـا شـمل أيضاً ضربات جوية منذ 21/كانون ثاني/2001 إلى 26/شباط/ 2002 تم فيها قصف مراكز القيادة، والسيطرة، والرادار خارج بغداد (راي،2003، ص78) إضـافةً إلى منشآت اقتصادية، ومواقع مدنية؛ شملت مخازن غذاء، ومنازل سكنية، وغيرها من الأهداف المدنية التي نجم عن إحداها عن 161 قتيلاً تقريباً في صفوف المدنيين (سيمونز، 2004، ص265)، واشتركت في إحدى الغارات الجوية حوالي 80 طائرة حربية (سيمونز، 2004، ص286) و(مركز الأهرام، 2003، ص 52).

3.2.4 السياسات العراقية المناهضة للولايات المتحدة.

أدى السلوك السياسي العراقي المناهض للولايات المتحدة إلى تصعيد السلوك الأمريكـي تجـاه العـراق خلال الفترة 1992-2002؛ حيث إن من المعروف أن الـسياسة العـراقية تجاه الولايات المتحدة لم تتسم بالهدوء طوال تلك الفترة، ولعلّه تخطيط أمريكي لربط العراق ببعض الأحداث التالية، التي جعلت من العراق الملف الرئيـسي للسياسة الخارجية الأمريكية؛ لإيجاد الذريعة للسياسة الأمريكية الصارمة تجاه العراق، وهذه الأحداث هي:

1. محاولة اغتيال بوش الأب في الكويت؛ حيث تم الكشف عن أن منفذي العملية لـديهم ارتباطات بالقيادة العراقية السابقة، ربما يكون الربط مغلوطاً ومتقصداً، وقد نفذت الولايات المتحدة على ضوء ذلك ضربات جوية على العراق في 26 /حزيران/1993 كما ذكر سابقاً.

2. تفجير مركز التجارة العالمية في عام 1993 في الولايات المتحدة؛ حيث اعتبر هـذا العمـل الأكثـر خطـورة على الأمن القومي الأمريكي باعتباره تهديداً أصـاب مركـز القـرار الأمريكي، وكان أول عمل عسكري ينفذ في أرض الـولايات المتحدة الأمريكية، وقد اعتبرت القيادة الأمريكية أن الجهة الرئيسة التـي تقـف خلـف عملية التفجير هي القيادة العراقية، وبتعاون مع الحركات الإسلامية المتطرفة، على الرغم من عدم وجود دلائل على تورط العراق.

3. الخطـاب الـسياسي للقـيادة العراقية المناهض للولايات المتحدة ولإسرائيل؛ وأعني هنا بالخطاب السياسي العراقي كل ما صدر عن الرئيس العراقي صدام حـسين تجاه الولايات المتحدة، ورؤسائها وحليفتها إسرائيل خلال هذه الفترة، وقـد بلـغ الهجوم في الخطاب العراقي على الولايات المتحدة وحكامها نسبة عالـية مـن مجمـل الخطـاب السياسي العراقي المناهض للولايات المتحدة (الخـصاونة، 1998، ص7)؛ ممـا سـاعد فـي تصعيد الأزمة السياسية بين الولايات المتحدة والعراق طوال تلك الفترة.

يضاف إلى ذلك رد الفعل العراقي على هجمات 11/أيلول/2001؛ حيث وقف العراق وحيداً من بين الأنظمة العربية مع تلك الهجمات ضد الولايات المتحدة؛ ففي حـديث علـى التلفزيون العراقي بعد يوم من الانفجارات قال الرئيس العراقي: (إن راعـي البقـر الأمريكي يجني ثمار جرائمه ضد الإنسانية، إنه يوم أسود في تاريخ أمريكا، تذوق فيه طعم الهزيمة المرة لجرائمها وتغافلها عن إرادة الشعوب في حياة حرة كريمة، إن الانفجارات الضخمة التي وقعت في مراكز القوة في أمريكا صفعة مـؤلمة على وجه السياسيين الأمريكيين؛ لكي يتوقفوا عن هيمنتهم غير المشروعة، وعن محاولاتهم فرض وصاية على الشعوب) (سيمونز، 2003، ص44، 45).

4. التلاعب والتهرب في موضوع تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، والتمويه علـى خبراء الأمم المتحدة للتفتيش؛ حيث تم كشف هذا التلاعب بشكل واضح بعـد هـروب حسين كامل إلى الأردن، وإعلانه أسرار برنامج أسلحة الدمار الشامل للعراق بما يوافق وجهة النظر الأمريكية.

وبعد هذا كله حاولت الولايات المتحدة تأكيد المسببات للوجود الفعلي الأمريكي بالعـراق؛ فبدأت تبحث عن مبررات لإكمال الوجود العسكري بالعراق بشكل كامل، لإحكـام القبـضة الأمـريكية على العراق؛ وذلك لتحقيق هدف قديم ومهم، ألا وهو ضـمان أمـن الخلـيج وإبقاؤه ضمن الممتلكات الأمريكية بشكل أكثر قوة؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الأمريكية، ولن يتم ذلك إلا بالوجود العسكري الهائل للقوات الأمريكية بالمنطقة، الذي تجسد بالاحتلال الأمريكي للعراق.

3.4 الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

1.3.4 أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق وأهدافه (حرب الخليج الثالثة).

وتقسم الأسباب إلى فرعين: الأسباب الحقيقية، والذرائع المستخدمة (المبررات)

أ. تداعيات الحرب على العراق (الأهداف والأسباب الحقيقية):

ممـا لا شـك فـيه أن الخليج العربي والعراق من الدول التي تكتسب أهمية اسـتراتيجية على الصعيد الإقليمي والدولي، وأن أهميتهما تتزايد مع الوقت بصورة مطّـردة، وممـا يؤكد هذه الأهمية الاحتلال الأمريكي للعراق، وما له من تأثيرات إيجابـية للـولايات المتحدة، ولعل من أبرز العوامل التي تزيد من أهمية العراق ما يلي، وهي تشكل (أسباب حرب الخليج الثالثة):

1. النفـط:

أستوردت الولايات المتحدة في عام 2003 نصف استهلاكها النفطي، وسترتفع نسبة الاستيراد إلى حوالي الثلثين مع حلول العام 2020 (الجدم، 2003، ص15)، وبهذا فقد أصبحت الولايات المتحدة مدمنة على النفط الذي يستورد من أماكن وأنحاء غير مستقرة في العالم (نقلاً عن الرئيس الأمريكي بوش الابن) وهذا يعني أن الولايات المتحدة تعتمد على النفط الخارجي بشكل هائل، وذلك لسد استهلاكها اليومي الذي يزيد عن 20 مليون برميل (حمودة، 2006، ص50)، إلا أن حقيقة الربط بين غزو العراق والنفط العراقي هي أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي للبترول فـي العالم بعد المملكة العربيـة السعودية، إذ يبلغ حجـم احتياطه المثبت حاليـاً حوالـي112،5 بليون برميـل بعد استكشاف جميـع

حقوله(Amoco. 2000.PP4.7)، بينما يبلغ الاحتياطي السعودي المثبت حالياً حوالي 230 مليار برميل (الجدم، 2003، ص15).

ومـن ناحية أخرى، فإن سيطرة القوات الأميركية على نفط العراق والخليج سيمنع مجرد إمكانية التفكير في استخدام سلاح النفط، سواء ضد أميركا أو إسرائيل، وستكون القوات الأميركية جاهزة في قلب الآبار النفطية للدفاع عنها، وبمقربة جميع دول الخلـيج النفطـية، إذا حصل أي انقلاب أو تغيير للسلطة، أو لأي استراتيجية يمكـنها أن تهـدد الآبـار النفطية وإمداداتها، ويمكن أميركا أكثر من الضغط على منظمة أوبك لاستنزاف احتياطاتها من خلال الإنتاج العالي للدرجة القصوى؛ أي أن الحـرب كانت من أجل النفط بالدرجة الأولى، وهذا ما أكده سفير الولايات المتحدة السابق لدى السعودية جيمس أكنز (ضياء جعفر وسعد الدين، 2004، ص912).

2. تكريس الهيمنة الأمريكية

ممـا لا شـك فـيه أن السيطرة الأمريكية على الخليج العربي يعطيها القوة للتحكم، وتكريس مفهوم الهيمنة الأمريكية العالمية، لا سيما على الدول غير المنتجة للبترول والتحكم فيها، وخاصة الصناعية منها. مثل: اليابان وأوروبا والصين، وذلك من خلال الضغط عليها من عدة نواحي متمثلة في النفط وطرق المواصلات البحرية فـي الـشرق الأوسـط، وهـي طرق أقل تكلفة مقارنة بغيرها، وكذلك مد المنطقة بمخـرجات الصناعة الأمريكية والهيمنة على الأسواق شرق الأوسطية، التي تمثل أعلى استهلاك في العالم؛ مما يؤدي إلى التحكم سياسياً بالدول الكبرى وبالعالم.

ومن جهة أخرى، تمكنها السيطرة على الخليج من مواجهة تحديات نمو النفوذ الـصيني في أوروبا وآسيا، وتمدد علاقاتها النفطية مع دول الجمهوريات الإسلامية التي كانت خاضعة للاتحاد السوفيتيي سابقاً(حمودة، 2006، ص50) .

كمـا تهدف الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً إلى إنعاش الاقتصاد الأمريكي المـتدهور انطلاقاً من التحكم بسوق النفط وأسعاره، ومن ناحية أخرى؛ فإن العراق المحرر "عراق بعد الغزو" ودول الخليج العربي سوف تدفع فاتورة الحرب الأخيرة، ومـن المهـم قـوله: إن أدوات ضـبط النظام الرأسمالي للولايات المتحدة –خلال الـسنوات الخمـس عشرة الماضية– تتحدد أولاً من خارج النظام الرأسمالي، ومن

أمثلتها احتلال العراق (مدخلات ومخرجات العملية الاقتصادية)، وثانياً من داخل النظام نفسه (الولايات المتحدة)؛ حيث سيتم تشغيل الشركات الأمريكية في مختلف المجالات بدءاً بشركات الأسلحة، وانتهاءاً بشركات إعادة اعمار العراق، ومن الجدير بالذكر أن الفائض الاقتصادي أكثر ميلاً للارتفاع في ظل الأنظمة الرأسمالية الاحتكارية مثل الولايات المتحدة، وفي إطار عدم المواءمة مع الطلب المحلي الذي يتسم بتباطؤ معدل التزايد.

إذن، فعدم قدرة السوق الداخلية (للولايات المتحدة) على امتصاص هذا الفائض، جعل الولايات المتحدة بحاجة ماسة لإيجاد أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، حتى تتلافى المشاكل الاقتصادية (النجفي، 2006، ص9).

ومن جهة أخرى تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة رسم حدود الدول شرق الأوسطية بما يتناسب والمصالح الأمريكية في المنطقة، تحت اسم الشرق الأوسط الجديد؛ حيث سيتم تقسيم الدول الكبرى إلى دويلات؛ حتى لا تبقى قوية ومهيمنة إقليمياً على هذه المنطقة التي تشغل فكر الأمريكيين ليلاً نهاراً، بهدف السيطرة عليها، إضافة إلى إيجاد أنظمة حكم موالية للولايات المتحدة وإسرائيل بدرجة أكبر، وهذا ما قاله وزير الخارجية الأمريكي كولن باول: إن احتلال العراق هو نقطة البداية لرسم شرق أوسط جديد.

3. شركات النفط و السلاح الأمريكي

يعد صنع القرار السياسي الخارجي أساساً لتفسير السياسة الخارجية للدول، إضافة إلى وجود عوامل و مصالح داخلية تؤثر في وضع هذه السياسة (توفيق، 2000، ص117)، وبما أن السياسة الخارجية الأمريكية هي نتاج لالتقاء المصالح الداخلية فإن شركات الأسلحة والنفط تُعدان من أهم المصالح و العوامل المؤثرة في وضع السياسة الخارجية؛ حيث أنها تمثل مفردةً أكبر من حكومة، فهي كما اعتبرتها وزارة الخارجية الأمريكية شكل من أشكال الحكومة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، والمفوضة بصياغة السياسة الأمريكية في العالم(العجمي، 2006، ص189)؛ بالتالي فإن شركات النفط تقوم بالضغط على صناع القرار من أجل الهيمنة على مصادر

الطاقة في العالم لضمان عدم توقف نشاطها الاقتصادي؛ أي هيمنة الولايات المتحدة المطلقـة على الدول المنتجة للنفط، ومن الزاوية الأخرى فلن يكون إرضاء شركات الأسـلحة إلا بوجود حروب كبيرة في العالم لتسويق أسلحتها، وبالتالي يتوجب على الـولايات المتحدة كي تستجيب لعوامل الضغط هذه أن تزرع أسباب الخلافات بين الـدول، وتـضمن اسـتمرار تدفـق النفط للشركات الأمريكية النفطية، بالتالي تعد الـشركات الأمريكية من أهم الأسباب التي أدت إلى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

ومـن الجدير بالذكر علاقة الرؤساء الأمريكيين بهذه الشركات؛ فجميعهم إما يمـتلكون شـركات الـنفط أو الأسـلحة، أو يكونون من أكبر المساهمين في تلك الشركات.

4. حل القضية الفلسطينية

حل القضية الفلسطينية لصالح الجانب الإسرائيلي سوف يكون أسهل مع غياب عـراق قـوي على الساحة الإقليمية؛ فمن المعروف أن موقف العراق تحت مظلة القـيادة العـراقية السابقة من أقوى المناهضين للوجود الإسرائيلي في المنطقة؛ مما سيجعل الاحتلال الأمريكي للعراق يضعف الموقف العربي، والموقف الإيراني أيضاً المناهض لإسرائيل؛ وذلك لقرب وجود الولايات المتحدة منه.

ومن ناحيةٍ أخرى فإن سقوط النظام العراقي سيضعف بشكل كبير موقف كل مـن سوريا وإيران المناوئين للصلح مع إسرائيل، وذلك عن طريق تضييق الخناق علـيهما وزيـادة مخاوفهمـا مـن أن تكونا بعد العراق في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة؛ حيث ضمت سوريا وإيران إلى ما يسمى دول محور الشر (علي، 2003، ص19).

كمـا أن إقامة نظام سياسي في العراق موالٍ للولايات المتحدة سيشكل ضربة صاعقة للأنظمة العربية عموماً، وسيدفعها إلى اللهاث وراء إسرائيل للتصالح معها، ومـراعاة متغيـرات الموقف، والواقعية في التعامل مع الظروف المستجدة، وحينها سـوف تتخلـى الدول العربية والإسلامية عن تضامنها مع الانتفاضة، وستعود لفتح

سـفارات وقنصليات إسرائيل في بلادها، دون أن تضطر إسرائيل لتقديم تنازلات أو تغيير سياساتها.

وفي الشرق الأوسط ستغدو المقاومة -بإقرار دولي- إرهاباً، وتغدو عمليات الـبطش والسلب والتدمير الإسرائيلية حرباً ضد الإرهاب، كما أن الولايات المتحدة ستعمل على ترويج سياساتها المتعلقة بالإرهاب، والتي تصبغها على معظم حركات المقاومة الفلسطينية، واللبنانية في الشرق الأوسط، وستحاول تشكيل رأي عام دولي وإقليمي يقبل إضعاف هذه التنظيمات من أجل المحافظة على أمن إسرائيل.

ب. الذرائع المستخدمة في الحرب على العراق (الأهداف المعلنة)

قـدمت الـولايات المتحدة للعالم أهدافاً ومسوغات لتبرير الإقدام على حرب الخليج الثالثة، ولعل أهم تلك الأسباب:

1. تدعيم العقيدة الأمنية الأمريكية الجديدة

التـي تهـدف إلى توجيه ضربات للمناطق التي يتم وصفها بالإرهابية أينما تواجدت في العالم؛ وذلك من أجل المحافظة على الأمن القومي الأمريكي، ومكافحة الإرهـاب عقب أحداث 11/أيلول/2001 (موراي، 2005، ص251)، حتى بدا أن أحـداث11/أيلـول لـم تكن إلا مدخلا لأحداث أكبر، وأخطر في العقيدة الأميركية الأمنـية الجديـدة، التي تقوم على فكرة الضربات الوقائية للدول التي تشكل تهديداً للـولايات المـتحدة، وكـان العـراق على رأس قائمة هذه الدول في ذهن الإدارة الأمريكية.

وبالتالـي حاولـت الـولايات المـتحدة جاهـدة إيجاد علاقة بين الهجمات، والإرهـاب والعراق؛ حيث توجهت الإدارة الأميركية نحو العراق الذي بات الهدف الأكبـر للحملـة الأميركية على الإرهاب على الرغم من عدم وجود أي رابط، أو قـرائن بـين العراق و تلك الهجمات، وما يدلل على صحة هذا الكلام أنه منذ وقت مبكـر من عام 2001 قالت مستشارة الأمن القومي الأميركي كوندليزا رايس: إن الـرئيس العراقي صدام حسين "كان يطرح مشكلة قبل 11/أيلول وما زال" (الجزيرة نت، 2004/10/3،).

ثـم تـوالت التصريحات الأمريكية ضد العراق بشكل متسارع؛ حيث طغى العـراق علـى كافـة التطورات الموجودة والمستجدة على الساحة الدولية، ليتحول العـراق وحده لأهم أولويت السياسة الخارجية، والدفاعية الأميركية، على الرغم من الحـديث عـن دول أخرى، وهي ما يعرف بمحور الشر الذي ضم العراق وإيران وكوريا الشمالية.

كما وسعت الولايات المتحدة ضمن هذا الاتجاه الربط بين العراق والإرهاب، وتحديـداً بعـد هجمـات الجمـرة الخبيثة؛ أي الحرب الكيميائية؛ حيث قال وزير الخارجـية كـولن باول في خطابه أمام مجلس الأمن عندما عرض الأدلة الأميركية علـى امـتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل: "كل جملة أقولها أمامكم اليوم مدعمة بمـصادر، وهي مصادر قوية. وهذه ليست مجرد تأكيدات، بل إننا نقدم لكم حقائق، واستخلاصات قائمة على الاستخبارات" (سيمونز، 2003، ص65).

2. مخالفات العراق لنظام التفتيش

حـيث جـاء في البند الرابع من القرار رقم1441 أن (أي إقرارات كاذبة أو إخفـاء معلـومات مـن الإقرارت التي يقدمها العراق تنفيذاً لهذا القرار، أو إحجام العـراق في أي وقت عن الإذعان لهذا القرار، والتعاون التام في تنفيذه يشكل خرقاً ماديـاً آخر للالتزمات العراقية، وسيبلغ المجلس لتقييمه وفق الفقرتين 11 و12 من هـذا القـرار). وتنص الفقرة 12 على اجتماع المجلس بصورة فورية عند تلقيه أي تقرير حول مخالفات العراق، أما المخالفات التي سجلت حتى عام 2002 فهي:

أ. تصر الولايات المتحدة على وجود ثغرات ونواقص كثيرة في إقرار ما يملكه العـراق من سلاح تنفيذاً للفقرة الثالثة، وأهم النواقص إغفال العراق لحوالي 6000 قذيفة كيمائية ثبت وجودها لديه قبل أن يغادر المفتشون عام 1998.

ب. عثر المفتشون على 11 رأس كيماوي فارغ من عيار 122ملم.

ج. العـثور فـي منزل أحد العلماء العراقيين على 3000 صفحة تتعلق بإنتاج الأسلحة النووية (الجدم، 2003، ص16).

كما أقر الكونجرس الأمريكي في 7/تشرين الأول/2002 منح الرئيس الأمريكي قـرار الحـرب علـى العـراق بالغالبية العظمى؛ على إثر شهادة من مدير وكالة

المخابـرات المركزية جورج تينيت في 24/أيلول/ 2002؛ حيث اجتمع الكونجرس الأمريكـي ليمـنح رئيس الولايات المتحدة تفويضاً بشن الحرب على العراق، عن طـريق تقويم وكالته لقدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل؛ فصرح أنه تم إيقاف 3000 أنبوب ألمينيوم عالي المتانة وحجزها في عمان، وهي في طريقها إلى العـراق، وأنهـا جزء من عقد كبير لشراء هذه الأنابيب التي ستستخدم في صناعة معـدات الطـرد المركزي لتخصيب اليورانيوم (ضياء جعفر و سعد الدين، 2004، ص170).

وهكـذا أبقـت الـوكالة الذريـة معتمدة على تلك الذريعة لإطالة أمد عملها في العـراق، وكـي تبقي ملف التسلح النووي مفتوحاً، تلك الحجة التي اتبعتها الولايات المتحدة لتسويق الحرب على العراق.

3. نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم أجمع، حسب المفهوم الأمريكي.

ولا سيما أن العراق يشكل في ظـل نظام الحكم فيه بلداً خاضعاً لحكم قيادة تعتبـر مـن أكثر القيادات في العالم ديكتاتورية؛ لقمعها الشعب العراقي في الداخل بأسـاليب كثيرة؛ من أهمها قمع الأقليات العرقية الموجودة بداخله، وتجاوز العراق لمبادىء حقوق الإنسان تجاه شعبه؛ حيث صور العراق عبر مختلف وسائل الإعلام العـربية والعالمية بأنه نفذ عقوبة الإعدام بأناس كُثر؛ بسبب انتماءاتهم السياسية، أو وجهـة نظرهم الحزبية؛ ومن أمثلة ذلك إعدام كل مواطن عراقي ينتسب إلى حزب الدعوة الشيعي.

وفـيما نـرى أن هـذه هـي الأسباب الحقيقية، والأسباب الظاهرية للحرب الأمـريكية الأخيـرة على العراق؛ حيث إن العراق لا زال يشكل خطراً على أمن الـولايات المـتحدة ومصالحها في الخليج؛ كونه لم يزل قوياً ويسعى إلى لعب دور إقليمي؛ حيث إنه يشكل خطراً على العالم، وعلى جيرانه، وخاصة إسرائيل، إضافة إلى كونه بلداً إرهابياً، ويصنف من ضمن اللائحة السوداء الأمريكية.

2.3.4 الحركات المعارضة للحرب الأمريكية على العراق لعام 2003، والمحاولات الدولية لتجنب الحرب:

لم ينل قرار الحرب على العراق الحد الأدنى من التأييد من قبل القوى الدولية الرئيسة: روسيا والصين وفرنسا واليابان، أو حتى توافقاً داخل تلك الدول التي قادت الحـرب، وهـي الولايات المتحدة وبريطانيا، إلا أن الولايات المتحدة أصرت على مـوقفها مـن ضـرورية الحـرب؛ لأجـل السلم والأمن الدوليين، على الرغم من المحـاولات الحثيـثة لتجـنب الحـرب، وتقسم هذه المحاولات إلى محاولات دول الأعـضاء الدائمين في مجلس الأمن، ومحاولات الدول العربية، ومحاولات منظمة الأمم المتحدة، والسلوك السياسي العراقي لتجنب الحرب.

1. محاولات الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن:

أ. بـريطانيا: على الرغم من أنها الحليف الأول، والأساسي للولايات المتحدة في الحرب، فقد شهدت البلاد معارضة واسعة للحرب، وللتورط العسكري في أزمة يمكـن حلهـا بالطـرق السلمية؛ ففي داخل الحكومة البريطانية ظهرت موجة من الاعتراضـات على سياسة رئيس الوزراء، واعتزامه دخول الحرب دون غطاء من الأمم المتحدة، وقد انعكست هذه الاعتراضات في شكل تهديد من الوزراء بالاستقالة مـن الحكومة، وانتهت بالفعل باستقالة ثلاثة وزراء هم؛ روبين كوك عضو مجلس الـوزراء، ووزيـر شؤون مجلس العموم، ووزير الخارجية البريطاني السابق، كما اسـتقال كل من لورد هنت وزير الصحة، وجون دنهام وزير الشؤون الداخلية، كما اسـتقال عضو برلماني بارز من حزب المحافظين هو جون راندال، واستقال أيضاً مـساعد وزيرة البيئة أندرو ريد، وهدد 14 آخرون من مساعدي الوزراء بالاستقالة في حال تورط بريطانيا بالحرب.

وعلى المستوى الحزبي لقي رئيس الوزراء توني بلير معارضة شديدة داخل حـزب العمال؛ حيث وجه مائة من النواب العماليين في مجلس العموم مذكرة لبلير لتعرب عن قلقهم إزاء احتمال تورط بريطانيا.

أمـا الرأي العام البريطاني فقد تزايد تنديده بالحرب في أواخر سنة 2002، والشهور الأولى من عام 2003، كما شهدت بريطانيا مظاهرات حاشدة؛ كالمظاهرة

التي جرت في 28/أيلول/2002، والتي شارك فيها ما بين 250 ألفاً إلى 400 ألف متظاهـر، إضافة إلى المظاهرة التي جرت في منتصف شباط/2003، والتي ضمت تقـريباً ملـيوناً ونـصفاً من متظاهرين ممثلين لـ 11 حزباً سياسياً و 450 منظمة وجماعة غير حكومية (مركز الأهرام، 2003، ص89).

ب. فرنـسا: تولت فرنسا قيادة التحالف المعارض للحرب على العراق على الـصعيدين الرسمي والشعبي؛ فقد كانت من أقوى المعارضين للحرب، فهي الدولة الأوروبـية المعارضـة التي تملك حق الفيتو؛ ومن ثم إمكانية تعطيل قرار الحرب، وقـد أعلنت فرنسا رسمياً معارضتها للحرب مؤكدة ضرورة منح المفتشين الفرصة للعمـل، واللجوء إلى خيار استخدام القوة لنزع سلاح العراق، إذا فشل المفتشون في مهمـتهم، وقـد غلب على الموقف الفرنسي الرافض للحرب اعتبارات الحفاظ على الـشرعية الدولية، ورفض النزعة الانفرادية للولايات المتحدة، وضرورة العمل من خـلال الأمم المتحدة، ومن جهة أخرى أعلن الرئيس الفرنسي مخاوفه من أن تؤدي الحـرب علـى العراق إلى عدم استقرار في النظام الدولي، وتزايد الإرهاب داخل أوروبـا، وقـد تمـثل هذا الموقف الفرنسي عملياً في مجلس الأمن من خلال عدم موافقـته علـى القـرار رقم 1441 الذي ينص على عودة لجنتي التفتيش الدولي (الوكالة الدولية للطاقة الدولية والأنموفيك) إلى استئناف مهمامهما بالعراق، كما وقع 85 عـضواً فـي البـرلمان الفرنسي على مذكرة معارضة للحرب رفعت للرئيس الفرنسي شيراك، وعلى المستوى الشعبي شهدت فرنسا مظاهرات متكررة مناهضة للحـرب علـى العراق قبل اندلاع الحرب، شارك فيها كثير من الفرنسيين بمختلف طبقاتهم الاجتماعية منددين بالسياسة الأمريكية تجاه العراق، إضافة إلى أملهم في أن يـتم حـل الأزمـة بالطرق السلمية، وتحت مظلة الشرعية الدولية (مركز الأهرام، 2003، ص90،43).

ج. روسـيا: كـان الموقـف الروسي هو أبرز المواقف الدولية المعارضة للحـرب خـلال عـام 2002؛ فمع تصاعد الضغوط الأمريكية، ومطالبة الولايات المـتحدة بإصدار قرار جديد من مجلس الأمن برز الموقفان الروسي والألماني في مقدمـة الـدول الرافضة للحرب، وقد تميز الموقف الروسي؛ دأبت موسكو في كل

مناسـبة دولـية علـى المطالبة برفع العقوبات المفروضة على العراق منذ 1991؛ بحجـة أن بقاء هذه العقوبات أصبح بلا مبرر منطقي، وإذا كانت الولايات المتحدة ترى استحالة هذه العودة دون نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، فإن روسيا كانت تـرى أن الـتأكد مـن خلو العراق من هذه الأسلحة ممكن تحقيقه بالعودة لقرارات مجلس الأمن ذات الاختصاص، وتطبيق نظام رقابة دائمة للرصد والتحقيق، على أن تـرفع العقوبات بمجرد تطبيق هذا النظام، مشددة على ضرورة ضمان تلازم نشر لجـنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة في العراق التي ستتولى تطبيق هذا النظام، مع وضـع معايير محددة وواضحة لمصير العقوبات تعتمد على تقارير هذه اللجنة إلى مجلس الأمن فقط، ولعل الضغوط التي مارستها موسكو على بغداد منذ بداية 2002 مـن أجل السماح بعودة المفتشين باعتباره مبرراً قوياً للمطالبة برفع العقوبات عنها دون جـدوى يأتـي في هذا السياق، إلى أن اضطرت العراق للموافقة عليه بموجب القـرار 1441 فيما بعد بشروط وقيود صارمة، كما سعت روسيا إلى استخدام لهجة حـادة في الرد على التحذيرات الأمريكية للعراق، هذا وإضافةً لرفض موسكو فكرة توجـيه ضربة عسكرية أمريكية للعراق، خاصة أن لديها قناعة تامة بتقديم التسوية السلمية؛ وذلك لعدم وجود مبرر لهذه الحرب، إذ أن الولايات المتحدة لم تقدم أية أدلة دامغـة علـى امـتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وقد تعزز الموقف الروسي الـرافض لضرب العراق بالكلمة التي ألقاها وزير الخارجية الروسي أمام الجمعية العامـة في افتتاح دورتها في أيلول/2002، والتي حملت رسالة تحذيرية ضمناً من إمكانـية انسحاب روسيا من الائتلاف المضاد للإرهاب، في حال إصرار الولايات المتحدة على توجيه ضربة للعراق (مركز الأهرام، 2003، ص40).

د. الـصين: شـاركت الـصين كلاً من فرنسا وروسيا وألمانيا في معارضة اللجـوء إلـى القـوة دون الرجوع إلى مجلس الأمن؛ باعتبار الحرب ستكون غير شـرعية، ومن جهة أخرى فقد نددت الصين دائماً باستمرار العقوبات على العراق، ودعت دائماً إلى اللجوء إلى الحلول السلمية (الجدم، 2003، ص16، 17) (سيمونز، 2003، ص276).

هـ. ألمانيا: كان الموقف الألماني مناوئاً للسياسة الأمريكية حيال المسألة العراقية؛ حيث أكدت ألمانيا أن الولايات المتحدة لا يجب أن تتعامل مع الأمم المتحدة باعتبارها تابعاً لها، معتبرةً أن التحالفات بين الدول الديمقراطية الحرة لا يجب أن تصاغ بصورة التبعية؛ فالشركاء لن يكونوا أبداً أتباعاً، وأن الصداقة لا تعني الموافقة دون إبداء رأي، أو إجراء نقاش، كما كانت ألمانيا من أوائل الدول التي أعلنت أنها لن تشارك في الحرب الأمريكية على العراق حتى في حال صدور قرار من مجلس الأمن بذلك. ويغلب على الموقف الألماني الرافض للحرب نزعة إنسانية، فضلاً عن المناداة باحترام الشرعية الدولية، والتعايش بين الحضارات، وناهيك عن تصريحات لمسؤولين ألمان ضد الحرب، كان من أبرزها تصريحات وزيرة العدل الألمانية التي قامت بتشبيه أساليب الرئيس الأمريكي بأساليب الزعيم النازي هتلر.

أما على المستوى الشعبي فكانت تشهد ألمانيا، بشكل يومي مظاهرات معارضة للحرب، والتي اعتبرت من أضخم الحركات المعارضة للحرب خاصة في الأوساط السياسية للعمال، والشباب وأطفال المدارس، وتعتبر المظاهرة التي جرت في منتصف شباط/2003 أكبر مظاهرة تشهدها ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ولعل أبرز ما عبر عنه الشعب الألماني هو مظاهرات تحمل لافتات احتجاج مكتوب عليها الكلمات التالية "السيد الرئيس نحن لا نريد حروبك"، وذلك أثناء زيارة الرئيس الأمريكي لألمانيا أواخر ربيع الثاني/2002 (مركز الأهرام، 2003، ص43، 90)، وكان الموقف الألماني مؤيداً للدور الأوروبي في مناهضة الحرب على العراق.

2. رد الفعل والمحاولات العربية:

على المستوى الرسمي تميزت المواقف العربية بشكل عام برفض الحرب على العراق تحت أي ظرف من الظروف، ساعية بالوسائل السلمية والدبلوماسية، طوال عام 2002 لإقناع الطرفين الأمريكي والعراقي بعودة المفتشين، باعتباره حلاً وسطاً يجنب المنطقة ويلات الحرب، وقد حاولت الدول العربية تحقيق رؤيتها من خلال التحرك على أكثر من مستوى، ومن خلال الاجتماعات العادية والاستثنائية التي عقدت في إطار جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لبحث الشأن العراقي، والتي عقدت في بيروت في آذار/2002، ونجحت في تحقيق

مـصالحة عـراقية سعودية، وفتح باب تسوية القضايا العراقية الكويتية؛ حيث تعهد ناجـي صـبري وزير الخارجية العراقي بأن العراق لن يغزو الكويت مرة أخرى، وفي جلسة أخرى تصافح عزت إبراهيم ممثل العراق مع الشيخ صباح الأحمد رئيس وزراء الكويت (سيمونز، 2004، ص254).

ومـع ذلـك لم تتبلور حركة معارضة منظمة لمعارضة الحرب على العراق قـبل اندلاعها، بينما تفجرت حركة شعبية قوية تضمنت مظاهرات حاشدة بعدد كبير من المواطنين؛ ففي مصر كانت إحدى تلك المظاهرات في دمياط تضم حوالي 250 ألـف متظاهر، وكذلك الأمر فـي الجزائر التي ضمت أكبر مظاهرة، عددها مليون متظاهر من 47 ولايـة، وكذلك الأمر في سوريا وتونس والأردن واليمن وفلسطين (مركز الأهرام، 2003، ص86،87).

3. معركة الرفض في الأمم المتحدة:

لقـد حاولـت الأمم المتحدة تجنب الحرب من خلال عملها باعتبارها منظمةً عالمية تصدر قرارات ملزمة، وإن كانت تلك القرارات وفق إرادة الولايات المتحدة؛ إلا أنهـا بالقـرار 1441 الذي صدر في 8/تشرين الثاني/2002 قد أضعفت حجة اللجوء إلى خيار عسكري ضد العراق، ويتضمن القرار قدراً كبيراً من انتهاك سيادة العـراق لدرجـه أوصـلته إلى الإذلال، بداية من إجباره على الاعتراف بارتكاب انتهاكات جوهرية لالتزاماته إزاء قرارات مجلس الأمن السابقة، ومروراً بالتهديدات بـأن أي محاولـة عـراقية لعدم الإذعان للقرار أو عدم التعاون بشأن تنفيذ القرار سـيكون سـبباً أدعـى لبحث إمكانية التعاطي مع العراق بشكل يحفظ السلم والأمن الدوليين.

ناهـيك عن صلاحيات لجنة الأنموفيك، والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تنتهك حرمة العراق، وأمنه قبيل السماح للفرق بتفتيش القصور الرئاسية دون سابق إنذار، والسماح بالتحقيق مع أي عالم من داخل العراق أو خارجه، هو وأسرته ذوي الـصلة ببرامج أسلحة الدمار الشامل، وأن تتم المقابلات دون أي مراقبة أو حضور مـن الحكـومة العراقية، وانتهاء بحق اللجنة في إعلان مناطق تضم مواقع تفتيش

محظـورة، فـضلاً عـن الـسماح للجنة باستخدام كل وسائل الانتقال بما في ذلك الطائرات.

ومـن المهـم ذكره أن استصدار القرار1441 قد واجه معارضةً قوية داخل مجلس الأمن من قبل كل من روسيا وفرنسا والصين وألمانيا؛ وذلك لوجود قرارت سـابقة مفروضـة على العراق معتبرين ذلك تصرفاً غير قانوني ينتقص من مكانة الأمم المتحدة، ويخضعها للهوى الأمريكي (مركز الأهرام، 2003، ص48، 50).

وبعـد أن وافـق العراق على القرار1441، بدأت على الفور الوكالة الدولية للطاقـة الذرية، ولجنة الإنموفيك -التي حلت محل لجنة الأونسكوم التي كانت تفتش عـن أسلحة الدمار الشامل في العراق قبل خروجها من بغداد أواخر عام 1998-، بدأتا بالاستعدادات لعودة المفتشين، مع اختيار قبرص بدلاً من البحرين لتكون المقر الإقليمـي لفرق التفتيش. وقد بدأ التفتيش في العراق يوم 27/تشرين الثاني/2002، علمـاً بـأن مهمة الإنموفيك هي التفتيش عن برامج الأسلحة الكيمائية، والبيولوجية والـصواريخ طـويلة المدى، أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فتختص بالتفتيش عن القدرات النووية العراقية (مركز الأهرام، 2003، ص51).

4. المحاولة العراقية لتجنب الحرب:

كان أداء العراق إزاء هذه الأزمة أكثر تطوراً من أدائه في الأزمات السابقة؛ فقد اتسمت السياسة العراقية هذه المرة بقدر أكبر من الحكمة، تمكنت من خلالها من جمـع أكبر مناهضة للحرب الأمريكية ضدها، كما استطاعت إرجاء موعد الحرب وذلـك مـن خلال التعاطي مع الأزمة بموضوعية أكبر، والابتعاد عن استخدام لغة الخطـاب الغوغائي التي اعتاد العراق استخدامها، مروراً بموافقة العراق على عودة لجـان التفتيش الدولية بدون قيود، كما وافقت على كل البنود المدرجة تحت القرار 1441، كما قام العراق بتسليم تقريرٍ كافٍ ووافٍ عن برامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل الذي نص عليه القرار1441 حاوياً 12 ألف صفحة، وأقراصاً مدمجة عليها معلـومات تبلغ سعتها 529 ميجابايت، كما قدم الرئيس العراقي اعتذاراً للكويت في أوائـل ديسمبر 2002 عن الغزو الذي قام به عام 1991 (مركز الأهرام، 2003، ص54).

ومـن هنا نلاحظ أن السياسة الأمريكية تجاه العراق كانت مصرة على العمل العـسكري، وتسير بخطى مسارعة إلى الحرب، وقد كانت سياسة الولايات المتحدة تقوم على أن الحرب على العراق حاصلة، حتى لو عادت لجان التفتيش إلى العراق، حتـى أن الحرب على العراق لم تنتظر تقرير اللجان الدولية للتفتيش لمعرفة ما إذا كان هناك خروقات من الجانب العراقي تستدعي الحرب.

كمـا كـان الرد الأمريكي على المحاولات العالمية لمنع وقوع الحرب، إما بـصرف النظر عنها، أو التطاول على بعضها، فمثلاً صرح وزير الدفاع الأمريكي رامفـسيلد إزاء المحـاولات الفرنسية بنعت أوروبا بالعجوز الهرمة؛ مما يبين مدى استهانة أمريكا بالموقف الأوروبي، كما يبين من ناحية أخرى عجز الأوروبيين على الصعيد السياسي في ثني الولايات المتحدة عن القيام بغزو العراق، ومما يساعد على تشدد الموقف الأمريكي مع الحلول السلمية، والتوجه إلى العمل العسكري في العراق أن العـراق أنهـك جـراء حرب قوية شنت عليه وقامت بتدمير البنى التحتية لديه، إضـافة إلى حصار اقتصادي دام لأكثر من ثماني سنوات، ناهيك عن الحروب التي دمـرته، كمـا أن العراق بلد معزول عالمياً لا حليف له سوى الرأي العام الذي لا يملـك أكثـر من قوة الكلمة، والتعبير بالتظاهر، كما أنه محاط بدول غير متحمسة لمـساعدته، أو أنهـا بالأحرى لا تستطيع ذلك، إضافة إلى أن العراق دولة ممزقة داخلـياً؛ فالأكثـرية الشيعية من الشعب تمردت على النظام، وسحِقَ تمردها بشكل كامل، والأكراد منفصلون في حكم ذاتي لكنهم في الوقت نفسه يضمرون عداء كبيراً للعـراق ونظامه، أما الجيش -وإن كان كبير العدد- فهو ضعيف التجهيز يفتقر إلى العـتاد الحديث، لا سيما عند مقارنته بالولايات المتحدة من هذه الناحية، والأهم من ذلـك كلـه أن الشعب منهار اقتصادياً ونفسياً جراء الحصار الذي دام فترة طويلة، والذي أضعف العراق بشكل كبير جداً.

ولـذلك فـلا مجـال للمقارنة بالقوة الأولى في العالم التي تمتلك أفضل قوة عـسكرية، ولديها القدرة على غزو العراق حتى من دون مساعدة أي حليف؛ حيث إنهـا أقدمت على احتلال العراق على الرغم من معارضة الرأي العام الدولي لفكرة حرب عدوانية تشنها دولة قوية مهيمنة عالمياً، على دولة ضعيفة يكاد شعبها يموت

جوعاً، إضافة إلى وجود القوات، والقواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة العربية؛ مما جعلها تعرف هذه المنطقة عن قرب في مختلف النواحي، كما أنها تسيطر بشكل شبه كامل على البر والجو والفضاء العراقي، منذ حرب الخليج الثانية 1991، قبل السيطرة عليها بشكل كامل من خلال الاحتلال الأمريكي الأخير للعراق.

3.3.4 الاحتلال الأمريكي للعراق لعام 2003:

1. القرار الداخلي (موافقة الكونجرس)

مارست الإدارة الأمريكية ضغوطها على الكونجرس من أجل الحصول على تأييده بشأن توجيه ضربة عسكرية للعراق؛ تارة بالتشدد وتارة بالمهادنة؛ فقد أعلن ممثلو الإدارة أنهم ليسوا بحاجة لموافقة الكونجرس، مستندين بذلك إلى الدستور الأمريكي الذي يقر بأن الرئيس الأمريكي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وإلى قرار الكونجرس عام 1991 الذي خول الرئيس الأمريكي استخدام القوة ضد العراق إبان حرب الخليج الثانية، إضافة إلى قرار الكونجرس في 14/أيلول/2001 عقب أحداث 11 أيلول، الذي أجاز للإدارة باستخدام القوة ضد المنظمات الإرهابية، وقد اعتبرته الإدارة منطبقاً على العراق.

لكن الإدارة على الرغم من ذلك كانت تريد الحصول على موافقة الكونجرس؛ لدعم موقفها الداخلي والخارجي، ففي أواخر أيلول/2002 قدمت الإدارة الأمريكية إلى الكونجرس مشروع قانون يخول الرئيس استخدام ما يَراه مناسباً ضد العراق بما في ذلك القوة، وبعد أكثر من أسبوعين من المناقشات التي جرى فيها إدخال تعديلات على مشروع القرار، وافق الكونجرس بمجلسيه على القانون في منتصف تشرين الأول/2002؛ حيث صوت مجلس النواب بأغلبية 296 صوتاً مقابل 133 صوتاً معارضاً، ومما لا شك فيه أن هذا القرار كان بمثابة انتصار كبير لإدارة الرئيس الأمريكي بوش؛ لأنه حمل تفويضاً كاملاً للتعاطي مع الشأن العراقي (مركز الأهرام، 2003، ص32).

كما حاولت الولايات المتحدة تبرير سياستها في الحرب على العراق في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12/أيلول/2002؛ حيث حولت الولايات

المتحدة الرئيس العراقي إلى شيطان يؤذي كل من حوله؛ لكي تبرر وجودها المادي والعسكري في الشرق الأوسط، بعد تأكيد أن العراق له صلات تربطه بالقاعدة، وأنه قـام بغزو جيرانه، وأنه يملك أسلحة للدمار الشامل؛ حيث مارست الإدارة الأمريكية ضـغوطاً على الأمم المتحدة لتعطي هذه الحرب الصبغة الشرعية، فتحدث الرئيس الأمريكي في خطابه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة: أن على دول العالم أن تتخذ إجـراءات أكثـر صرامة تجاه العراق، وأن نظام الحكم في العراق خطير ويزداد خطـورة، كما ذكر التقرير معطيات عن أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيمائية العراقية، إضافة لإصدار البيت الأبيض في اليوم ذاته وثيقة بعنوان (عقد من الخداع والـتحدي)، الذي فحواه أن العراق يمتلك برنامجاً للتسلح النووي قبل حرب الخليج، وهـو مـستمر فـي العمل به حالياً، كما استشهد بتقرير صادر عن المعهد الدولي للدراسـات الاستراتيجية في 9/أيلول /2002، وكان هذا التقرير يؤكد في مجمله أن بمقدور العراق أن يصنع قنبلة نووية خلال أشهر إذا حصل على مادة انشطارية، ثم أكمل تقرير البيت الأبيض سرده لافتراءات الأسلحة العراقية، والتي تتضمن ما يلي، حسب هذا التقرير:

أ. سـار العراق بخطى متسارعة إلى امتلاك الأسلحة النووية؛ إذ إنه حاول في الأشهر الأربعة عشر الماضية شراء مستلزمات تلك الأسلحة، ولم ينقطع في بحثه عن شراء ما يتوفر من مستلزمات تلك الأسلحة، إن توفرت في الأسواق العالمية.

ب. لا يزال العراق يمتلك الخبرة الفنية، والبنى التحتية لينطلق من جديد في سعية لامتلاك سلاح نووي.

كمـا أصدرت بريطانيا بعد اثني عشر يوماً فقط؛ أي في 24/أيلول/2002، ملفـاً رسـميا بعـنوان أسـلحة الدمار الشامل العراقية-تقويم الحكومة البريطانية وتـضمنت الوثـيقة مقدمةً بقلم رئيس الوزراء البريطاني توني بلير قال فيها: "تثبت الوثيقة أن برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي برنامج نشط وتفصيلي، وينمو بشكل متواصل"، وجاء الفصل الثالث ليشرح الوضع الحالي 1998-2002 لأسلحة الدمار الشامل، وكانت أهم استنتاجاته ما يلي:

أ. يمـتلك العـراق قدرات يمكن إعادة استخدامها في مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، خلافاً لنصوص القرار رقم 687 لسنة 1991.

ب. إن العـراق مـستمر في إعطاء أهمية كبيرة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وامتلاك الصواريخ التي يعتبرها حجر الزاوية في جعل العراق قوة إقليمية.

ج. العـراق مستمر في تطوير الأسلحة النووية، وهو بذلك يخرق التزاماته تجاه معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ويخرق مضمون قرار مجلس الأمن رقم 687 لسنة 1991.

د. يمتلك العراق عدداً من صواريخ سكود المطورة التي يمكن أن تطال قبرص وتركيا و إيران وإسرائيل.

هـ. أن الخطـط العسكرية العراقية تسعى لاستخدام الأسلحة الكيماوية في أي حرب مقبلة (ضياء جعفر و سعد الدين، 2004، ص168، 169).

2. بدء العمليات العسكرية:

أ. الحرب الجوية

بـدأت الحـرب الجوية في الساعات الأولى من فجر يوم 20/آذار/2003 بهجـوم الـ F-117 التي وجهت نحو ما كان يعتقد أنه مخبأ للرئيس العراقي، ثم شهدت ليالي 20-25 آذار ضرب 36 صاروخ كروز توماهوك على بغداد، وشارك فـي هـذه الضربة طائرتان من طراز stealt F-11 الشبح التي تقصف مواقع في بـاطن الأرض (مـوراي، 2005، ص156، 157)، وتم ضرب العاصمة العراقية بغـداد فـي 11/آذار/2003 بحوالـي 600 صاروخ كروز؛ 500 منها من سفن أميـريكة وبريطانية و100 من قاذفات قنابل. ومن بين حوالي 1500 طائرة حلقت لـيلاً كان هناك 700 طائرة هجومية أصابت 1000 هدف تقريباً (موراي، 2005، ص171).

وقـد تم إطلاق الصواريخ من ثلاث سفن حربية أمريكية وبريطانية (المدمرة USS وغواصات الهجوم USS كولومبيا و USS بوفيدونس- وغواصتا البحرية البـريطانية HMS تربيولانت والـ HMS سبلانديد) (موراي، 2005، ص167). الكائنات في الخليج العربي والبحر الأحمر.

كان الهدف من الحرب الجوية هو سبق الزحف البري لقوات التحالف؛ وذلك لإضعاف القوات العراقية إلى أقصى حد ممكن؛ حيث إن ثلثي الغارات الجوية استهدفت القوات العراقية من الحرس الجمهوري والفدائيين (موراي، 2005، ص 175) إضافة إلى أهداف أخرى؛ كأهداف القيادة والتحكم والسيطرة في كل مكان من العراق، والتي كانت مهمةً استراتيجياً في سير الحرب (موراي، 2005، ص177).

وفي إطار الحرب النفسية أسقطت الولايات المتحدة 52 مليون منشور فوق العراق تدعو فيها العراقيين للتمرد على نظام الحكم في العراق.

وفي المقابل كانت الأسلحة العراقية الجوية التي تستطيع الوصول إلى طائرات التحالف هي صواريخ SAM الموجهة بواسطة الرادارات على الأرض (موراي، 2005، ص163).

ب. الحرب البرية؛ وهي مكونة من حرب أمريكية وأُخرى بريطانية:

الزحف البري الأمريكي:

بدأ الزحف البري الأمريكي في 20/آذار/2003 باتجاه جزر السلمون، وبعد مقاومة لمدة يومين استسلمت هذه الجزر (موراي، 2005، ص103)، ثم اتجهت القوات إلى السماوة ثم الناصرية، ولاقت هناك مقاومة عراقية فتركت لها قوة أمريكية مناسبة بينما استمرت القوة الرئيسة بالسير إلى النجف وكربلاء، وفي 23 /آذار استولت القوات الأمريكية على الناصرية، وفي الوقت نفسه كانت القوة الرئيسة متجهة إلى مناطق الحلة والنجف وكربلاء؛ حيث دخلت هذه المناطق بجهود الجواسيس، واستطاعت السيطرة عليها في 7/نيسان/2003.

أما الرتل الرئيس المكلف بالهجوم على بغداد فقد استمر بالتقدم نحوها، ووصلها يوم 4/نيسان/2003؛ أي في اليوم الخامس عشر من بدء الحرب، ودارت معارك ضارية في بغداد، ووصلت المعارك إلى حدود بغداد في منطقة ضاحية المحمودية والاسكندرية، ووصلت إلى المطار في 5/آذار/2004؛ إذ وصلت القوات البرية الأمريكية مدعومة بطائرات جوية أمريكية انطلقت من حاملة الطائرات كيتي هوك، واستمرت معارك المطار ثلاثة أيام (برا، 2004، ص274)، وبعد السيطرة على المطار كان وصول الدعم للقوات البرية بشكل كبير؛ وذلك لتمكين القوات من

استخدام المطار؛ مما أدى إلى زيادة القوة الأمريكية أكثر من الأيام السابقة، ثم في 7 /نيسان/2003 استولت القوات الأمريكة على العاصمة؛ حيث دخلت القوات الأمريكية بغداد من الشرق والغرب والجنوب.

وفي 9/نيسان/2003 سيطرت القوات الأمريكية على الأهداف الحيوية؛ كالقصور والمطار، فهيمنت على بغداد.

وبعد سقوط بغداد توجهت القوات الأمريكية نحو المناطق الشمالية مبتدئة بمدينتي سامراء وبلد، ثم توجهت إلى تكريت، أما في اتجاه الغرب في محافظة الأنبار؛ فقد اتجهت قوات أمريكية أخرى إلى منطقتي الفلوجة والرمادي، أما المناطق الشمالية فقد تم تسليم محافظتي الموصل والتاميم دون قتال (الشكرجي، 2004، ص78، 79).

الزحف البري البريطاني:

دخلت القوات البريطانية العراق في 20/آذار/2003، وبدأت التعرض للقوات العراقية حينما وصلت أم قصر والفاو، ولاقت مقاومة شديدة حتى استطاعت السيطرة على محافظة البصرة في 27/آذار/2003 (موراي، 2005، ص148). وبعد استقرار الوضع في البصرة توجهت إلى منطقة العمارة على محور نهر دجلة (الشكرجي، 2004، ص74).

وقد استمرت الحرب 24 يوماً قام التحالف خلالها بحوالي 36.275 غارة جوية بمعدل 1.567 غارة في اليوم، ومن بين 36.275 غارة كانت 4050 غارة؛ أي 65% منها قصفت بمواصفات الكتيرونية حديثة وموجهة بشكل دقيق، وفقدت قوات التحالف طائرتين لأسباب غير واضحة، وتم ضرب قوات التحالف أنفسها بصاروخين باتريوت من خلال طائرة تورنيدو (موراي، 2005، ص179).

ولإبقاء الجهد الجوي مستمراً فقد كانت قوات التحالف ترسل صهاريج وقود في 7525 طلعة، والتي أفرغت 310 مليون باوند (140مليون غرام) من الوقود (46 مليون غالون) من الطائرات المقاتلة وقاذفات القنابل.

قوات التحالف المشاركة بالغزو:

طبقاً للتصريحات الأمريكية التي نشرت في 14/نيسان/2003 اشترك في العمليات من قوات التحالف حوالي 300.000 جندي (255.000 من الولايات المتحدة، 45.000 من بريطانيا، 2000 من أستراليا، 400 من دولة التشيك والسلوفاك، و200 من بولندا (مركز الأهرام، 2003، ص77).

4.4 تقييم التحول في السياسة الأمريكية تجاه العراق

لقد أعطت السياسة الخارجية الأمريكية الأولوية للأداة العسكرية تجاه العراق؛ حيث إن الدبلوماسية بوصفها أداةً للحل والتسوية السلمية لم تكن فاعلة، ولم يترك الساسة الأمريكيون لها المجال الكافي لتلعب دوراً فاعلا يوصلها إلى نتائج، بل كانت مغيبة عن الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق إلى حد كبير؛ وذلك خلافاً لمتطلبات البحث الحقيقي وشروطه عن أسس تحقيق الحل السلمي وفرصه ضمن مبادئ حلّ الخلافات الدولية وأسسها، إلا أن السياسة العسكرية هي التي كانت مطبقة على العراق حقيقة، وهيمن على عملية إدارة الأزمة العراقية منذ البداية منطقٌ أحادي تحت شعار إمكانية اللجوء لكافة الخيارات، بما في ذلك استعمال القوة، وهو منطق الحرب والمعالجة العسكرية، وقد تجسدت سيطرة هذا المنطق وهيمنته بصورة كلية، من خلال قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن العراق، والتي استمرت في تصاعد متدرج، وصولاً إلى طور الاستعداد الفعلي على صعيد المجلس لإصدار قرار الحرب، أو الإذن بخوض الحرب ضد العراق، وصدور الموافقة بالإكراه مثلما هو الحال في الاحتلال الأمريكي الحالي للعراق.

ومما يؤكد أن الولايات المتحدة كانت تحبذ، بل تسعى لاستخدام القوة ضد العراق أنها لم تذعن للمطالب الدولية الرامية لحل الأزمة سلمياً، وعدم اللجوء إلى الحل العسكري؛ ففي أزمة عام 1991 حاولت الدول العربية بشكل خاص، ودول العالم بشكل عام التوصل إلى حل سلمي للأزمة لكن دون فائدة. هذا إضافة إلى أن الولايات المتحدة كانت تقوم باستفزاز العراق من خلال نظام التفتيش الذي ينتهك سيادة العراق، وكلما أوقف العراق التعاون أو كان يقلله مع لجان التفتيش كانت

الولايات المتحدة تقوم بتوجيه الضربات الجوية التي لا تتسم بالشرعية، دون أن تأبه للرأي العالمي.

ولـم تابـه الولايات المتحدة إلى الحلول السلمية لفض النزاعات الدولية منذ بداية الأزمة العراقية، وصولاً إلى بدء الحرب الأخيرة عليها؛ حيث لم تقبل الولايات المـتحدة محـاولات دول العـالم، وخاصة الدول الكبرى كألمانيا وفرنسا والصين وروسيا بعدم شن الحرب الأمريكيـة الأخيرة على العراق، فقد اعتبروا أنها حرب غيـر مبـررة، ولا تـستند إلى الشرعيـة الدوليـة، أو إلى القوانين أو الأعراف الدولية(سيمونز، 2003، ص186).

كمـا أهملـت الـولايات المتحدة نتائج القمم العربية التي كانت تحمل عقود الصلح بين العراق والكويت؛ ففي مطلع عام 2002 عندما ذهب الأمين العام لجامعة الـدول العربية أعلن في نهاية زيارته أن الرئيس العراقي حمله أفكاراً إيجابية بشأن النـزاع العراقـي الكويتي، إضافة لما فعله العراق في قمة بيروت آذار/2002 من حـيث التوصـل إلى أساس حقيقي لمصالحة عراقية-كويتية، بإعلان نائب الرئيس العراقـي أن بغـداد تعهدت خطياً بعدم تكرار الهجوم على الكويت واحترام سيادتها ووحدة أراضيها، كما توصلت القمة إلى حل خلافات كثيرة بين البلدين؛ مما يقلل من أهمـية الذرائـع التي استخدمتها الولايات المتحدة لشن الحرب (ضياء جعفر وسعد الدين، 2004، ص325، 326).

وفـي الـشأن نفسه أعلن نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان في 18 /نيسان/2000 أن العراق يرحب بمحادثات مع الولايات المتحدة شرط أن يكون هذا الحـوار مـراعياً المـصالح الثنائـية المتبادلة، وليس حواراً بين سيد ومسود، لكن مـسؤولاً فـي وزارة الخارجية الأمريكية علّق برفض الفكرة، وبأن قرارات الأمم المتحدة ليست مسألة تناقش، وبالفعل فقد كان الدبلوماسيون الأمريكيون والبريطانيون فـي الأمم المتحدة ينتقصون من قدر المحادثات مع العراق، ولا يعرضون أي دعم لهـا، ويعبـرون عـن شـكوكهم في أن تفضي هذه المحادثات إلى أي تقدم خارق (سيمونز، 2003، ص182، 186).

كما اقترح نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في أيلول/2000 ضرورة أن تجرى محادثات بين الولايات المتحدة والعراق؛ حيث قال: "إن القاعدة الذهبية في حل الأزمات بين الدول هي المحادثات ... لقد تحدث الأمريكيون إلى خصومهم، وحتى صافحوهم بالأيدي ... ولكنهم مع العراق يرفضون أن يفعلوا هذا" -يقصد هنا مصافحة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لرئيس كوبا فيديل كاسترو-، وأنه ربما تكون محادثات الأمم المتحدة والعراق مفيدة؛ حيث تم التوصل في شهر تشرين الثاني/2000 إلى اتفاق بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة على عقد محادثات بهدف إنهاء حالة الاستعصاء التي استمرت عامين بشأن عمليات التفتيش عن الأسلحة، وتناول مسألة العقوبات التي استمرت عشر سنوات (سيمونز، 2003، ص138).

إضافةً إلى أن الولايات المتحدة بينت حتمية هذه الحرب الأخيرة على العراق، حتى لو لم يكن لها ذريعة مقبولة؛ حيث أعلن ناطق باسم الأمم المتحدة في 3/كانون الثاني/2001 أن المحادثات المتوقعة بين العراق والأمم المتحدة يمكن أن تتأخر حتى شهر شباط، وقد اجتمع أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان مع نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي عزت إبراهيم الدوري في قطر أثناء انعقاد مؤتمر إسلامي، وعندئذ كانت ثمة إشارات إلى أن العراق مستعد للمناقشة بدون شروط مسبقة حول عودة مفتشين الأمم المتحدة (سيمونز، 2003، ص182، 183، 184) إلا أن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بين حتمية هذه الحرب مهما كان رد مفتشي الأسلحة حول الأسلحة العراقية؛ ففي حديث له في 5/أيار/2002 قال: "إن الولايات المتحدة يمكن أن تحاول إزاحة الرئيس العراقي من السلطة حتى إذا تم اتفاق على عمليات التفتيش على الأسلحة" (2003، سيمونز، ص84)، وهذا ما يؤكد أن هذه السياسة العسكرية هي سياسة الولايات المتحدة الحالية تجاه العراق بغض النظر عن تقارير المفتشين التابعين للأمم المتحدة.

إذاً؛ فعلى الرغم من المحاولات الدولية والعراقية المتكررة لتجنب الحرب العسكرية الأمريكية على العراق، إلا أن الولايات المتحدة أعلنت مراراً وتكراراً أنها غير معنية بأي حوار مع العراق، وأنها استنفدت كل الوسائل الدبلوماسية في التعامل

مـع النظام السياسي في العراق، وأنها قررت الاتجاه نحو الحرب، وبالتالي فإن كل تلـك الأقـوال أكدت أن الولايات المتحدة لم تكن تسعى إلى الحل السلمي، بل كانت على العكس تقوم بعرقلة كل الجهود التي من شأنها أن تحل الأزمة العراقية.

وبعـد عـرض هـذه المقتطفات من المواقف والأحداث الدولية فإن الإدارة الدولـية فـشلت فـي إدارة الأزمة، وذلك من خلال عدم قدرتها على ثني الولايات المتحدة عن اللجوء إلى العمل العسكري؛ حيث إن المقصود بإدارة الأزمة هو العمل علـى تجـنب الحرب، وأن استعمال القوة بطبيعة الحال يبطل هذا المعنى، ويلغيه، ويقـيم الدليل على فشل إدارة الأزمة وإخفاقها، وبكلمات أخرى فإن إمكانية توظيف وسائل الضغط غير العسكرية في إطار الدبلوماسية القهرية الباحثة عن حل سياسي قوامه تجنب الحرب -بما في ذلك التهديد باستعمال القوة- تنتهي في الوقت الذي يبدأ فيه استخدام القوة.

وهـذا مـا يؤكد أن الولايات المتحدة كانت تكرر عزمها على استخدام القوة العـسكرية؛ فلقـد تمخـضت إدارة الأزمـة المتعلقة بالعراق في مجلس الأمن عن مجموعة من القرارات المتتالية التي كانت تعكس حالة الاستسلام لمنطق الحرب منذ بداية الأزمة.

وبالتالـي؛ فـإن مبدأ استعمال القوة قد سيطر على إدارة أزمات العراق في مجلس الأمن الدولي، ووجد تعبيراً له من خلال تأكيد منطق الحرب المتنامي باطراد مـستمر، قـبل الإقـدام على قرار إمكانية الاستخدام الفعلي للقوة، بإصدار القرار الخاص بهذا الشأن لعام 2003.

ومن المهم قوله أن الولايات المتحدة لم تأبه لمبادئ الأمم المتحدة، فقد عملت الأمـم المـتحدة ضمانةً من الناحية النظرية والوقائية من خلال ميثاقها الساعي إلى عدم سيادة الفوضى، وحلول السلم في العلاقات الدولية، والذي فصل مبدأ حفظ السلم والأمـن الدوليين فصلاً دقيقاً عن غيره من المبادئ، كما خصص له للدلالة الكبيرة الواضـحة علـى أهميته فصلاً كاملاً (الهزاط، 2003، ص81) هو الفصل السادس الـذي نصت الفقرة الأولى من مادته 33 على أنه (يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر، أن يتلمسوا حله بادىء

ذي بـدء، بطـرق المفاوضـة، والتحقـيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، وأن يلجأوا إلى الوكالات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها) كما نص هذا المبدأ على إلزام الدول بمقتضى عضويتها في المنظمة الدولـية بحفـظ الـسلم في علاقاتها المتبادلة (الأمم المتحدة، 1996، ص31) لكن الولايات المتحدة ألغت هذا المبدأ بتدخلها العسكري المكثف بعد حرب الخليج الثانية.

هـذا إضافة إلى أن قرارات المجلس المتخذة، كانت تساهم في التدابير غير العـسكرية التـي تشرع في الواقع التواجد العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة؛ تمهيداً للاحتلال الأمريكي للعراق؛ حيث إن فرض الحصار البحري والبري والجوي يـساعد الإدارة الأمريكية في الوجود بشكل كبير في المنطقة، ويساعد على تشريع الممارسة الأمريكية، بعد أن قرر المجلس في وقت سابق الإذن بالانتشار العسكري الأجنبـي فـي المنطقة، للتواجد الأمريكي، وما يتبعه من إجراءات ميدانية وضعت المـنطقة بأسـرها تحت سيطرة القوة الأمريكية، وهو بذلك إنما كان يسبغ شرعيته على منطق الحرب الأمريكية الثانية على العراق عام 1991، والثالثة عام 2003.

هـذا إضافة إلى أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى هذا التدخل العسكري، فقـد عملت في إطار إدارتها للأزمة، داخل مجلس الأمن الدولي على توفير الغطاء القانونـي لهذه السيطرة بمختلف الوسائل والسبل، على الرغم من غموض الأساس القانونـي لمـضامين القـرارات التي اتخذها المجلس، بتوفير الغطاء الشرعي لهذا الـتدخل والـسلوك الأمريكي العدواني في المنطقة، وخاصة تجاه العراق، فقد كانت النـصوص المعبـرة عـن هذه القرارات تؤكد عملياً سيادة منطق الحرب بصورة مبكـرة، والتـي تجلت في الحرب الأمريكية ضد العراق عام 1991، وعام 2003 إضـافةً إلـى الضربات العسكرية سنة 1998؛ حيث لم يعطَ العراق فرصة لتجنب العمل العسكري.

كما تظهر أيضاً اعتداءات الولايات المتحدة على قرارات الأمم المتحدة تجاه العـراق بـشكل واضـح وسافر، من خلال مخالفتها للمادة الثانية من ميثاق الأمم المـتحدة التي تنص على أن: (يمتنع كافة الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد بالقـوة، أو اسـتخدامها ضـد وحدة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي)(الأمم

المتحدة، 1996، ص8) ، ومع ذلك هددت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً باستخدام القوة ضد العراق، متجاوزة كثيراً نصوص أي قرار ملزم من قرارات مجلس الأمن؛ فقد استخدمت القوة مئات المرات مسببة آلاف الضحايا المدنيين، في غياب تام لأي تخـويل مـن الأمم المتحدة، وحتى في ظروف مثل القرار رقم 678 لمجلس الأمن تكـون فـيه الأمـم المتحدة قد أعطت مثل هذا التخويل لاستخدام القوة، لكن بشرط احترام المواد من (45 إلى 47) من ميثاق الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، 1996، ص 40،41)، المعـدة لإنـشاء لجـنة أركان عسكرية تتألف من رؤوساء أركان الدول الأعـضاء الدائمـة فـي مجلس الأمن وسيلة لتأمين سيطرة الأمم المتحدة على أية عملـيات عـسكرية، وفـي هـذه الحالة تكون الولايات المتحدة قد بررت العمليات العـسكرية ضـد العـراق بقرارات مجلس الأمن، ولكن بانتهاك مباشر لروح الأمم المتحدة (سيمونز، 2003، ص176، 177).

ومن ناحية أخرى كانت السياسة الأمريكية تجاه العراق تعمل على الاستخدام غيـر المبـرر للقـوة ضد الأهداف المدنية؛ مثل ضرب ملجأ العامرية الذي يحوي المدنيين من نساء وأطفال وكبار سن يتأوهون من الضرب العسكري؛ فوقهم حيث تم اسـتهدافهم فـي صاروخ تعدى جدار الملجأ، ولقي الجميع حتفه، إضافة إلى مذبحة إطلاق الرصاص على الجنود الواقيين المنسحبين من الكويت؛ فقد صرحت الولايات المـتحدة أنهـا لن تطلق النار على قوافل الجنود المتراجعة، ولكن ما تم هو عكس ذلـك؛ فقـد ضـربت هذه القوافل ومات السواد الأعظم منهم، ثم سمي هذا الطريق بطريق الموت (سيمونز، 2003، ص258).

يضاف إلى هذا أن الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق تمثل انتهاكاً لمبدأ حـق الشعوب في تقرير مصيرها؛ حيث كشفت المخططات الأمريكية عن تصميمها علـى فـرض نظام سياسي يستجيب لرغباتها، ويحقق أهدافها ومصالحها السياسية والاقتـصادية، وخاصة النفطية في العراق، وذلك بعيداً عن أية مشاركة حقيقية من جانـب الـشعب العراقـي في هذا المجال، أو قصر المشاركة على فصائل سياسية عـراقية تابعة في ولائها للولايات المتحدة، وتحقق أهدافها وتفتقر لأي تمثيل وطني صادق يلبي الاحتياجات الوطنية العراقية (الهزاط، 2003، ص103).

إن العمل العسكري الأمريكي تجاه العراق منذ الخمس عشرة سنة الماضية كان عاملاً مهماً ورئيسياً في تدمير العراق؛ حيث خلق المخططون الأمريكيون حالات معاناة للمدنيين خلال حملات القصف المكثف؛ فقد نشرت جريدة واشنطن بوست في مقال بعد عدة أشهر من ضربات 1998 ما يلي: "يقول المخططون أن غايتهم كانت تدمير الإمكانيات القيمة التي لا تستطيع العراق إصلاحها دون مساعدات أجنبية، ويضيف أحد كبار المسؤولين الأمريكيين أن أسوأ الأضرار التي لم تحصل نتيجة القصف الخاطئ، بل من دقة إحكام الأهداف، شبكات الكهرباء، ومصافي النفط ونظم المواصلات... إن ما فعلناه بهجماتنا على البنية التحتية يفي بتسريع تأثير العقوبات"، وقال آخر: "عندما توافق يا صدام على التعليمات فسوف نسمح بذهاب من يصلحون لك الكهرباء". وقال مخطط آخر: "لن نتحمل صدام حسين ونظامه، أصلح ما نريد فنصلح لك الكهرباء بالمقابل" (سيمونز، 2003، ص 142).

كما أضعف الحصار المتشدد العراق، بوصفه بلداً يملك أهم الموارد الطبيعية في العالم (النفط والقوة البشرية والمياه والتربة الخصبة والموارد الطبيعية الأخرى) إضافةً إلى أن هذا الحصار أوقع العراق في العزلة الكاملة على الصعيد الدولي.

ونحن نفهم من ذلك كله أن هناك سياسة أمريكية هادفة لتدمير العراق، فقد دمرت الولايات المتحدة الشعب العراقي؛ إذ أصبح شعباً جائعاً ومحطماً نفسياً، ومنهاراً اجتماعياً نتيجة لثلاث حروب متوالية عليه تخللها ضربات جوية قوية؛ حيث استهدف الضرب الأمريكي للعراق طوال هذه السنوات تدمير بنية العراق الأساسية، وموت ما يزيد عن مليون مواطن عراقي أغلبهم من الأطفال؛ الأمر الذي أدى إلى اللامبالاة والانكسار.

وعلى الصعيد نفسه علق الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أثناء القصف الأمريكي للعراق سنة 1998: "إنني أحس بشعور طيب إزاء ما كشف عنه هذا الحدث، وأعتقد أنه يتوجب على الشعب الأمريكي أن يحس بهذا الشعور الطيب نفسه" (سيمونز، 2003، ص93).

كما جاء الرد الدولي بالتنديد الشديد، وعدم الرضا عن السياسة الأمريكية التي أضعفت العراق بشكل كبير؛ نتيجة الضربات العسكرية ونظام التفتيش والحصار الظالم، لعدم وجود تبرير مقنع بهذه السياسات، وقد كان هذا التنديد على المستويين الرسمي والشعبي في الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن (فرنسا وروسيا والصين) وأغلب بقية دول العالم، إلا أن الولايات المتحدة لم تُعر أدنى اهتمام لذلك.

ومن جهة أخرى ندد المسؤولون في الأمم المتحدة، ومسؤولون في أماكن أخرى بالعمل العسكري والحصار، وكان من أهم هذه التنديدات قول وزير خارجية فرنسا الأسبق الاشتراكي كلود شيسون الذي يشغل منصب عضو في الوفد الأوروبي، قال: "لقد حولت أمريكا الرئيس العراقي إلى شيطان؛ لكي تبرر وجودها المادي والعسكري في الشرق الأوسط، والرئيس العراقي هو الآن أكثر شعبية مما كان عليه قبل أن يفرض الحظر، هذا عمل إجرامي، إن الفقراء والشبان يعانون، وليست لهم كلمة. ولقد كان لبريطانيا علاقات قوية مع الشرق الأوسط، وهي تعرف بنوع خاص مدى قيمة العراق بالنسبة للنفط، وكيف أن إضعاف بلد بهذه الطريقة هو خطأ تاريخي فادح".

كما رددت جيزيل هلايمي، السفيرة الفرنسية السابقة لدى منظمة اليونسكو، أصداء العواطف ذاتها بقولها: "ألفا طفل يموتون كل أسبوع؛ لأن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تخضعان للشر الذي تمليه الولايات المتحدة، ولسوف نقول للعالم: أنصتوا.... لقد مضى هذا إلى أبعد مما ينبغي، ولسوف ننهي هذا الحظر" (سيمونز، 2003، ص299).

وفي 20/شباط/2001 اتهم مسؤول كبير في الأمم المتحدة -أصر على عدم ذكر اسمه- الولايات المتحدة بأنها تفرض معاناة لا ضرورة لها على الشعب العراقي؛ وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع العراق ضمن معايير أبعد ما تكون عن العدالة(سيمونز، 2003، ص185) .

إن هذه الحروب الأمريكية تجاه هذا البلد لا تتسم بالحياد ولا بالعدالة، كما ظهرت المصالح أساساً للتحكم بالعراق في ظل غياب المشروعية، حيث أظهرت الولايات المتحدة إزدراء بالقوانين في سياساتها ضد العراق، وعدم تقيدها بالقوانين

والأعراف الدولية، إنما تعتد فقط بقانون القوة الذي تستخدمه دائماً بهدف تحقيق مصالحها أينما تواجدت في العالم أجمع، وكونها القوة العظمى الأحادية في العالم فإنها تتحكم بالقرارات التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة التي يفترض أن تكون منظمة عالمية تصدر القرارات العادلة، التي تتسم بالشرعية في النزاعات العالمية بين الدول.

ففي الأصل أن تسعى أحكام القانون الدولي إلى تحقيق التناسق بين سلوكيات الدول، وإقرار فكرة التعايش والتعاون بين أعضاء التنظيم الدولي، وليس التطاحن والتصارع، وبلورت الجهود الدولية من خلال مبدأ خطر اللجوء إلى القوة، وعقلنة الاستعمار، في الحالات التي شرعها الميثاق الذي يحث الدول على الالتجاء إلى الآليات السلمية، أو الخيار السلمي لفض النزاعات، كما فرضت سلسلة من الجزاءات القمعية لردع أي خرق لنصوص الميثاق، أو تهديد للسلم والأمن الدوليين، وكل هذه المساعي تبذل لتفادي الحروب وآثارها على الشعوب والدول والبيئة أيضاً.

إلا أن عملية إعداد السلام، والحفاظ عليه تتم بالطرائق والكيفية التي تضمن للقوى الكبرى المتمكنة من مصير العالم تأمين مصالحها وأهدافها، وقد شهد الحقل الدولي في أواخر عقد التسعينات وأوائل الألفية الثالثة، أي في ظل النظام الدولي الجديد، نماذج جزاءات حصدت الشعوب، وكل ما تتأسس عليه حياتها، لا لشئ إلا لتعرض المصلحة الأمريكية على أرضها للتهديد كما حدث في العراق، في الحروب التي أبادت الشعب العراقي، وأودت بحضارته، وأعادته إلى العصر قبل الصناعي حسب قول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كسينجر.

وبالتالي فقد كانت الأزمة العراقية فشلاً مؤلماً بالنسبة للأمم المتحدة، وللقوانين والأعراف الدولية، وما كان بوسع المنظمة فعل أي شيء سوى تنفيذ استراتيجيات الولايات المتحدة ومخططاتها (هوليداي، 2000، ص99).

1.4.4 الآثار السلبية للتوجه الأمريكي نحو العراق

ترتب على السياسة الأمريكية العسكرية نتائج سلبية؛ وهي في البداية فقدان الولايات المتحدة مصداقيتها وأخلاقياتها نتيجة سياساتها المتسمة بازدواجية المعايير؛

حيث عملت الولايات المتحدة على الإساءة العلنية للعراق؛ بالتقاط ما يستهويها من ميثاق الأمم المتحدة وقراراته، ورفض القرارات التي لا تصب في مصالحها في مختلف مناطق العالم.

فقد تغاضت الولايات المتحدة عن نظام الحظر الذي وضعته على العراق عندما كان ذلك ضمن مصلحتها؛ ففي 20/شباط/2001 اتهم مسؤول كبير في الأمم المتحدة -أصر على عدم ذكر اسمه- الولايات المتحدة بأنها تخرق نظام العقوبات عندما يكون يصب في مصلحتها؛ فتركيا يسمح لها بأن تأخذ كل ما يمكنها تهريبه من النفط؛ لأنها تزود قاعدة اينجيريليك التي تنطلق منها الطائرات الأمريكية والبريطانية إلى دورياتها في منطقة حظر الطيران الشمالية في العراق (سيمونز، 2003، ص185).

وفي الشأن نفسه؛ فقد تعاملت الولايات المتحدة بأسس مختلفة في شأن الاعتداءات التركية والإيرانية ضد العراق، حينما هاجمت تركيا شمال العراق بإمدادات الأسلحة الأمريكية، كما فرضت مناطق حظر الطيران غير الشرعية لتسهل المراقبة، والقصف المستمر بالقنابل، لكن لم يكن أي من الاعتداءات العسكرية الأمريكية ضد العراق بتخويل من الأمم المتحدة، وإنما يمثل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، وإهانة مستمرة لهيئة الأمم المتحدة (سيمونز، 2003، ص181). كما مارست تركيا انتهاكاً لحقوق الإنسان، وقامت بأبشع أنواع التعذيب بصورة مؤسسية ضد العمال النظاميين في النقابات؛ كإلهان كاريبي، وهو صحفي يساري حكم عليه بالسجن مدة 18 عاماً بناء على تهمة ملفقة، وقد عذب في مقر قيادة الشرطة السرية التركية في أنقرة (سيمونز، 2003، ص189).

ومن جهة أخرى؛ فإن الولايات المتحدة تغض النظر عن تصرفات إسرائيل في فلسطين، وتغفِل حقوق الشعب الفلسطيني؛ سواء حقه في تقرير مصيره أو حقوقه الإنسانية.

كما أنها لا تطالب وكالة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة بإجراء تفتيش نووي على المرافق النووية الإسرائيلية، كما تفعل ذلك مع العراق مثلاً.

كما يمكننا أن نستنتج عدم مصداقية الولايات المتحدة في محاولتها تزوير الوقائع بشأن القدرات العراقية؛ حيث كانت الحجج ملفقةً وغير صحيحة، لحاجة الولايات المتحدة لها لتفسر سياستها الخارجية القائمة على المصلحة الموجودة في دولة ما مثل العراق. ولكن هذه الطموحات أدت إلى نتائج سلبية على الولايات المتحدة، والذي يدلل على صحة هذا الكلام الأحداث والمقولات التالية:

صورت الولايات المتحدة العراق خطراً يهدد جيرانه؛ حيث قال وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في 24/شباط/2001 في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير خارجية روسيا إيغور إيفانوف: "إن سبب المشكلة هو في بغداد، وإن الرئيس العراقي يرفض التخلي عن سعيه وراء أسلحة الدمار الشامل، وإن على الأمم المتحدة، والولايات المتحدة التزاماً، فإن العراق لا يهدد الولايات المتحدة وحدها، وإنما يهدد منطقته، ويهدد الشعب العربي، ويهدد أطفال مصر، وأطفال العربية السعودية، وأطفال الكويت بهذه الأسلحة".

وبعد ذلك أعلن مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنهم لم يكونوا قد عثروا على أية مخالفات في العراق؛ حيث أصدر سكوت ريتر مفتش الأسلحة السابق في العراق في 19/تموز/2001 فيلماً وثائقياً في الولايات المتحدة يتهم فيه واشنطن بالتلاعب بعمليات التفتيش للتجسس على العراق؛ وذلك لإيجاد ذريعة لغارات عسكرية ضد بغداد، كما أعلن ريتر عن استخدام الأمريكيين لجنة أونسكوم بطريقتين: للحصول على معلومات تتعلق بأمن الرئيس العراقي، والتلاعب بتدوير المعلومات لخلق حوافز مناسبة لعمل عسكري ضد العراق وإيجاد ذريعة مناسبة له، وأضاف ريتر أن الولايات المتحدة قد أطلقت شرارة مواجهات للوصول إلى مناطق حساسة يمكن أن توفر ذريعة لشن غارات بالقنابل، كما أن الرئيس العراقي قد أتم نزع أسلحته بصورة أساسية في وقت مبكر يرجع إلى عام 1995؛ أي أنه شبه العراق بالنمر، وقد انتزعت أنيابه (سيمونز، 2003، ص285).

وبشهادة من نعمان سعد الدين النعيمي أستاذ الكيمياء العضوية في العراق، وجعفر ضياء جعفر العالم النووي العراقي، قالا: إن العراق لم يعد يمتلك أي سلاح للدمار الشامل بعد تدمير أحادي الجانب لجميع مكوناته صيف عام 1991، ولم يجدد

نشاط أي منها؛ إذ لم يعد يمتلك البنى الارتكازية لمعاودة هذا النشاط، ناهيك عن الحصار الجائر الذي قاسى منه العراق، ومواطنوه ومن بينهم العلماء، والمهندسون والفنيون، الذين بذلوا جهدا كبيراً في الثمانينات لمثل تلك الأعمال، والذين تفرقوا شرقاً وغرباً بعد حرب 1991 (ضياء جعفر و سعد الدين، 2004، ص181).

بالإضافة إلى اعتراف الإدارة الأمريكية بزيفها وكذبها بشأن التقارير التي أصدرتها بشأن العراق قبل الحرب، ففي البداية نلاحظ كذب التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي في أيلول/2002 عن مخزون العراق الكيماوي والبيولوجي، ثم في 5/شباط/2003 عن حيازته بعض أنواع أسلحة الدمار الشامل وإخفائها، وفي حديث لكولن باول أمام مجلس الأمن عن الموضوع نفسه وذلك في 17/آذار/2003.

ومن ثم ارتبك الرئيس الأمريكي بوش بعد فشل 1400 مفتش وضابط مخابرات في اكتشاف أية أسلحة في العراق طيلة الشهور التي تلت الاحتلال، وبعد أن تبددت أكذوبة شراء 500 طن من أوكسيد اليورانيوم من النيجر، وحكاية عدسات التفجير النووي، وثبت أن العراق لم يحاول خلال سنوات الحصار إصلاح وحدات تركيز نظير اليورانيوم-235 بالانتشار الغازي أو الطرد المركزي.

ومن جهة أخرى أوضحت تحقيقات لجنتي الاستخبارات في مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين -في ضوء تقرير ديفيد كاي- قصور مصداقية معلومات المخابرات المركزية الأمريكية، وتقادم تقديراتها وتدنيها، واعتمادها على مصادر غير موثوق بها.

وفي الشأن نفسه اعترفت مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي كونداليزا رايس في شباط /2004 بأن تقارير المخابرات التي تسلمتها قبل الحرب ربما كانت مغلوطة، وتعللت بفقدان أغلب الوثائق العراقية خلال الحرب وبعدها، كما تجرأ ديفيد كاي بأن يطلب من الرئيس الأمريكي جورج بوش الاعتراف بأنه أخطأ في تقويم خطورة البرامج الكيماوية والبيولوجية العراقية، وتطورها، وغير ذلك من الأكاذيب التي تم تلفيقها (ضياء جعفر وسعد الدين، 2004، ص201، 202).

ومع ذلك فإن العقوبات والغارات الجوية غير المشروعة لم تتوقف إلى وقتنا الحالي عن العراق.

ومن زاوية أخرى فإن الولايات المتحدة أصبحت عاملاً من العوامل التي أدت إلى وجود التطرف في العالم؛ بدليل انتشار مشاعر العداء لأمريكا في أنحاء العالم، ولا سيما البلدان العربية والإسلامية، إضافة إلى أوروبا، وبقية دول العالم، هذه المشاعر التي ظهرت من خلال رد الفعل الشعبي المناهض لسياسة أمريكا تجاه العراق، لا سيما الحصار الظالم، والحرب الأخيرة، فضلاً عن أن الولايات المتحدة ساعدت في وجود البيئة الخصبة للإرهاب والتطرف، وهذا ما أكده عبدالله الثاني ملك الأردن في تقريره للقمة العربية في بيروت سنة 2002: "إن الشعور بغياب العدالة في أي مكان من هذا العالم يمكن أن يشكل بيئة خصبة لتفشي العنف والإرهاب". وفي الاتجاه نفسه قال أدونيس العكرة: "عندما يختلط الحابل بالنابل، وتنهار القيم حين القلاقل والأزمات، سيتطلب الأمر قيام مبادىء وقيم جديدة، وحشوها بسرعة في المفهوم الاجتماعي... فيصبح لا مناص من استخدام العنف الفظيع الذي يصل إلى حد الإرهاب؛ ففي داخل كل أيديولوجي إرهابي ينتظر ما يوقظه" (ترتوري وجويحان، 2006، ص7).

2.4.4 خطأ القرار العسكري تجاه العراق

لقد تجاهلت الإدارة الأمريكية العمل السياسي نهائياً؛ حيث إنه لم يكن مطروحاً في التعامل الأمريكي مع العراق، وحتى أنه لم يكن موجوداً في بال الساسة الأمريكيين في تعاملهم مع الشأن العراقي، على الرغم من أنه كان هنالك بوادر لحل الأزمات العراقية سلمياً، لكن الولايات المتحدة كانت تثبط وتقلل من شأن كل محاولة للحل السلمي؛ مما أدى في النهاية إلى صدور القرار العسكري الأخير تجاه العراق المتمثل بدخول العراق، وتغيير نظام الحكم فيه، مع إغفال أو استهتار الولايات المتحدة بما سيحدث بعد هذا الاحتلال من أمور قد تجعل من هذا القرار خطأً فادحاً تمثل في تصاعد التكلفة المالية، أو انعدام الأمن في العراق، وما يتبع ذلك من آثار مدمرة.

وعلى الصعيد العالمي جرى تأكيد خطأ قرار الحرب الأمريكية على العراق من خلال المواقف الدولية التالية:

استقالات جوتا بورغهارت (Jutta Burghardt) (رئيسة برنامج الغذاء العالمي المرتبط بالأمم المتحدة في العراق من منصبها قائلة: "إنها لا تستطيع أكثر من هذا أن تتسامح فيما كان يتم فعله بالشعب العراقي، وهذا يؤكد أن الولايات المتحدة تستغل القانون الدولي والإنساني بارتكاب إبادة جماعية لمدنيين عراقيين لا ذنب لهم ولا حيلة (سيمونز، 2003، ص93).

وفي الاتجاه نفسه صرحت الولايات المتحدة عن طريق وزيرة خارجيتها السابقة مادلين أولبرايت بأنها تأسف بشأن الأطفال العراقيين الذين ماتوا بسبب الحصار الظالم على العراق، وهي التي سبق قولها الذي يتصف بقسوة شديدة: إن أطفال العراق يستحقون ما يصيبهم جراء سياسة حكومتهم.

إلا أن آخر ما صرحت به مادلين أولبرايت في أيار/2006 هو أن الغزو الأمريكي للعراق كان خطأً كبيراً للسياسة الخارجية الأمريكية.

كما أعلن المؤتمر القومي للمطارنة الكاثوليك في الولايات المتحدة في تشرين الثاني /1999 احتجاجه على الضعف الأخلاقي للسياسة الأمريكية في تعليقها على الوضع في العراق (سيمونز، 2003، ص93).

ومن التصريحات اللافتة المتسمة بالجرأة في انتقاد سياسة الولايات المتحدة إزاء العراق، تصريح أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان القائل: "إن احتلال العراق "غير شرعي"؛ لأنه لم يأت نتيجة قرارات الأمم المتحدة (الحوادث، 2004، ص6)؛ إذ كان يكفي أن يصرح كوفي أنان بأن الحملة الأمريكية على العراق كان من الواجب أن تأخذ موافقة الأمم المتحدة قبل أن تنطلق؛ حتى تكسب الصفة الأصولية من الناحية المؤسساتية على الأقل، ولتمارس واجباتها ومسؤولياتها باعتبارها دولة كبرى بمعنى المسؤولية لا القوة فحسب.

لقد تنبه أنان إلى أن الموضوع يفترض فيه أن يكون نتاج مؤسسةٍ دولية بالمعنى الصحيح، تحاسب نظاماً خارجاً على إرادة عامة، لا دولة تحاسب دولة، بل من المفترض منطقياً -وهو الشيء الوحيد المقبول- انبثاق الحرب من إرادة جماعية ومؤسساتية ذات شمولية، عندئذ يمكن أن يقال عن حرب ما إنها مشروعة، أما الحرب المستندة إلى القوة، و ليس إلا القوة، فهي حرب غير مشروعة.

ولعل من أبرز الأمور التي تؤكد خطأ القرار العسكري تجاه العراق أن الوضع الآن في العراق محفوف بالأخطار أكثر من أي وقت مضى، وذلك منذ نيسان/2003 حينما أطيح بنظام الحكم في العراق؛ الأمر الذي يعكس -بدرجة عالية- خطأ القرارالأمريكي باحتلال العراق، ومن ثم عجزها عن إقامة عمليات انتقال سياسية شرعية تمثيلية على الرغم من أن الحكم الحالي يقوم على الانتخاب.

إن تاريخ العراق ما بعد الحرب هو تاريخ محاولات متعاقبة قصيرة العمر من جانب الولايات المتحدة لصهر واقع سياسي على هواها في العراق. ومع كل بداية زائفة، وكل خطة فاشلة تصبح الخيارات الواقعية أضيق، وأقل جاذبية، وإن سلوك الطريق الصحيح الحيوي في هذه المرة ملزم؛ حيث إنه قد لا تكون هناك فرص كثيرة باقية، أو لا تكون هناك أي فرصة؛ وذلك لأن متطلبات ما بعد الحرب تكون أكثر أهمية بكثير من مهمة تغيير نظام الحكم. فطوال عقد التسعينات من القرن الماضي كان التدخل الأمريكي في جهود الإعمار بعد الحرب -من هاييتي إلى البلقان إلى تيمور الشرقية- قد كشف عن أن تناول قضايا الأمن العام والحكم الانتقالي والتنمية الاقتصادية، وعملية الانتقال السياسية كان تحدياً أعقد بصورة هائلة، وتطلب موارد أنهكت بقسوة قدرات الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. كما أن التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية في عراق ما بعد الحرب -بالنظر إلى المخاطر الجيوستراتيجية، وخطر الصراع الإثني، والمقاومة المسلحة، والتعقيدات السياسية لإدارة الاحتلال –كانت أشد وعورة من تلك التي واجهت المسؤولين الأمريكيين في حالات سابقة (بيكرنغ وآخرون، 2004، ص7). والأكثر أهمية أن الولايات المتحدة قد عجزت عن ضمان بيئة مسالمة آمنة داخل مناطق مهمة من العراق (شعبان، 2003، ص61)، وقد أنتج نقص الأمن هذا خوفاً واسع الانتشار بين العراقيين، وأوقف نمو القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، وشوه التنمية المبدئية لمجتمع مدني قوي ومفتوح، ووضع حدوداً مهمة على الجوانب الروتينية العادية من حياة معظم العراقيين، ولعل أخطر ما يجري الآن في العراق هو إفرازات عدم الاستقرار التي تمس المواطن العراقي مباشرة؛ فوفقاً لتقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي في 23/أيلول/2003

فإن نصف الشعب العراقي في مصاف الفقراء، كما أن 60% من الشعب يعاني من البطالة، وإضافة إلى هذا، لم تحرز الولايات المتحدة سوى نجاح محدود في كسب دعم حكومات أخرى في عمليات التحول بعد الحرب، كما أنها واجهت نفقات عالية للحرب، ثم الاحتلال، وبعد ذلك ستواجه احتمالاً أعباء كبيرة في الشهور، والسنوات القادمة (بيكرنغ وآخرون، 2004، ص9).

ومن ناحية أخرى؛ فإن التطورات التي تحدث داخل العراق من ناحية المقاومة السياسية والعسكرية، والعجز في بناء ديمقراطية أمريكية في العراق، مع احتمال بروز حرب أهلية، تصب كلها في فشل مشروع القرار الأمريكي بقدر ما تعني فشلاً في التخلص من الاحتلال، وذلك بالرغم من تأكيد الرئيس الأمريكي في خطابه الأخير في شهر تشرين الثاني/ 2006 على أن الولايات المتحدة ستبني نموذج أمريكي ديمقراطي في العراق يساعد على بناء تجربة ديمقراطية في إيران ومنطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام.

5.4 خاتمة الفصل الرابع

كانت السياسة الأمريكية تجاه العراق في الفترة من 1992 إلى 2003 سياسة تصعيدية صارمة لا تقبل الهوادة، سواء من ناحية التصريحات السياسية القوية التي تحمل صفة التهديد من قبل المسؤوليين الأمريكيين، أو من ناحية السياسة العسكرية القوية وغير المبررة.

ونخلص من هذا الفصل إلى أن السياسة الأمريكية تجاه العراق كانت تهدف إلى إضعاف العراق بشكل كبير، وإنهاك قواه الاقتصادية، وعزله سياسياً عن التنظيم الدولي لفترة طويلة، لنخلص في النهاية إلى أن الاحتلال الأمريكي للعراق، والوصول إلى الخليج العربي بشكل قوي ومباشر، كأن يريد الوصول إلى الاحتياطات الهائلة للنفط، وكسب الموقع الاستراتيجي المتوسط من العالم؛ ليصبح التحكم بالعالم بطريقة محكمة أكثر، وتطبيق الهيمنة الأمريكية على العالم يهدف لتحقيق المصالح الأمريكية في الخليج العربي، بغض النظر عن الوسائل المتبعة بما في ذلك المخالفة الصريحة لقواعد التنظيم الدولي وقوانينه، فقد تجاوز السلوك

الأمريكـي كـل ما يمكن تصوره من خطوط حمراء؛ إذ راحت هذه الدولة المهيمنة تتـصرف كـوحش كاسر يتحرك بحرية في غابة لا تحكمها أي قوانين، أو أعراف دولية.

الخاتمـة

كـان هدف الدراسة بيان التحول في السياسة الخارجية الأمريكية من العمل الدبلوماسـي إلـى العمـل العـسكري؛ من خلال المراحل الزمنية التي مرت بها الـسياسات الأمريكية الدبلوماسية تجاه العراق، في الفترة ما بين 1980 إلى 1987؛ وذلك ليسهل على القارئ إدراك التحول الأمريكي من خلال المقارنة بين السياسات الدبلوماسـية، والسياسات العسكرية التي تجسدت في السنوات التي تلتها، إضافة إلى بيان فترة التحول الممتدة من 1988 إلى 1991، وأخيراً بيان فترة السياسة العسكرية الأمريكية تجاه العراق من 1992 إلى وقتنا الحالي، وتأكيد فشل الأداة العسكرية في حل مشكلات المنطقة.

وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال المحوري التالي:

مـا هـو الـتحول فـي السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من العمل الدبلوماسـي إلـى العمـل العـسكري؟ وما الأهداف والأسس التي بنيت عليها هذه الاستراتيجية الأمريكية (التحول)؟

وقد حاولت الدراسة من خلال استخدام الأسلوب التحليلي إضافة إلى استخدام مـنهج تحلـيل الـنظم، الإجابـة عن تساؤلات الدراسة لمعرفة التحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق، وقد كانت الإجابات هكذا:

أ. أن الـسياسة الخارجـية الأمريكية تجاه العراق يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات، وذلك تبعاً لتحليل سياستها تجاه العراق طوال الفترة الممتدة من 1982 لغاية 2006 على النحو التالي:

1. فترة السـياسـة الدبلوماسية الممتدة من 1980 إلى 1987.
2. فترة التحول المبطن والظاهر الممتد من 1988 إلى 1991.
3. فترة السياسة العسكرية من 1992 ولغاية 2006.

ويمكنـنا بالتالـي أن نجيب عن التساؤل حول التحول في السياسة الخارجية الأمـريكية تجـاه العراق من خلال بيان الجانب الدبلوماسي من العلاقات، ومن ثم تحـوله إلى الجانب العسكري؛ أي أن العلاقات كانت دبلوماسية ثم انقلبت رأساً على عقـب مـن سياسات تعاونية دبلوماسية إلى تهديدات وتصريحات معادية، واستخدام الأداة العسكرية في حربين قادتهما الولايات المتحدة تجاه العراق، وهذا مايؤكده بيان كيفـية الـتحول الأمريكـي تجاه العراق وماهيته، من خلال استعراض أبرز آليات الـتحول ومظاهـره؛ أي أن الاسـتراتيجية الأمريكية تجاه العراق تقوم على أساس الـسيطرة، والتحكم به، وكان ذلك من خلال العلاقات الدبلوماسية التي تحولت فيما بعد إلى علاقات عدائية عسكرية.

ومن ناحية أخرى فإن الجواب عن سؤال الأهداف والأسس التي من أجلها تم التحول الأمريكي تجاه العراق كان يتضمن ما يلي:

- إن الأهمـية التـي يتمتع بها الخليج العربي، والعراق من موقع جيو استراتيجي، وحجـم احتـياطٍ هائل من النفط، إضافةً إلى الأهمية السياسية التي تضمن للمسيطر علـى الخلـيج العربي السيطرة على العالم أجمع، بصورة تؤثر في مسار العلاقات الدولـية القائمـة بين الولايات المتحدة والعراق، إضافة إلى أنه تم توضيح وتحليل الأسس التي قام عليها هذا التحول الذي تمثل بالسياسات الأمريكية التي وضعت في الفتـرة الدبلوماسية (مبدأ نيكسون، سياسة الاحتواء)، ثم تحول إلى سياسات معاكسة تمامـاً للفترة السابقة، وتمثلت في حروب عسكرية عنيفة، وحروب اقتصادية شديدة تدعمها عولمة ثقافية عميقة التأثير.

وأخيراً؛ يفهم من هذا أن الولايات المتحدة أدركت منذ زمن بعيد أهمية الخليج العربـي والعـراق في دعم قوتها واستمراريتها؛ بوصفها قوةً متعاظمة مهيمنة في التنظيم الدولي، وتسيطر على دول العالم كافة، وأن استمرار استعمارها لهذه البقعة من العالم يضمن لها الاستمرار في قيادة العالم من دون منافس.

ومـن هنا عملت الولايات المتحدة جاهدة على وضع الاستراتيجيات والخطط للـسيطرة علـى الخلـيج العربي بدءاً بسياسة نيكسون التي تتمثل في التأثير بالقوة الاقتصادية، ثم مبدأ كارتر الذي كان من أهم تطبيقاته العملية قوات الانتشار السريع،

ثم سياسة الاحتواء التي تقوم على إضعاف القوى الإقليمية (إيران، العراق) في منطقة الخليج العربي، والتي تمثل تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية في المنطقة، وكانت تلك السياسات تجري تزامناً مع الفترة الدبلوماسية في العلاقات الأمريكية العراقية؛ أي أن الولايات المتحدة كانت تهدف للسيطرة بشكل أو بآخر على الخليج العربي، وقد تم اختيار العراق منطلقاً لنيل ذلك الهدف؛ وبالتالي كانت هناك علاقات دبلوماسية أمريكية عراقية يليها فترة تحول في هذه العلاقات؛ وذلك لوجود تغيرات إقليمية ودولية متمثلة بخروج العراق قوياً عسكرياً وتكنولوجياً بفضل الولايات المتحدة، وبشرياً، إضافة إلى انهيار العدو الأكبر للولايات المتحدة (الاتحاد السوفيتي) في مسرح الصراعات الدولية؛ مما أغرى الولايات المتحدة بقيادة العالم ولن يتحقق هذا الهدف إلا من خلال امتلاك القوة العسكرية الأولى والقوة الاقتصادية الأولى، التي لا تتم إلا من خلال التحكم بالنفط، مدعومة بالقوة التي تتحكم بالجغرافيا السياسية على الأطلس العالمي (طرق المواصلات)، وهذا كله يختصر في منطقة واحدة من العالم، ألا وهي الخليج العربي.

وبالتالي حولت الولايات المتحدة العراق إلى عدو لها، وتحولت تبعاً لذلك السياسة الخارجية تجاهه، وبدأت فترة التحول تجاه العراق التي تمت فعلياً في حرب الخليج الثانية إثر احتلال العراق للكويت، والتي أسهمت في تنفيذها الولايات المتحدة بهدف إقامة الحجة لوضع موطىء قدم لها في الخليج، وبالفعل تم ذلك، فقد استحوذت الولايات المتحدة على الخليج العربي ممتلكة بهذا المزايا التي يمتلكها، ثم بعد حرب الخليج الثانية استمرت الولايات المتحدة بإضعاف العراق بشكل قوي من خلال عزله سياسياً وحصاره اقتصادياً فترة اثنتي عشرة سنة؛ وذلك للتمهيد للوجود العسكري الكامل في العراق؛ لضمان أمن الخليج العربي بشكل قوي ولضمان استمرار قيادتها لجميع دول العالم: الكبرى والمتوسطة والصغرى، إضافة إلى تحقيق أمور أخرى، من أهمها: أمن إسرائيل في المنطقة. والذي يمثل وجودها قاعدة أمريكية في الخليج.

وبالتالـي كانت السياسة الأمريكية تجاه العراق سواء السياسة الدبلوماسية أو العـسكرية قائمـة على تحقيق أهدافها في المنطقة، وما كانت الفترة الدبلوماسية إلا تحقيقاً لتمهيد الخطط وإيجاد الذرائع للوجود الأمريكي في العراق.

أمـا أهـم الاسـتنتاجات التـي توصلت إليها دراسة تحول السياسة الخارجية الأمريكية من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري تجاه العراق، فهي:

فـشل الأداة العسكرية في حل مشكلات المنطقة، وتأكيد ضروة حل النزاعات بالطـرق الـسلمية حسب مالفصل السادس من المادة الثالثة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة: "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليـين للخطر أن يتلمسوا حله بادىء ذي بدء بطرق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفـيق والتحكـيم والتـسوية القـضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمـية، أو غيـرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها الاختيار". وإن لم يتجاوب أطـراف النـزاع مـع نصوص ميثاق الأمم المتحدة يجب على الأمم المتحدة بوصفها مـنظمة عالمية حل هذا النزاع بعدة طرق سلمية منتهية باستعمال القوة"، وهو ما بينته نصوص الميثاق بالتدريج؛ من المادة الثالثة والثلاثين إلى المادة الواحد والخمسون(الأمم المتحدة، 1996، ص31-44).

وبذلك نرى بأن حل مشكلات منطقة الوطن العربي سيكون بما يلي:

1. حـل المشكلة العراقية بعيداً عن الأطراف المذهبية، وبناء العراق الديمقراطي نموذجاً في المنطقة.
2. حـل المشكلة الكردية ضمن الإطار العراقي؛ أي ضمن وجود حقوق للأقليات في الدولة، وبدون وجود التأثيرات السلبية على كل من العراق و الأكراد.
3. إعادة بناء شرق أوسط جديد يخدم أبناء المنطقة، وتطوير الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول باعتبار ذلك أساساً لحل المشكلات والنزاعات الموجودة فيها.
4. حل المشكلة الفلسطينية بما يرضي الطرفين مع وجود دولة فلسطينية في الضفة الغـربية، ونبذ العنف من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وإعطاء كل طرف حقه لمحاولة التقليل من حدة هذه المشكلة، وكما يقول جلالة الملك عبدالله الثاني فـإن حل القضية الفلسطينية سوف يكون حلاً للمشكلات الموجودة في المنطقة

العـربية؛ باعتباره هذه المشكلة أساس المشكلات الموجودة حالياً (جريدة الرأي الأردنية، 2006/9/21).

5. تأكـيد دور الـدول المعتدلة في المنطقة وإعطائها دوراً ريادياً في حل قضايا المنطقة العربية (مصر، الأردن، السعودية).

المراجع

أ- المراجع العربية

أبـو الـشيح، يوسـف فالح، 2000، **نمط الأمكانات في النظام الأقليمي الخليجي واسـتقلالية الـسياسة الخارجية لدولة الأمارات العربية المتحدة (1971-1997)**، رسالة منشورة في معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

أبـو جامـوس، ماجـدة عودة الله، 1996، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد أنتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج**، دائرة المكتبة الوطنية، عمان.

أبـو جاموس، ماجدة عودة الله، 2005، **الأستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي**، للفترة ما بين 1970-2004، دائرة المكتبة الوطنية، عمان.

آل ثانـي، منـى، 2000، **السياسة الأمريكية فـي منطقة الخليج العربي 1945-1973**، الطبعة الأولى، منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، مصر.

الأمم المتحدة، 1996، **ميثاق الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة**، نيويورك.

برا، هشام اهل، 2004، **نيويورك الى كابول... بغداد يوميات من خط النار**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت.

برهوم، محمود، 1991، **نافذة على أزمة الخليج خفايا وحقائق**، عمان.

بريزنـسكي، زينغيو، آخرون، 1999، السياسة الخارجية الامريكية: تحديات القيادة في القرن 21، **مجلة شؤون الاوسط**، عدد 78، مجلد 79. ص 59-91.

بـريماكوف، الكـسندر، 1984، **نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية**، ترجمة بسام خليل، الطبعة الأولى، متوفر عبر:
http://www.almahdy.net/vb/downloads.php?do=file&id=41

البـزاز، سـعد، 1993، **حـرب تلد أخرى التاريخ السري لحرب الخليج**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

البستكي، نصرة عبدالله، 2004، **اليابان والخليج استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دار الفارس للنشر، عمان.

بسيوني، شريف، 2003، الحرب الأمريكية في العراق: مشروعية استخدام القوة، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مجلد 38، العدد151. ص 8-23.

بكري، محمود، 1991، **جريمة أمريكا في الخليج: الأسرار الكاملة**، الطبعة الثانية، العربية للطباعة والنشر، القاهرة.

بليكس، هانز، 2005، **نزع سلاح العراق الغزو بدلا" من التفتيش**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بيكر، جيمس، 1999، **سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة.

بيكرنغ، توماس، آخرون، 2004، العراق بعد عام واحد، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 26، العدد302. ص6-13

الترتوري، محمد عوض؛ وجويحان؛ وأغادير، عرفات، 2006، **علم الإرهاب: الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

توفيق، سعد حقي، 2000، **مبادىء العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

جارودي، روجية، 2000، **حفاروا القبور الحضارة التي تحفر للأنسانية قبرها**، ترجمة عزة صبحي، دار الشروق، القاهرة.

الجدم، يوسف، 2003، الحرب على العراق الأسباب والأهداف والتوقعات، **مجلة الدفاع العربي**، السعودية، سنة 27، العدد 5. ص14-23.

جونز، كلايف، 2003، **الإبحار دون مرساه المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي سلسلة محاضرات**، مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، الامارات.

حسيب، خير الدين، 2004، **مستقبل العراق**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الحمش، منير، 2004، **أعمال الندوة الحوارية حول مشروح الشرق الأوسط الكبير**، 2004/4/12 سلـسلة أوراق شـهرية، العدد33، المركز العربي للدراسات الأستراتيجية، دمشق القاهرة، صنعاء، رأس الخيمة.

حمـودة، كمـال، 2006، الـنفط في السياسة الخارجية الأمريكية، **مجلة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام**، القاهرة، مجلد 41، العدد 146، ص50-54.

حوات، محمد علي، 2002، **مفهوم الشرق اوسطية و تأثيرها على الأمن القومي العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الخـصاونة، نضال محمد، 1998، **دور الخطاب السياسي للرئيسين بوش وصدام حـسين فـي تصعيد أزمة الخليج في الفترة من 1990 الى 1991**، رسالة منشورة في معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

الخولـي، بسيوني محمد، 1986، **الصراع العراقي الإيراني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

درويش، فوزي، 2001، التنافس حول بحر قزوين، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة37، العدد 143. ص255-258.

الدهـراوي، خضر، 2004، **أطماع أمريكة بالعالم العربي قراءة إستراتيجية**، مجلة الدفاع العربي، السعودية. ص20-25.

الـدوري، محمد، 2004، **اللعبة أنتهت من الأمم المتحدة الى العراق محتلا" أجرى الحـوار جـورج فرسـخ**، الطـبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت.

راي، ميلان، 2003، **خطة غزو العراق**، ترجمة حسن الحسن، دار الكتاب العربي، بيروت.

الرشـيدي، أحمـد، وآخرون، 1996، **الأمم المتحدة ضرورات الاصلاح بعد نصف قـرن و جهـة نظر عربية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ريـس، أدوارد، 1989، **التوسـع الأمريكي عسكرياً وسياسياً في الخليج**، ترجمة موفق الدليمي، دار التقدم، موسكو.

زهـر الدين، صالح، 2004، **الحرب الأمريكية على العراق البعد النفطي**، المركز الثقافي اللبناني، لبنان.

سـجادبور، محمد كاظم، 1995، الاحتواء المزدوج بين النظرية و التطبيق، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد37. ص57-66.

سـليم، محمد السيد، 1989، **تحلـيل السياسة الخارجية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

سـمعان وآخـرون، سمعان بطرس، 1995، **اقرار السلم و الأمن الدوليين**، مركز البحوث و الدراسات الكويتية، الكويت.

سـميث، جـين أدوارد، 1992، **حرب جورج بوش**، ترجمة محمود برهوم ونقولا ناصر، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

سـيمونز، جـيف، 2004، **عـراق المستقبل: السياسة الأمريكية في اعادة تشكيل المنطقة**، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، بيروت.

سـيمونز، جيف، 1998، **التنكيل بالعراق العقوبات القانون والعدالة**، ترجمة مركز دراسـات الـوحدة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

سـيمونز، جـيف، 2003، **اسـتهداف العـراق العقوبات و الغارات في السياسة الأمـريكية**، تـرجمة مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

شعبان، عبد الحسين، 2003، المشهد العراقي الراهن: الاحتلال و توابعه في ضوء القانـون الدولـي، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت سنة 26 عدد 297. ص61-69.

الشكرجي، طه نوري، 2004، **الحرب الأمريكية على العراق**، الدار العربية للعلوم، بيروت، مكتبة الرائد العلمية، عمان.

ضـياء جعفـر، جعفـر؛ النعيمي، سعد الدين، **2004، فصل أسلحة الدمار الشامل الاتهامات والحقائق،** فصل من كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولـياً، أحمـد، أحمـد يوسف، وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبدالجواد، جمال، 2002، الساسة الأمريكية تجاه العراق: تشدد يمين و هوس أمني، **مجلة السياسة الدولية،** مؤسسة الأهرام، القاهرة، مجلد 37، العدد 150. ص 48-91.

العجمـي، ظافر محمد، 2006، **أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقـات الأقليمية والدولية، الطبعة الأولى،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

علي، عبد الجليل علي، 2003، **الحرب على العراق رؤية توراتية يهودية،** الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

عـودة، عودة بطرس، 1991، **حرب الخليج: من المسؤول؟،** الطبعة الأولى وكالة التوزيع الأردنية، عمان.

فندلـي، بـول، 1993، **الخـداع،** ترجمة محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

القاسـمي، خالـد بن محمد، 1987، **الخليج في السياسة الدولية قضايا ومشكلات،** الطـبعة الثانـية، دار الثقافة العربية الشارقة-دار الشباب للنشر والترجمة، نيقوسيا.

كـسينجر، هنـري، 2002، **هـل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية جديدة؟ نحو دبلوماسـية جديـدة للقـرن الحادي والعشرين،** ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت.

لوران، أريك، 1991، **عاصفة الصحراء،** ترجمة منيرة أسمر.

لـوران، أريـك، 2003، **حـرب آل بـوش،** ترجمة سلمان حرفوش، دار الخيال، بيروت.

مؤسسة ستراتفور الأمريكية، 2003، تحليل اقتصادي صدر في 7 تشرين ثاني 2003- العراق: عملاق الطاقة الذي نام طويلاً، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 298. ص125-133.

مقال الأسبوع، **مجلة الحوادث**، 1-7 تشرين أول 2004، تصريح أمين عام الامم المتحدة من أحتلال العراق غير الشرعي، العدد2500. ص6-7.

محمود، أحمد إبراهيم ، 2003، **العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 154، المجلد38 ص 62-69.

مركز الأهرام، 1987، **التقرير الاستراتيجي العربي 1986-1987**، مركز الدراسات السياسية الأستراتيجية، القاهرة.

مركز الأهرام، 1997، **التقرير الاستراتيجي العربي 1996-1997**، مركز الدراسات السياسية الأستراتيجية، القاهرة.

مركز الأهرام، 2001، **التقرير الاستراتيجي العربي 2000-2001**، مركز الدراسات السياسية الأستراتيجية، القاهرة.

مركز الأهرام، 2003، **التقرير الأستراتيجي العربي 2002-2003**، مركز الدراسات السياسية الأستراتيجية، القاهرة.

مركز دراسات العراق، 1992، **مؤتمر فينا للمعرضة العراقية بين حصاد الحقل وحساب البيدر**، الملف العراقي، العراق، العدد 8. ص1-20.

المرهون، عبد الجليل زيد، 1997، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، الطبعة الأولى، دار النهار للنشر، بيروت.

المرهون، عبد الجليل زيد، 2005، **أمن الخليج بعد حرب العراق**، معهد الدراسات الدبلوماسية – مركز الدراسات الاستراتيجية، الرياض.

المقداد، محمد أحمد، 2005، واقع الأمن الجماعي في ظل سياسات التدخل الدولي (العراق حالة دراسة)، **مجلة دراسات–العلوم الاجتماعية والإنسانية الجامعة الأردنية**، مجلد 32، العدد 2. ص363-382.

مقلـد، إسـماعيل صبري، 1979، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، الطبعة الثانية، جامعة الكويت، الكويت.

مقلد، إسماعيل صبري، 1982، **نظريات السياسة الدولية**، جامعة الكويت، الكويت.

مقلـد، إسماعيل صبري، 1987، **مقدمة كتاب الخليج العربي في السياسة الدولية قـضايا ومشكلات**، الطبعة الثانية، دار الثقافة العربية، الشارقة، دار الشباب للنشر والترجمة، قبرص.

الملكـاوي، عـصام فاعور، 1989-1990، **موقف القوتين العظميين من الحرب العراقية الإيرانية دراسة مقارنة**، رسالة منشورة في الجامعة الأردنية.

مـوراي وجونيـز، و ليامـسون وروبرت، 2005، **حرب العراق تاريخ عسكري ميداني يومي**، ترجمة و نشر الدار العربية للعلوم، بيروت.

النجفـي، سالم توفيق، 2006، الأزمة المعاصرة للنظام الرأسمالي احتلال العراق نمـوذجا"، **مجلـة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 164، المجلد41. ص8-19.

النصراوي، صلاح، 2005، العراق في الأستراتيجية الأمريكية، أي مشروع للدولة الجديـدة، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مجلد 40، العدد 162. ص54-61.

نعنع، حميدة، 2000، **طارق عزيز: رجل وقضية**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان.

هـدار، لـيون، 2003، الإمبـريالية الأمـريكية الجديدة و أوروبا القديمة، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد56. ص139-146.

الهـزاط، محمـد، 2003، الحـرب الأمريكية- البريطانية على العراق و الشرعية الدولية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 26، العدد292. ص78-113.

هولـيداي، دنيس، 2000، الولايات المتحدة والأمم المتحدة وعقوبات حرب الخليج ضـد العـراق، **مجلـة المـستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد8، عدد258. ص95-106.

هـيكل، محمد حسنين، 1992، **حرب الخليج أوهام القوة و النصر**، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة.

ياكوفلـيف، ماشـين، 1988، **الخليج العربي و خطط الدول الغربية**، ترجمة حسان ميخائيل ورضوان قضماني، متوفر عبر:
http://www.almahdy.net/vb/downloads.php?do=file&id=21

ب- المراجع الأجنبية:

Amoco P., 2000. **Statistical Review of World Energy**, BP Amoco, London.

Berberoglu, B. 1989. **Power and Stability in the Middle East**, Zed Books Ltd, London and New-Jersey.

Clinton B., 1994. **My life**, London.

Jones G., 1981. **State and the Emergence of British oil Industry**, London: Macmillan.

Keller W. W., **1995. Arm in Arm: The Political Economy of the Global Arms Trade.** Basic Books, New York.

lake A., 1994**. Containing. Backlash States**, Foreign Affairs, Vol.73.

Patterson T. E., 1993**. The American Democracy**, McGraw-Hill, Inc, Second Edition.

Peele R. B., 1997**. "The Importance of Maritime Chokepoints"**, Parameters (U.S. Army War. College).